الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDER -Biskra -
Faculté des sciences économiques
Commerciale et des sciences de gestion
Département des sciences Commerciale

جامعة محمد خيضر -بسكرة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الموضوع

تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على عرض القوائم المالية

دراسة حالة شركة مطاحن الحاج صالح -الوادي-

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: تدقيق محاسبي

من إعداد الطالب:
زغوان سفيان

إشراف الدكتـــور:
أحمد قايد نور الدين

الموسم الجامعي: 2012/2011

يقول الله سبحانه وتعالى في محكم تنزيله " . . . يَرفع الله الذين أمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات والله بما تعملون خبير . . . "

سورة المجادلة الآية11

يقول عماد الدين الأصفهاني في بعض ما كتبه:

«إني رأيت أنه لا كتب أحد كتاباً في يومه إلا قال في غده لو غير هذا لكان حسن ، ولو زيد هذا لكان يستحسن ، ولو قدم هذا لكان أفضل ، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر ، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر ...»

إهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

أهدي هذا العمل إلى:

من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات، إلى أغلى إنسان في هذا الوجود أمي الحبيبة

من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح وأوصلني إلى ما أنا عليه أبي الكريم أدامه الله لي

جميع إخوتي و أخواتي

إلى جميع الأقارب

كل من عمل معي بكد بغية إتمام هذا العمل

شكر و عرفان

الحمد و الشكر إلى من تخشى بذكره الكائنات و تزلزل بإسمه كل السموات و الأرض ، الأول والآخر، الظاهر و الباطن ، أحمده حمد الشاكرين و لنعمه ذاكرين .

قال تعالى ً **و إذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم** ◌ ً صدق **الله** العظيم

قال رسول **الله** صلى الله عليه وسلم : { **من لا يشكر الناس لا يشكر الله** } .

فبالحمد نبدأ الكلام ، و بالشكر نتوسط المقام

أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من مدى لي يد العون من قريب أو من بعيد لانجاز هذا البحث وأخص بالذكر الأستاذ المشرف **الدكتور أحمد قايد نور الدين** الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته وإرشاداته مع تمنياتي له بالمزيد من النجاح والتوفيق في حياته العلمية والعملية وهنا لا تكفي الكلمات لوحدها لإيفائه حقه فأترك جزائه لله سبحانه وتعالى.

كما لا أنسى أن أشكر جميع أساتذة و أسرة كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير وأخص بالذكر أساتذة قسم التدقيق المحاسبي و إلى جميع زملائي دفعة ماستر 2012.

و إلى كل من ساهم في هذا البحث و لو بكلمة طيبة.

فهرس المحتويات

المحتـــــــــــوى	الصفحة
إهـداء	I
شكر وعرفان	II
فهرس المحتويات	III
فهرس الأشكال	VIII
فهرس الجداول	IX
مقدمة	أ- د
الفصل الأول: النظام المحاسبي المالي	47-02
تمهيد	02
المبحث الأول: عموميات حول المحاسبة، معايير المحاسبة والمخطط المحاسبي	03
المطلب الأول: ماهية المحاسبة، أنواعها ومبادئها	03
الفرع الأول: نشأة المحاسبة	03
الفرع الثاني : تعريف المحاسبة	03
الفرع الثالث: مبادئ المحاسبة	04
الفرع الرابع: أنواع المحاسبة ووظائفها	05
المطلب الثاني: معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي	07
الفرع الأول: المعايير المحاسبية الدولية	07
الفرع الثاني: المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS	11
المطلب الثالث: ماهية المخطط الوطني المحاسبي PCN	11
الفرع الأول: تعريف المخطط الوطني المحاسبي	11
الفرع الثاني: حسابات المخطط المحاسبي الوطني	12
الفرع الثالث: الوثائق التي جاء بها المخطط المحاسبي الوطني	13
فرع الرابع: مزايا و عيوب المخطط المحاسبي الوطني	14
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي	14
المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي	14

الفرع الأول: تعريف النظام المحاسبي المالي	14
الفرع الثاني: مبادئ النظام المحاسبي المالي	15
الفرع الثالث: أهمية النظام المحاسبي المالي	16
المطلب الثاني: دوافع الإنتقال إلى النظام المحاسبي المالي	17
الفرع الأول : حتمية تعديل المخطط المحاسبي الجزائري	17
الفرع الثاني : من اجل إطار محاسبي تصوري يستجيب لمتطلبات اقتصاد السوق	18
الفرع الثالث : من اجل إطار محاسبي يستجيب للمعايير الدولية	18
الفرع الرابع: غياب الإطار التصوري	19
الفرع الخامس: الحاجة إلى المعلومات المحاسبية	19
المبحث الثالث: مدونة سير حسابات النظام المحاسبي المالي	20
المطلب الأول: سير حسابات الميزانية	20
الفرع الأول: حسابات رؤوس الأموال	20
الفرع الثاني: حسابات الإستثمارات	25
الفرع الثالث: حسابات المخزونات والإنتاج الجاري	28
الفرع الرابع: موردون وحسابات مرتبطة	31
الفرع الخامس: حسابات مالية	35
المطلب الثاني: سير حسابات التسيير	38
الفرع الأول: حسابات التكاليف	38
الفرع الثاني: حسابات الإيرادات	41
المبحث الرابع: مقارنة النظام المحاسبي المالي بالمخطط المحاسبي وبالمعايير الدولية	43
المطلب الأول: أوجه الشبه والإختلاف بين scf و المعايير الدولية	43
الفرع الأول: التباعد بين النظام المحاسبي المالي و معايير التقارير المالية	43
الفرع الثاني: مقاربة النظام المحاسبي المالي للمعايير المحاسبية الدولية	44
المطلب الثاني: مقارنة النظام المحاسبي المالي مع المخطط المحاسبي الوطني	45
الفرع الأول: الجانب التصوري ومدونة الحسابات	45
الفرع الثاني: التطورات الرئيسية مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975	46
خلاصة الفصل الأول	47

الفصل الثاني: القوائم المالية	105-49
تمهيد	49
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية	50
المطلب الأول: فهوم القوائم المالية و أهدافها وعناصرها	50
الفرع الأول: تعريف القوائم المالية	50
الفرع الثاني: أهداف القوائم المالية	50
الفرع الثالث: عناصر القوائم المالية	51
المطلب الثاني: خصائص القوائم المالية والفرضيات التي تقوم عليها	54
الفرع الأول: خصائص القوائم المالية	54
الفرع الثاني :الفروض الأساسية	55
المطلب الثالث: مستخدمو المعلومات المالية	56
المبحث الثاني: قائمة الميزانية	57
المطلب الأول: تعريف قائمة الميزانية، مميزاتها وأهدافها	57
لفرع الأول مفهوم الميزانية ومزاياها	57
الفرع الثاني: المعلومات التي يجب عرضها والمتعلقة بالميزانية	60
المطلب الثاني: عناصر قائمة الميزانية	61
الفرع الأول: الأصول	61
الفرع الثاني: الخصوم	64
الفرع الثالث: الإفصاحات التكميلية	66
المطلب الثالث: شكل الميزانية	68
الفرع الأول: الميزانية على شكل التقرير	68
الفرع الثاني: الميزانية على شكل الحساب	69
الفرع الثالث: الميزانية وفقا للنظام المحاسبي المالي	69
المبحث الثالث: قائمة الدخل	72
المطلب الأول: مفهوم قائمة الدخل وأهميتها	72
الفرع الأول: تعريف قائمة الدخل	72
الفرع الثاني: أهميته قائمة الدخل والمعلومات التي تقدمها	73

المطلب الثاني: عناصر قائمة الدخل	75
الفرع الأول: الإيرادات	75
الفرع الثاني: المصروفات	76
المطلب الثالث: الدراسة التفصيلية لعناصر حساب النتائج وفق النظام المحاسبي المالي	77
الفرع الأول: الدراسة التفصيلية لعناصر حساب النتائج (حسب الطبيعة)	77
الفرع الأول: الدراسة التفصيلية لعناصر حساب النتائج (حسب الوظيفة)	80
المبحث الرابع: قائمة التدفقات النقدية	81
المطلب الأول: مفهوم قائمة التدفقات النقدية	81
المطلب الثاني: أنواع التدفقات النقدية	82
الفرع الأول: التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	82
الفرع الثاني: التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار	83
الفرع الثالث: التدفقات النقدية من أنشطة التمويل	84
المطلب الثالث: عرض جدول تدفقات الخزينة	85
الفرع الأول: جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة	85
الفرع الثاني: جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة	89
المبحث الخامس: قائمة التغير في حقوق الملكية وملحق القوائم المالية	92
المطلب الأول: قائمة التغير في حقوق الملكية	92
الفرع الأول: مفهوم و مزايا قائمة التغيرات في حقوق الملكية	92
الفرع الثاني: عناصر قائمة التغيرات في حقوق الملكية	93
الفرع الثالث: شكل قائمة التغير الأموال الخاصة (حقوق الملكية)	94
المطلب الثاني: ملحق القوائم المالية	95
الفرع الأول: مفهوم قائمة الملاحظات	95
الفرع الثاني: المعلومات التي يفصح عنها في قائمة الإيضاحات المتممة للقوائم المالية	97
الفرع الثالث: المعلومات الأخرى التي يفصح عنها في القوائم المالية أو في قائمة الإيضاحات	99
الفرع الرابع: شكل الملاحق	101
خلاصة الفصل الثاني	105

الفصل الثالث: أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على عرض القوائم المالية دراسة حالة شركة مطاحن الحاج صالح – الوادي -	124-107
تمهيد	107
المبحث الاول: تقديم الشركة	108
المطلب الاول: التعريف بالشركة	108
المطلب الثاني: تحليل دورة الاستغلال الاساسية للشركة	109
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للشركة	113
المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية للشركة	115
المطلب الأول: قائمة الميزانية	115
المطلب الثاني: قائمة حساب النتائج	118
المطلب الثالث:ملحق القوائم المالية	121
خلاصة الفصل الثالث	125
الخاتمة	127
قائمة المراجع	131
الملاحق	135

فهرس الأشكـــال :

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	حسابات المدينين	66
02	قائمة المركز المالي على شكل التقرير	68
03	قائمة المركز المالي على شكل حساب	69
04	مرحلة الإنتاج	112
05	الهيكل التنظيمي للشركة	113

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	معايير المحاسبة الدولية وأهدافها	10-8
02	مدى تنميط النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية	44
03	مقارنة النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي	45
04	قائمة الميزانية وفقا للنظام المحاسبي المالي	71
05	حساب النتائج حسب الطبيعة	77
06	حساب النتائج حسب الوظيفة	80
07	جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة)	86
08	جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة)	90
09	جدول تغير في الأموال الخاصة	94
10	تطور التثبيتات وأصول مالية غير جارية	101
11	جدول الإهتلاكات	101
12	خسائر القيمة في القيم الثابتة والأصول الأخرى غير الجارية	102
13	جدول المساهمات (فروع وكيانات مشاركة)	102
14	جدول المؤونات	103
15	كشف إستحقاقات الحسابات الدائنة والديون عند إقفال السنة المالية	103
16	ميزانية السنة المالية المقفلة في 2010/12/31	115
17	جدول حساب النتائج	118
18	حركة المخزونات	121
19	التذبذب في الإنتاج المخزن	121
20	تكاليف المستخدمين،الضرائب والرسوم و التسديدات المماثلة	122
21	جدول الأعباء الاخرى والمنتجات العملياتية	123
22	جدول الاهتلاكات وخسائر القيم	124
23	جدول التثبيتات التي أنشأت أو اكتسبت اثناء النشاط	124

مقدمة

تقوم العديد من المنشآت في مختلف أرجاء العالم بإعداد وعرض البيانات المالية للمستخدمين الخارجيين, ورغم أنه قد يبدو أن تلك البيانات متشابهة بين بلد وآخر إلا أن هناك إختلافات مهمة وجوهرية. هاته الإختلافات قد ترجع إلى إختلاف الظروف الإجتماعية والإقتصادية والقانونية من بلد لآخر كما ترجع تلك الإختلافات إلى نظام المحاسبة المتبع وا ٍحتياجات مستخدمي البيانات المالية في تلك الدولة.

لذلك تسعى لجنة معايير المحاسبة الدولية جاهدة إلى تضييق نطاق تلك الإختلافات عن طريق السعي إلى إحداث نوع من التوافق والتنسيق بين التشريعات والمعايير المحاسبية والإجراءات المتعلقة بإعداد وعرض البيانات والقوائم المالية، وفي نفس الوقت قامت العديد من الدول بإعادة هيكلة أنظمتها الإقتصادية والقانونية والمحاسبية من أجل التوافق مع القواعد والأسس العالمية.

وفي ظل الواقع الإقتصادي الجديد والتطورات الإقتصادية والإجتماعية، والتحولات الكبيرة في العالم حاولت الجزائر مسايرة ومواكبة التطور العالمي السريع، وقامت بالعديد من الإصلاحات والتغييرات الإقتصادية وذلك من خلال تخليها على الإقتصاد الموجه وتبنيها لإقتصاد السوق .

ومن بين الإصلاحات الجوهرية والهامة التي قامت بها الدولة الجزائرية إعادة هيكلة المخطط المحاسبي الوطني والإعتماد على النظام المحاسبي المالي، وأهم أهداف هذا النظام هو قيام المؤسسات الوطنية بإعداد وعرض بيانات وقوائم مالية تلبي حاجات ورغبات جميع مستخدمي البيانات المالية من داخل المؤسسة وخارجها، وتكون معلومات ذات مصداقية ومطابقة لمتطلبات المعايير المحاسبية.

وحسب النظام المحاسبي المالي فإن كل كيان يدخل في مجال تطبيق هذا النظام يتولى سنويا إعداد كشوف مالية تشتمل على ميزانية، جدول حساب النتائج، جدول سيولةالخز ينة، جدول تغير الأموال الخاصة، ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة للميزانية ولجدول حساب النتائج، وفي هذا البحث نحاول التعرف على مختلف هذه القوائم حسب النظام المحاسبي المالي مع المقارنة مع القوائم المالية التي كانت معتمدة في المخطط المحاسبي وكذا إظهار مدى تطابقها مع معايير الدولية.

ومن ما سبق تتولد لدينا الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على عرض القوائم المالية ؟

ومن أجل الإلمام بمختلف جوانب الموضوع طرحت التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو النظام المحاسبي المالي ؟

- ما هي القوائم المالية ؟

– هل القوائم المالية التي أقرها النظام المحاسبي المالي تستجيب للمعايير المحاسبية الدولية؟

– ما هي التغييرات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي بالمقارنة مع القوائم المالية التي كانت معتمدة في المخطط الوطني المحاسبي ؟

وكإجابة على التساؤلات السابقة أقترح الفرضيات التالية:

– فرضيات البحث:

– القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي تتطابق بنسبة كبيرة ومعايير المحاسبة الدولية.

– الإنتقال من المخطط الوطني المحاسبي إلى النظام المحاسبي المالي أحدث العديد من التغيرات الإيجابية على القوائم المالية.

– القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي تلبي رغبات معظم فئات مستخدمي البيانات المالية.

– دوافع إختيار الموضوع:

– إظهار مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في توفير بيانات مالية أكثر وضوح ومصداقية.

– حداثة الموضوع.

– الرغبة الشخصية في إزاحة الغموض الذي يكتنف هذا الموضوع لدى الكثيرين.

– محاولة لإثراء معلوماتي بهذا المجال.

– أهمية الموضوع:

تتمثل أهمية هذا البحث في إيضاح طريقة عرض القوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي لما له دور في تسهيل قراءة البيانات المالية.

بالإضافة إلى ذلك فإن هذا الموضوع له علاقة كبيرة بمهنة المحاسبة والإحاطة به تسهل لي كطالب الاندماج في هاته المهنة مستقبلا.

– منهجية البحث:

للإجابة عن التساؤلات المطروحة والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، سأقوم بالدراسة والتحليل متبعا المنهج الوصفي التحليلي.

محتوى البحث:

إرتأيت في دراستي لهذا الموضوع وللإجابة عن الإشكالية السابقة تقسيم البحث إلى فصلين نظريين وآخر تطبيقي، بدءا بالمقدمة العامة التي تتضمن جميع العناصر المنهجية التي يفترض أن تحتويها كل مقدمة بحث علمي، من التمهيد إلى الإشكالية ثم التساؤلات الفرعية، فالفرضيات والمنهج المستخدم لدراسة الحالة.

حيث قمت في الفصل الأول بالتطرق إلى مدخل لعلم المحاسبة ولمعايير المحاسبة الدولية وكذا المخطط المحاسبي الوطني القديم pcn ومن ثمة إلى النظام المحاسبي المالي من حيث إطاره المفاهيمي ومدونة الحسابات وقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي حسب النظام المحاسبي المالي، بالإضافة إلى مقارنة هذا الأخير بالمخطط المحاسبي الوطني pcn لإكتشاف أهم التغييرات التي جاء بها.

أما الفصل الثاني فقد عرضت فيه القوائم المالية، عناصرها وأهميتها وكذا طريقة إعدادها وعرضها حسب متطلبات المعايير الدولية بالإظافة إلى كيفية عرضها وفقا للنظام المحاسبي المالي.

وفي الفصل الثالث والأخير خصصته لدراسة حالة حيث قمت بعرض مكونات القوائم المالية لإحدى المؤسسات ودراسة أهم التغييرات التي طرأت عليها ونتائج هذه التغيرات.

الفصل الأول

النظام المحاسبي المالي

تمهيد:

إن التطورات المعاصرة في بيئة الأعمال وزيادة الاتجاه نحو إنشاء شركات المساهمة وتنشيط أسواق المال أدى إلى زيادة الحاجة إلى معلومات مالية مفيدة يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة، ولهذا ومن أجل مواكبة الجزائر للاقتصاد العالمي وانفتاحها على العولمة، حاولت ومنذ تخليها على الاقتصاد الموجه وتبنيها لاقتصاد السوق القيام بإصلاحات اقتصادية، والتي مست عدة جوانب، من بينها إصلاح النظام المحاسبي بإعادة هيكلة المخطط المحاسبي الوطني والمعمول به منذ سنة 1975 والذي أصبح يعاني من نقائص عديدة تمس كل جوانبه ابتداء من المبادئ العامة التي يقوم عليها إلى القوائم المالية المقدمة، مرورا بقواعد التقييم وتصنيف الحسابات، وهذا ما أدى إلى عدم اعتماده من طرف الشركات الأجنبية لوجود مشاكل في التسيير وعدم تطابق قوائمه المالية مع معايير المحاسبة الدولية، لذا أصبح من الضروري التعجيل بتغيير المخطط المحاسبي الوطني لجعله متلائما مع احتياجات مستعملي المعلومة المحاسبية على المستويين الوطني والدولي، وهذا من خلال النظام المحاسبي المالي المتوافق مع معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية IAS/IFRS.

وفي هذا الفصل سأقوم بتسليط الضوء على هذا النظام من جميع النواحي، وذلك من خلال تقسيم الفصل إلى أربعة مباحث مقسمة كالتالي:

- المبحث الأول: عموميات حول المحاسبة، معايير المحاسبة الدولية وماهية المخطط المحاسبي.
- المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي.
- المبحث الثالث: مدونة سير حسابات النظام المحاسبي المالي.
- المبحث الرابع: مقارنة النظام المحاسبي المالي بالمخطط المحاسبي PCN وبالمعايير الدولية.

المبحث الأول: عموميات حول المحاسبة، معايير المحاسبة والمخطط المحاسبي الوطني

المطلب الأول: ماهية المحاسبة, أنواعها ومبادئها

خلال التاريخ تطور دور المحاسبة وذلك تبعا للظروف الاقتصادية وحاجات المجتمعات وامتداد استخدامها إلى المنشآت الصناعية والتجارية والمالية والجمعيات والمؤسسات الحكومية.

الفرع الأول: نشأة المحاسبة

لقد مرت الحركة التجارية بمراحل عدة تبعا لتطور الحضارة الإنسانية وتوسع الأعمال فقد كان أفراد المجتمع في العهود البداية يعيشون على عمليات الصيد والحصول على المواد الغذائية بطريقة جماعية, ومن ثم ظهر عهد التخصص في الحرف والمهن ومعها بدأت الحاجات تبرز ليتبادل الناس إنتاجهم مع بعضهم البعض, وظهر نظام المقايضة وبعد ذلك ظهرت وحدات القياس, واختراع الطباعة وبدأ النسيان يدون ماله وما عليه بطريقة تتناسب مع ثقافته وحجم معاملاته وعندما تعددت المبادلات التجارية واختفى نظام المقايضة وظهرت النقود كان لابد من تطور المحاسبة فاستخدمت الدفاتر لاثبات العمليات التجارية, ورأى التاجر أو صاحب المحل التجاري أنه لابد وأن يتعامل بالبيع الأجل الذي يتطلب إثبات ذلك في الدفاتر فاستخدم دفتر ليومية بشكل بدائي يفي بحاجته, وكان يستطيع معرفة نتيجة أعماله عن طريق الزيادة أو النقص في قيمة موجودا ته, ونتيجة التطور في التبادل التجاري وحدوث الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر كان لابد من وجود طريقة محاسبة عملية, فظهرت نظرية القيد المزدوج, كما أنه في نهاية القرن الخامس عشر أصدر لوقا باشيليو أول كتاب في ايطاليا يشرح النظام المحاسبي الجديد, وفي مدينة البندقية تأسس معهد لتدريس المحاسبة في عام 1581, وفي نهاية القرن الثامن عشر حدث تطور كبير في الحياة الاقتصادية, حيث ظهرت شركات الأشخاص وتطورت المشروعات الفردية مما أدى إلى تطور علم المحاسبة من أجل التوصل إلى نتائج المشروعات بدقة ووضوح كيفية تحديد الأرباح والخسائر وتوزيعها.[1]

الفرع الثاني: تعريف المحاسبة

لقد ظهرت عدة تعريفات للمحاسبة لذلك من الصعب أن نجد تعريف موحد لها, فقد عرفها البعض على أنها فن وذلك بان المحاسبة هي عبارة عن ((فن تسجيل وتبويب وتلخيص الفعاليات المالية النقدية أي التي يمكن تقييمها بالنقد)).[2]

وتعرف المحاسبة كذلك بأنها: ((المحاسبة هي تجميع وتبويب وتلخيص وتفسير البيانات المالية الخاصة بعمليات المشروع)).[3]

من خلال التطرق للتعار يف السابقة نحاول تقديم تعريف شامل للمحاسبة:

---

[1] حمزة أبو عاصي، مبادئ المحاسبة، الجزء الأول، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن،1999، ص14.

2 خالص صافي صالح، المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة المخطط المحاسبي الوطني،ديو ان المطبوعات الجامعية ، طبعة ثانية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر 2003، ص9.

[3] محمد بوتين، مبادئ المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص38.

((المحاسبة هي إصلاح مالي أطلق على حقل المعرفة موجه لتقديم العديد من المعلومات الرقمية طبقا لاعتبارات قانونية واقتصادية, ومن خلال الحسابات التي تم على شكل تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات والأحداث ذات طابع مالي)).[1]

الفرع الثالث: مبادئ المحاسبة

فيما يلي عر ض لأهم المبادئ المحاسبية المتعارف عليها:

أولا: مبدأ التكلفة التاريخية: بموجب هذا المبدأ فان التكلفة هي أفضل أساس لتقييم موجودات المؤسسة, تتضمن التكلفة جميع النفقات والمصروفات التي تكبدتها المؤسسة في الحصول على الأصل حتى أصبح جاهزا. وبذلك فهي تشمل ثمن الشراء بالإضافة إلى جميع المصاريف المتعلقة بالشراء من عملة نقل, شحن[2].

ثانيا: مبدأ تحقق الإيراد: وفقا لهذا المبدأ لابد من وجود واقعة أو حدث يمكن الاعتماد عليه كقرين أو معيار لتحقيق أو لاكتساب الإيراد وكذلك بالامكان الاعتراف بهذه الإيرادات بالدفاتر المحاسب.[3]

ثالثا: مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات: يقوم هذا المبدأ على تحديد إيرادات الفترة المحاسبية والتي هي نسبة مالية وتحديد المصاريف التي ترتبط بتلك الإيرادات وتكبدها المشروع خلال نفس الفترة المالية ثم تطرح تلك المصاريف من الإيرادات التي تحققت ليكون الناتج هو صافي ربح المشروع.[4]

رابعا: مبدأ الثبات والاستمرارية: تنشأ المؤسسة من أجل مزاولة نشاطها باستمرار ولمدة طويلة حيث أن حياتها طويلة وقد تكون غير محدودة وينبغي عليها التطلع إلى المستقبل دون نية الوقف هذا المبدأ أساس قواعد التقييم ولولاه لاختلفت أشكال القوائم المالية وربما محتوياتها[5].

خامسا: مبدأ الموضوعية: يعني هذا بأن المعلومات والبيانات المحاسبية يجب أن تكون معتمدة على دليل موضوعي وليس عل حكم شخصي, مثال ذلك الإثبات الموضوعي للشيكات وكشوفات البنك والفواتير ومستندات الشراء, وقوائم الجرد الفعلية للبضاعة, ولاشك أن هذا المبدأ يعزز هدف المحاسبة وهو تزويد الجهات المعنية بالبيانات المالية الصادقة والدقيقة لتكون مفيدة في اتخاذ القرار كما هذا المبدأ يبني الثقة مع مستخدمي هذه المعلومات.[6]

سادسا: مبدأ الأهمية النسبية (المادية): وتدعو الأهمية النسبية كلا من المحاسب ومدقق الحسابات إلى تزجيه اهتماماتهم وعنايتهم بشكل رئيسي نحو البنود, ويمكن الاستفادة من الأهمية النسبية عند اختيار مدقق الحسابات

---

[1] بويعقوب عبد الكريم، أصول المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص11.

[2] نعيم دهمش، مبادئ المحاسبة، دار وائل للنشر، ط2، عمان، الاردن، 2005، ص 42.

[3] محمد مطر، المحاسبة المالية، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 1995، ص42.

[4] عليان شريف، مبادئ المحاسبة المالية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الجزء الأول ، عمان، الأردن ، 2000، ص29.

[5] محمد بوتين، مرجع سابق، ص34.

[6] حمزة أبو عاصي، مرجع سابق، ص14.

الخارجي عينة التدقيق وكذلك عند الحاجة إلى اتخاذ القرار المتعلق بالإفصاح الملائم الذي تحتاجه عند التقارير المالية السنوية للمنشأة.[1]

سابعا: مبدأ كيان الوحدة الاقتصادية: إن نشأة وحدة اقتصادية يعني خلق شخصية معنوية وان الشخصية تكون مستقلة عن شخصية مالك المشروع وان تصرفاتهم بأموالهم الخاصة لا تؤثر ولا تعكس الوضع المالي للوحدة الاقتصادية, ويف حالة التعامل مالك الوحدة مع الوحدة التي يملكها فانه يعامل معاملة الزبائن الآخرين.[2]

ثامنا: مبدأ استقرارية الوحدة النقدية: يعتبر هذا المبدأ قيمة وحدة النقود مستقرة ولا تتأثر قيمتها الشرائية بتغيرات الواقع المعاش وعله تسجل العمليات بقيمتها الفعلية التاريخية مما يسمح بجمع عمليات دورات مختلفة بعضها مع البعض.[3]

تاسعا: مبدأ الحيطة والحذر: ويعني هذا المبدأ أنه على المحاسب أن يكون متحفظا في قياس الربح, وذلك بعدم إثبات أي إيراد إلا بعد تحقيقه بشكل فعلي أما الخسائر فهي العكس تماما فتؤخذ بعي الاعتبار حتى ولو كانت محتملة فقط ومن التطبيقات على هذا المبدأ مخزون البضائع بسعر السوق أو التكلفة أيهما أقل وبالرغم أننا أوردنا هذا المبدأ في خاتمة المبادئ السائدة إلا أنه يمثل المبدأ السائد الذي يطفي على غيره من المبادئ في تطبيق العملي نظرا لخوف المحاسب الإعلان عن الارباح وأهمية أو إخفاء خسائر فعلية في عالم ملئ بالغش والتلاعب والاحتيال المالي.[4]

الفرع الرابع: أنواع المحاسبة ووظائفها

أولا: أنواع المحاسبة

1- المحاسبة المالية: تعد المحاسبة المالية نقطة الانطلاق في علم المحاسبة، وتعتبر أقدم فروع المحاسبة، إذ تهتم بتحليل وتسجيل وتبويب وتصنيف العمليات المالية التي تتم في المؤسسة خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة، وذلك بهدف التوصل في نهاية تلك الفترة إلى نتيجة أعمال المؤسسة وما حققته من ربح أو خسارة.[5]

2- المحاسبة التحليلية: من الناحية القانونية المؤسسة غير ملزمة بإعداد محاسبة تحليلية لكنها ضرورية من الناحية التقنية لمعرفة مكونات كلفة الإنتاج وتكلفته وتوزيعه والمصاريف المباشرة وغير المباشرة والتكاليف الثابتة والمتغيرة التي ساهمت في إعداد هذا المنتج ولهذا الغرض سميت بمحاسبة التكاليف[6].

---

[1] محمد العناتي رضوان، مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1999، ص43.

[2] خالص صافي صالح، مرجع سابق، ص119.

[3] محمد بوتين، مرجع سابق، ص35.

[4] حسين قاضي، مبادئ المحاسبة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص27.

[5] حسام الدين مصطفى الخداش، أصول المحاسبة المالية، الجزء الأول، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، عمان، الأردن،1998، ص20.

[6] بويعقوب عبد الكريم ، مرجع سابق، ص14.

3- المحاسبة العامة: هي عبارة عن فن للتسيير المحكم والمظبوط المتمثل في متابعة ومعاينة كل الحركات المخصصة للإستثمار داخليا وخارجيا، والتي تمكننا من معرفة الحالة المالية للمؤسسة في مدة معينة مع تحديد النتيجة من حيث الربح أو الخسارة[1].

4- المحاسبة الإدارية: تؤمن المحاسبة الإدارية المعلومات اللازمة لأغراض التخطيط والرقابة عن طريق إعداد التقارير المحاسبية للأغراض الداخلية، وتستخدم المحاسبة الإدارية بيانات محاسبة التكاليف والنماذج الكمية لتحقيق أهدافها في مساعدة المديرين على صياغة الخطط طويلة وقصيرة الأجل، وقياس مدى النجاح في تنفيذ تلك الخطط، وتحديد المشاكل التي تستلزم مزيدا من الإهتمام، والإختيار بين البدائل المتاحة لتحقيق أهداف الوحدة الإقتصادية بالشكل الأفضل[2].

5- المحاسبة الضريبية: وتعني بعرض البيانات المحاسبية اللازمة لأغراض تحديد الربح الضريبي(الربح الخاضع للضريبة) وفق أحكام القوانين الضريبية، كما تبحث في عرض وتحليل نواحي الإختلاف بين المبادئ المتعارف عليها وأحكام القوانين الضريبية، من أجل تقريب وجهات النظر في القضايا المختلف عليها، وعلى محاسب الضرائب أن يلم إلماما كافيا بقوانين الضريبة وبجميع التعليمات والتفسيرات الخاصة بتلك القوانين محاسبيا وضريبيا[3].

6- المحاسبة العمومية: تدرس التدفقات الحقيقية والمالية بتصميم النظم المحاسبية الخاصة بالوحدات العمومية التيحكم الدورة والتي لا تهدف إلى الربح، وا ٍنما تسعى لخدمة المواطنين وتعمل على صرف أموال الدولة وفق القوانين والأنظمة والتعليمات المالية التي تصدرها.[4]

7- المحاسبة الوطنية: تهتم هذه المحاسبة بدراسة مجموع هيئات الأمة حيث تزود هذه الهيئات بمعلومات مالية كافية تساعدها في الرقابة على صرف أموال الدولة وتخدم أغراض التخطيط بتسجيل عمليات تحصيل وصرف المارد الحكومية[5].

ثانيا: وظائف المحاسبة

إن للمحاسبة عدة وظائف نلخصها في النقاط التالية:

- تمكن المؤسسة من معرفة دائنيتها ومديونيتها وتحديد وضعها المالي .
- المساهمة في معرفة وتحديد الرسوم والضرائب.
- تساعد المحاسبة الوطنية بمعلومات وذلك بغية تقسيم الدخل القومي.
- تعتبر قاعدة أساسية للتحليل المالي.

---

[1] إبراهيم الأعمش، أسس المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1999 ،ص16

[2] حسين قاضي، سوسن حليوني، مبادئ المحاسبة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن،1997، ص16.

[3] خالد أمين عبد الله وآخرون، أصول المحاسبة، مركز الكتب الأردني، الأردن، 1990، ص18.

[4] بويعقوب عبد الكريم ، مرجع سابق، ص14.

[5] إبراهيم الأعمش، مرجع سابق، ص4.

- تزويد المحاسبة التحليلية بمعلومات كافية.[1]

المطلب الثاني: معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي

الفرع الأول: المعايير المحاسبية الدولية IAS

لقد جاءت كلمة معيار ترجمة لكلمة standard الإنجلزية وهي تعني القاعدة المحاسبية ويميل المحاسبين إلى إستعمال معيار محاسبي.

ويمكن تعريف المعيار المحاسبي بأنه مقياس أو نموذج أو مبدأ أساسي يهدف إلى تحديد أساس الطريقة السليمة لتحديد وقياس وعرض والإفصاح عن عناصر القوائم المالية وتأثير العمليات والأحداث والظروف على المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها، ويرتبط المعيار عادة بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية مثل معيار الأصول الثابت أو نتائج أعمالها، مثل معيار الإيرادات أو بنوع معين من أنواع العمليات مثل معيار الإستثمار في الأوراق المالية أو الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية.[2]

*** تعريف لجنة معايير المحاسبة الدولية:**

تأسست لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC عام 1973 على يد المؤسسات المحاسبية الرائدة في عشر دول وهي: أستراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، المملكة المتحدة، إيرلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، وتمثل اللجنة في الوقت الحاضر 104 مؤسسة محاسبية مهنية من 78 بلدا وهي الهيئة المستقلة الوحيدة التي عهدت إليها المؤسسات المحاسبية المهنية الأعضاء بمسؤولية وسلطة إصدار معايير محاسبية دولية ويقوم بإدارة أعمال اللجنة مجلس يضم ممثلين عن 13 بلدا تساعده الأمانة الدائمة المتفرعة.

وتعتمد لجنة معايير المحاسبة الدولية في هذا الصدد سياسة تقضي بأن يكون التعيين لعضوية الهيئة شاملا لممثلين عن ثلاثة بلدان نامية على الأقل. كما ينص دستور اللجنة على أن يضم المجلس أيضا ممثلين لا يزيد عددهم عن أربع مؤسسات دولية ليست هيئات محاسبية مهنية وا ٍنما لها إهتمام بالتقارير المالية.[3]

الآن نستعو ض مختلف المعايير المحاسبية الدولية التي ظهرت إلى غاية اليوم في الجدول التالي:

[1] إبراهيم الأعمش، مرجع سابق، ص 4.
[2] الصفحات الزرقاء ، متيجة للنشر، الجزائر، 2008، ص 8.
[3] المرجع نفسه، ص10.

الجدول رقم -01- يوضح معايير المحاسبة الدولية وأهدافها

رقم المعيار	اسم المعيار	موضوع ـ هدف المعيار
1	عرض القوائم المالية	يهدف إلى بيان أساس عرض القوائم المالية من أجل ضمان إمكانية المقارنة مع قوائم مماثلة لنفس المنشأة في فترات أخرى أو لمنشآت أخرى .
2	المخزون	يهدف إلى عرض المعالجة المحاسبية للمخزون وفقاً لمدخل التكلفة التاريخية،
7	قائمة التدفقات النقدية	يهتم بقائمة التدفقات النقدية والأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية كما يحدد المعيار شروط عرض التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية.
8	السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء	يهتم بعملية اختيار وتغيير السياسات المحاسبية والمعالجة المحاسبية والإفصاح عن التغيرات فيالسياسات والتقديرات المحاسبية، وتصحيحات أخطاء الفترة السابقة ، كما يعرض المعيار أمثلة توضيحية.
10	الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية	يهدف إلى وصف تاريخ تعديل الشركة قوائمها المالية بالأحداث اللاحقة بعد تاريخ القوائم. ويعرض المعالجة المحاسبية للأحداث اللاحقة ومستوى الإفصاح المطلوب.
11	عقود الإنشاء	يعرض المعالجة المحاسبية للإيرادات والتكاليف المتعلقة بعقود الإنشاء. ويحدد شروط قياس الإيراد والاعتراف به وكذلك قياس تكاليف العقد، والاعتراف بالخسائر المتوقعة والتغييرات في التقديرات.
12	ضرائب الدخل	يصف لمعالجة المحاسبية لضرائب الدخل التي تضم جميع الضرائب المحلية والأجنبية المفروضة على الأرباح الخاضعة للضريبة ويحدد المعيار تعريفات للربح المحاسبي والربح الخاضع للضريبة والدخل الضريبي والضريبة الجارية.
14	التقارير المالية للقطاعات	يهدف إلى وضع مبادئ لتقديم التقارير حول المعلومات المالية حسب القطاع (معلومات حول مختلف أنواع المنتجات والخدمات التي تنتجها لمنشأة ومختلف المناطق الجغرافية التي تعمل بها).
16	الممتلكات والمصانع والمعدات	يهدف إلى وصف المعالجة المحاسبيللأصول المذكورة والاعتر اف بها. كما يحددعناصر تكلفة الأصل والنفقات اللاحقة المتعلقة به وا عادة تقييمه واستهلاكه واستبعاده.

17	عقود الإيجار	ضمن تعريفاً واضحاً لعقد الإيجار و أنواعه، التمويلي والتشغيلي وغير القابل للإلغاء. ويوضح المعيار شروط كل نوع وطرق التعامل معها وطرق عرضها.
18	الإيراد	يعرف الإيراد و قياسه.
19	منافع الموظفين (التقاعد)	يهدف إلى بيان المحاسبة والإفصاح عن منافع الموظفين ويعرف عدة مصطلحات مثل منافع الموظفين وتلك المنافع قصيرة الأجل وطويلة الأجل وغيرها. و ينص على شروط الاعتراف والقياس والإفصاح.
20	محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية	ّ ف المنح الحكومية والمساعدات الحكومية بأشكالها المختلفة وشروط لاعتراف والإفصاح.
21	آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية	يطبق هذا المعيار على المعاملات الأجنبية حيث ينص على شروط لاعتراف الأولي وبفرو قات الصرف وتصنيف العمليات الأجنبية والتغيرات في أسعار الصرف ومعالجتها.
23	تكاليف الاقتراض	يهدف إلى عرض المعالجة المحاسبية لتكاليف الاقتراض.
24	الافصاح عن الأطراف ذات العلاقة	يحدد الطرف ذو العلاقة بأنه إذا كان أحد الأطراف قادر على التحكم بالطرف الآخر أو ممارسة تأثير هام عليه في صنع قرارات مالية أو تشغيلية.
26	المحاسبة والتقرير عن برامج منافع التقاعد	يهتم ببرامج المساهمات المحددة وبرامج المنافع المحددة ويعرض المعيار طريقة احتساب القيمة الحالية الاكتوارية لمنافع التقاعد وشروط الإفصاح.
27	القوائم المالية الموحدة	يهتم بعرض القوائم المالية الموحدة ويعرض إجراءات التوحيد والإفصاح.
28	المحاسبة عن الاستثمارات في المنشآت الزميلة	يعرف المنشأة الزميلة ويعرض طرق الاعتراف بموجب طريقتي حقوق الملكية والتكلفة وتطبيقاتهما.
29	التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع	يطالب المنشآت التي تعد قوائمها بعملة اقتصاد مرتفع التضخم أن تعدل قوائمها باستخدام وحدة قياس جار ية بتاريخ القوائم. ويحدد شروط تطبيق ذلك سواء في القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية أو على أساس التكلفة الجارية.
30	الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمنشآت	يطالب البنوك والمؤسسات المالية بتقديم مستوى ملائم من الإفصاح لمصلحة مستخدمي القوائم المالية .

	المالية المشابهة	
31	الحصص في المشاريع المشتركة	يهتم بالمحاسبة عن الحصص في المشاريع المشتركة والقوائم المالية الموحدة لها والمنفصلة.
32	الأدوات المالية الإفصاح والعرض	يعرض شروط لعرض الأدوات المالية في الميزانية ويحدد المعلومات الواجب الإفصاح عنها. ويتناول طرق عرض كل من الأدوات المالية والأصول المالية والالتزامات المالية وحقوق الملكية وكذلك بالنسبة للفوائد وأرباح الأسهم والخسائر والمكاسب.
33	حصة السهم من الأرباح	يهدف إلى وضع المبادئ من أجل تحديد وعرض حصة السهم من الأرباح.
34	التقارير المالية المرحلية	يهدف إلى بيان الحد الأدنى من مضمون التقرير المالي المرحلي وبيان مبادئ الاعتراف والقياس في البيانات المالية الكاملة أو المختصرة لفترة مرحلية.
36	انخفاض قيمة الموجودات	يعرض المعالجة المحاسبية للانخفاض في قيمة الموجودات والإفصاح عنها.. ويعرف المبلغ القابل للاسترداد. كما يعرض المعيار مصادر المعلومات عن الانخفاض في القيمة وطرق قياس الانخفاض.
37	المخصصات, الالتزامات والموجودات الطارئة	يهدف إلى ضمان تطبيق مقاييس الاعتراف وأسس الاعتراف المحاسبية على المخصصات والمطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة.
38	الموجودات غير الملموسة	يعرض المعالجة المحاسبية للموجودات غير الملموسة التي لم تتم معالجتها في معيار آخر. وينص على وجوب الاعتراف بالأصل إذا حقق الشروط الواردة فيه. و ينص أيضاً على كيفية قياس المبلغ المسجل للموجودات غير الملموسة والإفصاح عنها.
39	الأدوات المالية الاعتراف والقياس	يهدف إلى إكمال أحكام المعيار 32 الذي سبق ذكره وذلك من أجل تحديد مبادئ الاعتراف بالمعلومات الخاصة بالأدوات المالية وقياسها والإفصاح عنها.
40	الاستثمارات العقارية	ويهدف إلى وصف المعالجة المحاسبية للممتلكات الاستثمارية ومتطلبات الافصاح المتعلق بها . وصف الممتلكات المشغولة من المالك .
41	الزراعة	يهدف إلى بيان المعالجة المحاسبية وعرض البيانات المالية المتعلقة بالنشاط الزراعي والإفصاح المتعلق به

المصدر: الصفحات الزرقاء، مرجع سابق، ص ص 15-25. بتصرف

الفرع الثاني: المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS

تعريف معايير IFRS:[1]

1- المعيار الأولIFRS1: تبني المعايير الدولية للتقارير المالية

يتضمن إعداد القوائم المالية بدون تحفظات تتفق مع المعايير الدولية وتهدف للإستخدام العام.

الوحدة التي تتبنى معايير التقارير المالية لأول مرة هي تلك التي تقوم بإعداد ونشر قوائم مالية للإستخدام العام والمنسجمة مع المعايير الدولية للتقارير المالية.

2- المعيار الثانيIFRS2: الدفع على أساس الأسهم

يتناول إصدار الأسهم أو الحقوق على الأسهم عوضا عن سلع أو خدمات ومقتضيات الإفصاح عنها.

3- المعيار الثالث IFRS3: إندماج الأعمال: تجميع الأعمال

يتبنى المعيار طريقة الشراء دون طريقة تجميع المصالح وضرورة تقويم كامل قيمة الأصول بالقيمة العادلة.

4- المعيار الرابع IFRS4: عقود التأمين

تناول عقود التأمين وا ٍعادة التأمين دون الأصول الأخرى.

5- المعيار الخامس IFRS5: الأصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع والعمليات المتوقفة

تناول الأصول غير المتداولة التي تمت حيازتها بغرض البيع.

6- المعيار السادس IFRS6: إستكشاف وتقييم الموارد الطبيعية

تناول إستكشاف وتقويم الأصول الخاصة بالنفط والثروات المعدنية الأخرى.

7- المعيار السابع IFRS7: الأدوات المالية، الإفصاح

تناول الإفصاح عن الأدوات المالية كالإفصاح عن كل مجموعة من الأدوات المالية على حدى.

8- المعيار الثامن IFRS8: القطاعات العملية

يفرض هذا المعيار على المؤسسة القيام بنشر المعلومات المالية الخاصة بالقطاعات التي ستقدمها.

المطلب الثالث: ماهية المخطط الوطني المحاسبي

انتهجت الجزائر مخططا خاصا للمحاسبة بأمر رقم 35/75 الصادر بتاريخ 1975/04/29 على أن يلزم بتطبيقه إبتداءا من أول جانفي 1976.

الفرع الأول: تعريف المخطط الوطني المحاسبي

كما يمكن تعريف المخطط المحاسبي الوطني على أنه" قائمة الحسابات التي تستعملها المؤسسة وهي مصنفة في إطار جدول محاسبي اختلاف الحسابات التي يمكن أن تنشأ حسب نشاط المؤسسة وحجمها وخصوصياتها ولهذا اقتضت الضرورة إلى توحيد جميعهذه القوائم على كافة المؤسسات وا ٍعطاءها صبغة وطنية ليبسط

[1] الصفحات الزرقاء، مرجع سابق، ص 63.

ويوحد محاسبة مختلف المؤسسات ليجلب منفعة وفائدة للمؤسسة ومصالح الدولة والأشخاص الآخرين الذين لهم علاقة بالمؤسسة.[1]

ويهدف المخطط المحاسبي الوطني إلى خمسة أهداف رئيسية تتمثل فيما يلي:[2]

- تسهيل التقديرات و إتخاذ القرار.
- وسيلة تخطيط و تسيير المؤسسات.
- جعل تحليل المؤسسات ديناميكيا.
- السماح بتحديد بعض الكميات الإقتصادية التي لها معنى إقتصادي هام.
- تقديم معرفة سريعة للتكلفة وسعر التكلفة على مستوى المخزونات.

الفرع الثاني: حسابات المخطط المحاسبي الوطني

وتتوزع هذه الأصناف من 1 إلى 8 من حيث المبدأ إلى 03 مجموعات كبرى هي :[3]

- **حسابات الميزانية** : وتحتوي الأصناف من 1 إلى 5.
- **حسابات الاستغلال أو التسيير** : وتحتوي على الصنفين 6 و7.
- **حسابات النتائج** : وتحتوي على حسابات الصنف 8.

وفي ما يلي عرض أو مختصر لأهم هذه الأصناف: [4]

1-حسابات الصنف الأول: الأموال الخاصة: يتضمن هذا الصنف على وسائل التمويل التي ساهم بها صاحب أو أصحاب المؤسسة ووضعها تحت تصرف إدارة المؤسسة بصورة دائمة.

2-حسابات الصنف الثاني: الاستثمارات: يشمل هذا الصنف على مجموعة القيم والأملاك الدائمة التي اشترتها أو أنشأتها أو حازت عليها المؤسسة وهي تسمى بالأصول الدائمة أو الثابتة.

3-حسابات الصنف الثالث: المخزونات: وتتمثل في مجموعة البضائع والمواد المخزنة والمنتوجات الجاهزة والنصف جاهزة مواد أولية، بضائع لإعادة بيعها أو تصنيعها.

4-حسابات الصنف الرابع: المدينون أو الذمم: ويمثل هذا الصنف مجموع الحقوق التي اكتسبتها المؤسسة بمقتضى علاقتها مع الغير ويشمل على مجموعتين من الحسابات:

الأولى : هي الأموال التي تمتلكها المؤسسة ولم تتحصل عليها بعد، أي أنها مازالت بذمة الغير.

الثانية: تمثل الأموال التي تم استحصالها وتسمى بالأموال الجاهزة أو السيولة النقدية المتوفرة لدى المؤسسة.

5-حسابات الصنف الخامس: الديون: يتضمن هذا الصنف الحسابات التي تبين الالتزامات التي دخلت بها المؤسسة والتزمت بتسديدها إلى الغير ومن ضمنها مثلا القروض وديون الاستثمار، حيث تعتبر من وسائل

---

[1] بو يعقوب عبد الكريم، مرجع سابق، ص 45.

[2] حواس صلاح، المحاسبة العامة حسب المخطط المحاسبي الوطني، دار هومة، الجزائر، 2006، ص 22.

[3] عاشور كتوش، المحاسبة العامة أصول ومبادئ وفن المخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 50.

[4] خالص صافي صالح ، مرجع سابق، ص143.

التمويل التي تلجأ المؤسسة لها عندما تكون مواردها الخاصة غير كافية كما يشمل هذا الصنف على الضمانات التي تطلبها المؤسسة والتي يجب إعادتها عند تحقق الشروط المتفق عليها كذلك ديون المخزونات والشراء على الحساب ، وكافة الديون المتعلقة بمصاريف السير والاستغلال والديون المالية والسلفات المصرفية وأخيرا الديون أمام الشركاء والشركات الحليفة.

6-حسابات الصنف السادس: التكاليف: نقصد بها مجموعة الاستهلاكات والنفقات و الاهتلاكات والأعباء الناتجة عن الاستغلال.

7-حسابات الصنف السابع: المنتجات: يشمل هذا الصنف على كافة الحسابات المتعلقة بالمنتجات التي تنتجها المؤسسة مهما كان نوعها سواء مادية أو مالية أو خدمية يمكن أن يتحقق عن طريقها إيراد المؤسسة.

8-حسابات الصنف الثامن: النتائج: تمثل حسابات هذا الصنف الفرق بين الإيرادات والتكاليف وتظهر بعد كل عملية إستغلال.[1]

الفرع الثالث: الوثائق التي جاء بها المخطط المحاسبي الوطني

يشترط على كل مؤسسة اقتصادية أن تحضر في نهاية كل سنة مالية الوثائق النهائية والجداول التالية:[2]

1- الميزانية
2- حسابات النتائج
3- جدول حركة الذمة المالية
4- جدول الاستثمارات
5- جدول الاهتلاكات
6- جدول المخصصات أو المؤونات
7- جدول المدينين
8- الأموال الخاص
9- جدول الدائنين.
10- جدول المخزون
11-جدول استهلاك السلع و المواد واللوازم
12- جدول تفصيلي لمصاريف التسيير
13- جدول المبيعات وأداء الخدمات
14- جدول النواتج الأخرى
15- جدول التنازل عن الاستثمارات

[1] إبراهيم الأعمش، مرجع سابق، ص 39.

[2] المرجع نفسه، ص263.

16- جدول الارتباط (مقبولة, مقدمة)

17- المعلومات المتنوعة

كما يجب أن تكون كل الوثائق والجداول المذكورة سابقا محضرة حسب الأشكال والنماذج المقترحة في المخطط المحاسبي الوطني.

الفرع الرابع:مزايا و عيوب المخطط المحاسبي الوطني:

إن المخطط المحاسبي الوطني كغيره من القوانين له مزايا و عيوب تتمثل فيما يلي:[1]

1- مزايا المخطط المحاسبي الوطني: متمثلة فيما يلي:

- قضى على ثغرات المخطط المحاسبي الفرنسي الذي كان مطبقا إلى سنة 1975
- أتى تطبيق جديد للحسابات مقارنة للمخطط المحاسبي العام
- أمر بتطبيق الجرد المستمر بالنسبة للمخزون.
- أتى بعدد من الوثائق الملحقة تكمل الوثائق الشاملة المعروفة

2- عيوب المخطط المحاسبي الوطني: و تتمثل فيما يلي:

- تطبيق الجرد المستمر بالنسبة للمخزون لم يوفق مما أدى إلى العدول عنه في أغلب المؤسسات.
- تقييم بعض عناصر الأصول المنتجات، أشغال المؤسسة لنفسها، مخزون المواد والبضائع وذلك لغياب المحاسبة التحليلية و الجرد المستمر.

مشاكل يعاني منها المحلل المالي عند إستعماله الميزانية حيث يعتبر المخطط المحاسبي العام الوثائق المحاسبية المالية من الأموال الثابتة أي ضمن الاستثمارات بينما يعتبر المخطط المحاسبي الوطني من الحقوق حـ/ 421 .

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي

المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي

الفرع الأول: تعريف النظام المحاسبي المالي

بدأت عملية إصلاح المخطط المحاسبي الوطني في شهر أفريل سنة 2001، و ذلك من طرف عدة خبراء فرنسيين وبالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة CNC. وقد صدر النظام المحاسبي المالي بموجب القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، وطبقا لهذا القانون فإن (المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها و تقييمها و تسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية).[2]

و بالنسبة لمجال تطبيق النظام المحاسبي المالي فإنه يشمل الفئات التالية:[3]

1 محمد بوتين ، مرجع سابق، ص 48 .

[2] المادة رقم 3 من القانون رقم07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية رقم 74 الصادرة في 25 نوفمبر 2007 ، الجزائر ، ص 3.

[3] المادة رقم 4 من القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي الماليِ الجر يدة الرسمية رقم 74 الصادرة في 25 نوفمبر 2007 ، الجزائر ، ص 3.

– الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.

– التعاونيات.

–الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية و غير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات إقتصادية مبنية على عمليات متكررة.

– كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي . كما يمكن للكيانات الصغيرة جدا التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد القانوني أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

أما مستعملو المعلومة المالية حسب النظام المحاسبي الجديد هم:

– المسيرين.

– أعضاء الإدارة و الهياكل الداخلية للمؤسسة.

– أصحاب رؤوس الأموال (مساهمين، بنوك...).

– الإدارة الضريبية.

–مورين، زبائن و عمال.

– التأمين و الجمهور.

الفرع الثاني: مبادئ النظام المحاسبي المالي

يتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا ومعايير محاسبية، ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبدئ المحاسبية المعرف بها عامة و لا سيما[1]:

* **مبدأ محاسبة الإستحقاق:** ومن هذا المبدأ المحاسبي وبغض النظر عن بعض الكيانات الصغيرة فإن العمليات المحاسبية تسجل وقت التعاقد وليس وقت التدفقات النقدية، أي تسجل وقت التعهد فقد تتم الصفقة بوثيقة دون أي قبض مادي ويترتب عليها قيود محاسبية.

* **مبدأ مواصلة الاستغلال:** تنشأ المؤسسةمن أجل مزاولة نشاطها باستمرار ولمدة أطول وينبغي عليها التطلع إلى مستقبل خال من التوقف أو التصفية، لدايتم إعداد البيانات المحاسبية والقوائم المالية بافتراض أن نشاط المؤسسة مستمر في المستقبل.

* **مبدأ الدورية:** ويقصد بهذا المبدأ أن المحاسبة تقوم على أساس دورة مالية متكونة من إثني عشر شهرا تمثل السنة المالية.

* **مبدأ إستقلالية الدورات المالية :** يعتبر هذا المبدأ أن نتيجة كل دورة مستقلة عن الدورة الأخرى.

[1] لبوز نوح، مخطط النظام المحاسبي المالي الجديد، الجزء الأول، مؤسسة الفنون المطبعية والمكتبية، بسكرة، الجزائر، 2009، ص 5.

* **مبدأ إستقلالية الذمة المالية :** هذا المبدأ يكرس فكرة أن المؤسسة وحدة محاسبية مستقلة عن ملاكها والمحاسبة المالية عادة تقوم على الفصل بين أصول وخصوم وأعباء وا يرادات المؤسسة كوحدة إقتصادية وقانونية قائمة بذاتها منفصلة عن الذمة المالية الخاصة بالمساهمين أو الشركاء فيها.

* **مبدأ وحدة العملة النقدية:** ومن خلال هذا المبدأ يفرض على أي محاسبة تقوم داخل التراب الوطني الجزائري يجب أن تكون مقيمة بالعملة الوطنية وهي الدينار الجزائري وحتى إن فرضنا أن هناك صفقات تمت بعملة أخرى فيتم تحويلها إلى الدينار الجزائري إحتراما لمبدأ الكلفة التاريخية ويجب الإفصاح عن ذلك في القوائم المالية.

* **مبدأ الأهمية النسبية:** وهذا المبدأ يعطي الأهمية البالغة للمعلومة التي تأثر في أحكام الغير أصحاب المصلحة في الإطلاع على القوائم المالية للمؤسسة وعليه فإن هذا المبدأ يعطي الأهمية للمعلومات المفيدة والمؤثرة كما ذكرنا سابقا بينما المبالغ التي تعطي دلالة فيمكن تجميعها مع مبالغ أخرى.

* **التكلفة التاريخية:** والمقصود بهذا المبدأ التقييمات المتعلقة بالعمليات المالية يجب أن تكون بمبالغ الصفقة تاريخ حدوثها وليس بمبالغ معاد تقييمها لسبب أو لآخر فهنا تفقد المحاسبة مصدقيتها من الوضوح والدقة.

* **مبدأ عدم المساس بالميزانية الإفتتاحية:** وهو مبدأ يهدف إلى تكريس إستقلالية السنوات المالية حيث يجب أن تكون الميزانية الختامية للسنة الماضية هي نفسها الميزانية الإفتتاحية للسنة الحالية.

* **مبدأ أسبقية الواقع الإقتصادي على الجانب القانوني:** تسجل القوائم المالية للمؤسسة حسب طبيعتها وحسب الواقع الإقتصادي وليس لجانبها القانوني.

* **مبدأ عدم المقاصة:** حتى تكون القوائم المالية واضحة وصادقة يجب تسجيل كل العمليات التي تمت بصورة مستقلة دون مقاصتها مع بعضها البعض إلا إذا كانت هذه المقاصة مسموح بها قانونا كما هو الشأن لـ tva.

مبدأ ثبات الطرق المحاسبية: نظرا لأن المعلومات المحاسبية التي تكون في القوائم المالية المالية والتي يجب أن تتسم بالدقة والوضوح واللتين لا تكونان إلا بثبات الطرق المحاسبية فلو تمت المحاسبة بعدة طرق سواءا في نفس الدورة أو بين دورة وأخرى لا يمكن إستغلال المعلومات الموجودة بالقوائم المالية على الوجهة المطلوبة لأن عدم ثبات القواعد التي بنيت عليها المحاسبة سواءا في التقييم أو أشياء أخرى.

الفرع الثالث: أهمية النظام المحاسبي المالي

يكتسي النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة كونه يستجيب لمختلف إحتياجات المهنيين والمستثمرين، كما أنه يشكل خطوة هامة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، في إطار التوحيد المحاسبي العالمي والذي يهدف إلى:[1]

- تبسيط قراءة القوائم المالية بلغة محاسبية موحدة.
- فرض رقابة على الشركات التابعة و الفروع للشركة الأم.

[1] شنوف شعيب، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، مكتبة الشركة بوداود، الجزائر، 2008، ص 65.

– تقليص التكاليف الناتجة عن عملية ترجمة أو تحويل القوائم المالية من النظام المحاسبي للبلد الذي تعمل به الشركات التابعة و الفروع إلى النظام المحاسبي للشركة الأم.

– توحيد الطرق المحاسبية المعتمدة في عملية التقييم الخاصة بالمخزونات، إعادة تقييم عناصر الميزانية، حساب الإهتلاكات، كيفية معالجة المؤونات، وتوحيد الإجراءات المحاسبية بهدف الوصول إلى قوائم مالية موحدة.

يتضح مما سبق مدى أهمية النظام المحاسبي المالي، إلا أننا نضع الملاحظات التالية:[1]

– تترجم المعايير المحاسبية الدولية قوة إقتصاديات الدول المتقدمة و إحتياجات شركات متعددة الجنسيات، لذلك يجب مراعاة خصوصية الإقتصاد الجزائري الذي يتشكل نسيجه الصناعي من حوالي 95 % من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وعليه فتبني المعايير المحاسبية الدولية كليا قد لا يخدم عملية التوحيد مثلما لو تم تبني استراتيجية تكييف هذه المعايير.

– يعمل النظام المحاسبي المالي على تلبية حاجيات المستثمرين من خلال توفير معلومات مالية أكثر شفافية، وكذا إستقلالية القانون الجبائي، بخلاف المخطط المحاسبي الوطني الذي يعمل على خدمة الإدارة الجبائية.

– يتطلب من المهنيين المحاسبين بذل مجهودات ضخمة قصد إستيعاب النظام الجديد، خاصة في مجال الإفصاح والقياس.

– تكلفة العبور إلى النظام الجديد على مستوى جميع القطاعات المعنية يترجم وضع الأحكام المحاسبية في جوانب المالية تكلفة زائدة.[2]

المطلب الثاني: دوافع الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي[3]

أولا: حتمية تعديل المخطط المحاسبي الجزائري

من خلال الممارسة المحاسبية للشركات متعددة الجنسيات العاملة في الجزائر ومع ظهور جملة من النقائص في المخطط المحاسبي الوطني، كان من الضروري القيام بتعديلات جوهرية عليه، ومحاولة تكييفه مع المعايير المحاسبية الدولية و ذلك من خلال إعداد إطار تصوري يتضمن الحسابات، وقواعد عملها، و الطرائق المحاسبية المعتمدة في التقييم و إعادةالتقييم، و إضافة القوائم المالية غير الموجودة فيه وتعديل الموجودة منها.

إن إصلاح النظام المحاسبي الوطني الجزائري يأتي نتيجة للتغيرات التي حدثت كالانتقال إلى إنتهاج اقتصاد السوق، و كذلك الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، و التغيرات التي سوف تحدث خصوصا مع اقتراب انضمام

[1] بن بلغيت مدني، إشكالية التوحيد المحاسبي (تجربة الجزائر)، مجلة الباحث، العدد الأول، مجلة تصدر عن كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة ورقلة، 2002، ص 57.

[2] عزة الأزهر، عرض ومراجعة القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة والمراجعة الدولية، دراسة حالة النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2009، ص 214.

[3] شعيب شنوف، مرجع سابق، ص ص22-15.

الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة "OMC " ، هذه المعطيات تفرض على الجزائر جملة من التغيرات الحتمية التي تفرضها الظروف الحالية و إفرازات العولمة.

هذه الإصلاحات تأتي كاستجابة لحاجيات متعاملون جدد مع المؤشرات الاقتصادية للشركات الجزائرية، نظرا لفتح الجزائر المجال للاستثمار الأجنبي، فالمستثمرين يأتون حاليا على رأس قائمة المستخدمين للقوائم المالية، و التي ليست من أولويات المخطط المحاسبي الوطني في سنة 1975م.

ثانيا : من اجل إطار محاسبي تصوري يستجيب لمتطلبات اقتصاد السوق

إن المحاسبة تقنية تهتم بجميع الحسابات، ذلك بتسجيلها بشكل يومي، وترجمة الأحداث الاقتصادية في شكل عددي بصفة دورية، بعد تحليل الحسابات و تبويبها ثم تجميعها في شكل جداول شاملة، ليتم استغلالها من طرف المؤسسة من جهة المتعاملين معها، ومصالح الضرائب من جهة أخرى.

لكن متطلبات اقتصاد السوق تتطلب ضرورة توفير قوائم ماليو موجهة لصالح المستثمرين يهتمون بشراء الأسهم و المقرضون يقرضون أموالا، وبالتالي وجود إمكانية دخولهم في شراكة مع المؤسسة، لهذا الغرض ينبغي ان تكون لديهم معلومات محاسبية ومالية دقيقة، وصورة واضحة وعادلة، على الوضعية المالية للمؤسسة، هذه المعلومات يمكن تقديمها في شكل قوائم مالية تكون تستجيب بشكل أو بآخر للمعايير المحاسبية الدولية.

إن الإطار التصوري ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار عند إعداده أو تحديثه، كما هو الشأن بالنسبة للمخطط المحاسبي الجزائري، أن يكون الإطار التصوري المحاسبي يسمح بعقلانية المعلومات المحاسبية، وتوحيد القوائم المالية بشكل يعطي ثقة للمتعاملين مع المؤسسة ورفع مستوى القابلية للمقارنة بين هذه القوائم ، كما ينبغي ان تعطي الاستقلالية التامة للمحاسبين و تحدد أهداف القوائم المالية وأولوياتها والى من توجه هذه التقارير، وما هي نوعية القوائم المالية التي يمكن إعدادها لغرض عرضها على المستثمرين و المقرضين على وجه الخصوص، وما هو الوقت المناسب لتقديمها من اجل اتخاذ قرارات مناسبة وفي الوقت الضروري.

ثالثا: من اجل إطار محاسبي يستجيب للمعايير الدولية

ينبغي الإشارة إلى أن المخطط المحاسبي الوطني الجزائري نسخة 75/35 المؤرخ في 29 ابريل 1975م، وضع حسب معايير الاقتصاد الموجه أو المخطط، و لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي على مستوى التشغيل، الإنتاج و بالتالي وضع لتلبية حاجيات المحاسبة الوطنية، واليوم الجزائر تشهد تحولا عميقا وذلك بفتح اقتصادها على اقتصاد السوق تحرير التجارة الخارجية، فتح رأس المال الاجتماعي للمؤسسات العمومية للخواص، تحرير الأسعار، إنشاء بورصة الجزائر، وجود بنوك خاصة، هذه التحولات تحتم على الجزائر توفير معلومات محاسبية ومالية، ذات نوعية تساعد المستثمرين على اتخاذ القرارات الرشيدة، كذلك بالنسبة للمقرضين.

كذلك المرور إلى اقتصاد السوق يتطلب أدوات ووسائل جديدة تتلاءم مع الظروف الراهنة للعولمة و للمعايير المحاسبية الدولية، فالقوائم الحالية وفقا للمخطط المحاسبي الجزائري، تعتبر غير مفيدة للمستثمرين والمقرضين، بقدر ما هي مفيدة وموجهة إلى مصالح الضرائب و تلبية حاجيات المحاسبة الوطنية. وفي هذا الإطار ينبغي

الفصل بين الميزانية المحاسبية التي من المفروض يتم إعداده على أساس قواعد تجارية، وبين الميزانية الجبائية.

لكن متطلبات السوق تتطلب ضرورة توفير قوائم مالية موجهة لصالح المستثمرين المقرضين، بحيث المستثمرين يهتمون بشراء الأسهمو المقرضون يقرضون أموالا، وبالتالي وجود إمكانية دخولهم في شراكة مع المؤسسة، لهذا الغرض ينبغي أن تكون لديهم معلومات محاسبية ومالية دقيقة، وصورة واضحة وعادلة على الوضعية المالية للمؤسسة، هذه المعلومات يمكن تقديمها في شكل قوائم مالية تكون تستجيب بشكل أو بآخر للمعايير المحاسبية الدولية.

رابعا: غياب الإطار التصوري

ويقصد بالإطار التصوري المحاسبي مجموعة الإجراءات و الأدوات المهيكلة بشكل موضوعي في شكل مبادئ أساسية مرتبطة ببعضها البعض، بهدف إعداد تقارير مالية متجانسة، و معدة لاستخدامها من طرف مستثمرين، مقرضين وآخرين. هذا الإطار للتصوري المحاسبي يسمح بالتوافق والتنسيق و التوحيد المحاسبي العالمي، من اجل إيجاد الحلول المحاسبية للمشاكل المشتركة، لذلك ينبغي:

– تحديد الطرائق المحاسبية المعتمدة من طرف المنظمات الدولية للمعايرة.

– إعداد معايير محاسبية تتقاربمع المعايير المحاسبية الدولية و المحاسبة الأمريكية، مقارنة إلى القوائم المالية حسب المخطط الوطني الحالي المعدة لخمة مصالح الضرائب بالدرجة الأولى .

– و هنا كان من الضروري تعديل القوائم ذلك بما يتلاءم ومتطلبات المستثمرين و المقرضين و هذا لا يتم إلا بتحديد دقيق لأهداف القوائم المالية و تحديث النظام المحاسبي ليصبح يتوافق مع المعايير الخارجية .

خامسا: الحاجة إلى المعلومات المحاسبية

إن البيئة الدولية الحالية في ظل العولمة الاقتصادية أدت إلى توفير ووجود معلومات محاسبية جديدة بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية، لكن حتى مستخدمي القوائم المالية ليس وحدة متجانسة، لذلك ينبغي مراعاة كل هذه المعطيات عند إعدادالقو ائم المالية وذلك من حيث:

– طرائق لتقييم المحاسبي، التكلفة التاريخية، التكلفة الجارية.

– إن مستخدمي القوائم المالية يحتاجون إلى بعض العناصر الهامة مثل توزيع الأرباح، ونتائج المؤسسة، فالمخطط المحاسبي الوطني " PCN "، ومن خلال جدول حسابات النتائج نجد نتيجة الاستغلال، ونتيجة خارج الاستغلال، وهدا لا يوضح بشفافية وضعية المؤسسة المالية، وذلك من خلال الغموض بين دورة الاستغلال ونتائج خارج الاستغلال.

– المعلومة الغير مالية: كل المعلومات الغير مالية يمكن أن تفيد المؤسسة ومستخدمي القوائم المالية مثل المعطيات الخاصة بالإنتاج، علاقات المؤسسة بالغير ....الخ.

– المعلومات التقديرية المستقبلية: ينبغي على المؤسسة تزويد الغير بمعلومات حول أنشطتها المستقبلية والتكاليف و الايرادات المستقبلية.

– ثبات الطرائق المحاسبية حتى تكون المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة وذات قيمة، ينبغي اعتماد طرق محاسبية شبه ثابتة، وتكون للتقارير المالية قيمة تجانسية.

المبحث الثالث: مدونة سير حسابات النظام المحاسبي المالي

يوضح النظام المحاسبي المالي وجود قائمة حسابات إجبارية تساعد على تبني معلومات مالية مطابقة للمعايير الدولية، وسنستعرض في هذا المبحث كيفية سير حسابات الميزانية وحسابات التسيير.

المطلب الأول: سير حسابات الميزانية

تعد كل وحدة مخطط حسابات واحد على الأقل لهيكلها ولنشاطها واحتياجاتها إلى الإعلام الخاص بالتسيير والحساب هو أصغر كيان معتمد لترتيب الحركات المحاسبية وتسجيلها، والحسابات تجمع في فئات متجانسة تدعى طبقة وتوجد فئتان من طبقة الحسابات:

– طبقات حسابات الوضعية.

– طبقات حسابات التسيير، وكل طبقة تقسم إلى حسابات تحدد هويتها بأعداد ذات رقمين أو أكثر في إطار تقنين عشري.

الفرع الأول: حسابات رؤوس الأموال

أولا: حساب 10 رأسمال والاحتياطات ومثيلاتها[1]

يجزأ هذا الحساب إلى حسابات فرعية وهذه الحسابات الفرعية يمكن أن تختلف حسب الشكل القانوني الذي تمارس فيه الكيان نشاطها.

ح/101 الرأسمال المساهم به (الرأسمال الاجتماعي، مخصصات أموال الاستغلال).

ح/103 العلاوات المرتبطة بالرأسمال الشركة.

ح/104 فارق التقييم.

ح/105فار ق إعادة التقييم.

ح/106 احتياطات (القانونية، القانونية الأساسية، العادية، المقننة).

ح/107 فارق المعادلة.

ح/108 حساب المستغل.

ح/109 رأسمال المكتب غير المطلوب.

1–الحسابات المستخدمة من طرف المستغل الفردي:

يسجل الحساب الفرعي 101 أموال الإستغلال في جانب الدائن:

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 19، الصادرة في 25 مارس 2009، ص53.

- قيمة إسهامات المقاول في بداية نشاطه أو أثناءه.
- الرصيد المحتمل الدائن من الحساب 108 حساب المستغل عند إقفال السنة المالية.

ويسجل في الجانب المدين:

- الرصيد الباقي المدين من الحساب 108 حساب المستغل عند إقفال السنة المالية.

تسجل المعاملات التي تتم خلال السنة المالية بين الكيان والمستغل (مسحوبات شخصية، مدفوعات للحساب، نتيجة السنة المالية n-1 ...) وكذلك الأجر العادي للمستغل، المرتبط بعمله عند الإقتضاء، في الحساب 108 حساب المستغل وعند إقفال السنة المالية يحول الرصيد الباقي من هذا الحساب، ضمن إعداد الكشوف المالية إلى حساب أموال الإستغلال.

2- حسابات تستخدمها الشركات:

في الشركات الخاصة الرأسمال الصادر يتمثل في القيمة الاسمية للسهم "شركات الأموال" أو الحصص الاجتماعية" شركات الأشخاص"، أما في الشركات العمومية الرأسمال يتمثل القيمة المقابلة للمساهمات العينية أو النقدية المقدمة من طرف الدولة أو الجماعات المحلية وتكون هذه المساهمات غير قابلة للتعويض.

الحساب الفرعي "الرأسمال الاجتماعي" يسجل في جانبه الدائن مبلغ الرأسمال الذي يظهر في عقد الشركة،وهو يبين تطور هذا المبلغ خلال حياة الشركة بمقتضى قرارات الهيئات الخبيرة يكون دائنا عند الزيادة في الرأسمال:

- بمبلغ المساهمات النقدية أو العينية مقدمة من طرف الشركاء عن طريق تخفيض العلاوات المتعلقة بالرأسمال الاِجتماعي، والتي تسجل في الجانب الدائن لحساب فرعي آخر(علاوات متعلقة بالرأسمال الاجتماعي)، علاوات الإصدار ،علاوة الاندماج، تحويل سندات إلى أسهم.

-بمبلغ الاحتياطات لمدمجة في رأسمال وفق قرار يتخذوه المساهمون أو الشركاء ويكون مدينا عند تخفيض الرأسمال مهما كان سبب ذلك التخفيض(امتصاص الخسارة تعويضات للشركاء).

- في حالة استدعاء جزئي للرأسمال الاجتماعي الحصة غير مستدعاة تسجل في الجانب الدائن لحساب الرأسمال المساهم به بجعل الرأسمال غير المطلوب (حساب109) مدينا.

* الحساب109 رأسمال المسجل وغير المطلوب يكون دائنا بجعل حساب 456 شركاء وعمليات على رأسمال مدينا في حالة طلب رأسمال.

- الرصيد المدين لحساب رأسمال المكتب غير المطلوب يمثل حقوق الشركة على الشركاء.

- الاحتياطات تدرج في الجانب الدائن لحساب 106 وهي ناتجة عن أرباح مخصصة من طرف مؤسسة بموجب قرار الهيئات المؤهلة.

* حساب 106 يكون دائنا عند ضم: (الرأسمال، عند التوزيع على الشركاء، اقتطاعات من أجل امتصاص خسائر...).

* حساب 107 (فرق التعادل) : يسجل الفرق المسجل على القيمة الكلية للأسهم المسجلة بقيمتها السوقية والتي تكون اكبر من قيمة الشراء.

* حساب 109 (الرأسمال مكتتب غير المطلوب): يكون مدين بدائنية حساب 101 في حالة الاكتتاب يجعل دائنا في كل مرة يستدعي فيها رأسمال مع جعل حساب 456، شركاء وعمليات على رأسمال مدينا.

3- حسابات مستعملة في الكيانات الأخرى غير الشركات والمستغل الفردي:

* حساب 101 يسجل مخصصات الدولة، الجماعات المحلية، العمومية وهيئات الأخرى المتشابهة.

4- حسابات مستعملة من طرف جميع المؤسسات:

* حساب 104 يسجل رصيد الأرباح والخسائر الغير مسجلة في النتيجة والنتائج عن طريق التقييم بالقيمة الحقيقية لبعض عناصر الميزانية طبقا للنظام المعمول به.

* حساب 105 يسجل القيمة الزائدة لإعادة التقييم المثبتة على الاستثمارات التي كانت محل إعادة التقييم وفقا للشروط والقوانين المعمول به.

ثانيا: حساب 11 ترحيل من جديد[1]

يسجل جزء النتيجة (الرابحة أو العاجزة) الذي أرجأت الجمعية العامة تخصيصه إلى قرار تخصيص نهائي لاحق في الحساب 11 ترحيل من جديد (رصيد دائن في حالة ترحيل جديد رابح، ورصيده مدين في حالة ترحيل من جديد عاجز).

ثالثا: حساب 12 نتيجة الدورة[2]

وهو حساب يسجل فيه جميع الحسابات الأعباء والإيرادات والفارق بين حسابات الأعباء والإيرادات، يشكل رصيد هذا الحساب فمثلا إذا كانت الأعباء أكثر من الإيرادات فالرصيد يكون مدينا أي النتيجة خسارة أما إذا كان العكس وكانت الأعباء أقل من الإيرادات فالنتيجة تكون دائنة أي النتيجة ربحا.

رابعا: حساب 13 المنتوجات والأعباء المؤجلة خارج دورة الإستغلال[3]

يسجل كل على حدى في الجانب الدائن لهذا الحساب:

ح/131: إعانات أخرى للتجهيز، ح/132: إعانات الاستثمارات الأخرى، ح/133: ضرائب مؤجلة على الأصول، ح/134: ضرائب المؤجلة على الخصوم ، ح/138: منتوجات أخرى وأعباء مؤجلة.

1-إعانات التجهيز، إعانات الاستثمارات الأخرى:

إعانات التجهيز هي إعانات لفائدة المؤسسة لخلق أو حيازة سلعة محددة، هذه الحسابات تكون دائنة بقيمة الإعانة مع جعل الحسابات الآتية مدينة:

- صنف 2: عندما تتعلق الإعانة بالتحويل المجاني لاستثمارات المؤسسة.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 ، ص53.

[2] لبوز نوح، مرجع سابق، ص19.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، ص 53.

– صنف 4: حساب الأطراف الأخرى(إيرادات المنظر) عندما تكون الإعانة مالية الإعانات المالية تسجل كإيرادات في حساب فرعي لحساب 75 (إيرادات أخرى) بنفس الطريقة الخاصة.

2– ضرائب الأصول المؤجلة، ضرائب الخصوم المؤجلة :

حسابات ضرائب مؤجلة مخصصة لاستقبال قيمة الضرائب المؤجلة تسجل الإخضاع الضريبي المسجل المتعلق بالخصوم والأصول والتي تحسب في نهاية كل سنة على أساس النظام الجبائي المعمول به وقت إقفال الدورة وهو ناتج عن:

– الفرق الزمني المؤقت بين تسجيل الإيرادات أو التكلفة في المحاسبة ومن جهة أخرى مع حساب الوعاء الضريبي.

– العجز الضريبي أو الدين الضريبي المؤجل.

– عند استبعاد أو إعادة المعالجة التي تقوم بها المؤسسة أثناء إعداد القوائم المالية المجمعة.

* حساب 133 ضرائب الأصول المؤجلة: يكون مدين بجعل حساب 692 (ضرائب مفروضة مؤجلة كأصول) دائنا بقيمة ضرائب مستحقة على النتيجة الممكن تحصيلها أثناء الدورات المقبلة.

* حساب 134 ضرائب الخصوم الأخرى: يكون مدينا بجعل حساب 693 أو أحد حسابات رأس المال الخاص دائنا وفقا للحالة بقيمة الضرائب القابلة للتسديد في السنوات القادمة ضرائب الأصول والخصوم المؤجلة يتم إعادة تقييمها في نهاية كل سنة من نفس الحسابات.

خامسا: حساب 15 (مؤونات التكاليف)[1]

يسجل كل على حدى في الجانب الدائن من هذا الحساب:

– المؤونات للأعباء.

– المؤونات للمعاشات والإلتزامات المماثلة (إلتزامات التقاعد).

عند تكوين مؤونة الأعباء يعتمد الجانب الدائن لحساب المؤونات بإجراء حسم إما من حساب مخصصات إستغلال أو مخصصات مالية

و عند العبء يعمد إلى تصفية المؤونة المكون سلفا عن طريق حسم مباشر للتكاليف المناسبة للعبء ويكون الفائض المحتمل من مبلغ المؤونة موضوع إلغاء بإعتماد حساب الإستجاع (78).

ومهما يكن من أمر فإن حساب المؤونة يتم تقويمه في نهاية كل سنة مالية:

– بحسم حسابات المخصصات المطابقة عندما يكون مبلغ المؤونة مزيدا فيه.

– بإعتماد الحساب 78 للإسترجاع (منتوج) من نفس المستوى المبلغ المستعمل للتخصيص عندما يكون مبلغ المؤونة منقوصا منه أو ملغى (مؤونة صارت كلها أو جزء منها غير ذي موضوع).

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، ص54.

*حساب 153 مؤونات المنح والإلتزامات المتشابهة: يسجل جميع إلتزامات المؤسسة المتعلقة بالمنح والتعويضات الخاصة بالتقاعد أو أي رفع في الأجور مستقبلا.

*حساب 156 مؤونة تجديد الإستثمارات: تخص هذه المؤونة تكاليف تقديرية خاصة بتجديد الإستثمارات التي تكون محل إمتياز.

سادسا: حساب 16 (قروض وديون مماثلة)[1]

هي جميع القروض والديون التي تشبهها وتكون لفترة أكثر من سنة أي خصوم ثابتة وتعتبر كذلك رأس مال أجنبي حسب التحليل المالي وتتفرع هذه الديون حسب الحسابات الفرعية لهذا الحساب على النحو التالي:

- 161 سندات تساهمية.
- 162 قروض إجبارية قابلة للتحويل.
- 163 قروض إجبارية أخرى.
- 164 قروض من قبل مؤسسات القرض.
- 165 ودائع وكفالات مقبوضة.
- 167 ديون على عقود الإيجار التمويلي.
- 168 قروض وديون أخرى مماثلة.
- 169 علاوات إسترجاع الإلتزامات.

سابعا: حساب 17 (ديون مرتبطة بالمساهمات)[2]

ونعني به كل الديون الناتجة بين المؤسسات الشريكة نتيجة لعلاقات الشراكة المرتبطة فيما بينها سواء كانت من نفس المجموعة أو من مجموعة أخرى المهم أن يكون هناك رابط الشراكة والمساهمة من قريب أو بعيد.

ينقسم هذا الحساب إلى ما يلي:

- 171 الديون المرتبطة بمساهمات المجموعة (فروع ومؤسسات شركة).
- 172 الديون المرتبطة بمساهمات خارج المجموعة.
- 173 ديون مرتبطة بشركات المحاصة.
- 178 ديون أخرى مرتبطة بالمساهمات.

ثامنا: حساب 18 (حسابات إرتباط المؤسسة وشركات المساهمة)[3]

يوضع الحساب 18 تحت تصرف الكيانات لكي تستقبل خلال السنة المالية العمليات التي تمت بين المؤسسات ومع الشركات المساهمة، ويصفى وجوبا عند إقفال السنة المالية، يستخدم الحساب 188 حسابات الارتباط بين

[1] لبوز نوح، مرجع سابق،ص 28.
[2] المرجع نفسه، ص 35.
[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 19، ص 56.

شركات المساهمة من أجل العمليات المنجزة بواسطة شركات مساهمة أو المماثلة لها (تجمعات، مقاولات،...)، ويتم تجميع شركة المساهمة في المحاسبة التي يمسكها المسير المسؤول عن تسيير العمليات في هذا الحساب.

الفرع الثاني: حسابات الاستثمارات

أولا: حساب 20 (القيم الثابتة الغير ملموس المعنوية أو الأصول غير الملموسة)[1]

حسب المعيار الدولي (ias38)هي موجودات قابلة للتحديد وغير نقدية دون مادة ملموسة يحتفظ بها لإستخدامها في إنتاج أو تزويد بضائع أو خدمات ولتأجيرها للآخرين أو لأغراض إدارية.

والأصل غير الملموس يشترط أن:

1- يتوقع أن تتدفق منه منافع مستقبلية للمنشاة.

2- أن تكون تكلفته قابلة للقياس بشكل موثوق (سواءا أنشأ داخليا أو تم شراؤه من الخارج) أما إذا لم يتوفر أحد الشرطين السابقين فيعتبر مصروفا يحمل على الدورة التي صرف فيها كمصاريف إعدادية.

والقيم الثابتة غير الملموسة (الأصول غير الملموسة) مثلها مثل الأصول الملموسة قد تشترى وقد تنشأ داخليا من طرف المؤسسة نفسها كما سبق وأسلفنا.

إذا تم إنشاؤها داخليا فتسجل على أساس جميع تكاليف الحيازة بما فيها النفقات الضرورية لجعل الأصل غير الملموس جاهزا للإستعمال (سعر الشراء للمواد الأولية، الخدمات الخارجية، مصاريف التوثيق،...إلخ) ويكون محاسبيا في النظام المحاسبي المالي الجزائري وفق الحسابات التاليةّ :

- 203 مصاريف التطوير المرسملة.
- 204 البرامج المعلوماتية وما شابهها.
- 205 التوكيلات والحقوق المماثلة، براءات، العلامات، الرخص.
- 207 فرق الإقتناء (شهرة المحل).
- 208 قيم ثابتة أخرى غير ملموسة (معنوية).

ثانيا: حساب 21 (القيم الثابتة الملموسة)[2]

تسجل حسابات التثبيتات العينية في الجانب المدين في تاريخ دخول الأصول العينية تحت رقابة الكيان:

- بقيمة المساهمة.
- بتكلفة الحيازة.
- تكلفة الإنتاج.

يكون دائنا حسب الحالة:

- حساب "رأس المال " الحساب الفرعي ح/10 أو حساب شركاء عمليات على رأس المال، حساب فرعي ح/45 المجمع والشركاء.

[1] لبوز نوح، مرجع سابق، ص ص 40-42.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 19، ص 57.

– ح/40 " موردون " أو الحسابات المعنية الأخرى.

ح/73 " إنتاج عقاري "، الأرباح أو الخسائر الناتجة عن وضع الاستثمار المادي خارج الخدمة تسجل بنفس الطريقة التي يسجل بها خروج الاستثمار المعنوي.

العائد المالي يسجل كإيراد أثناء تسديد المستحقات من طرف المشتري على أساس مبلغ محسوب بمعادلة تبين معدل المردودية الإجمالية للعقد، حيث أن تسديد قسط من الأقساط يجب أن يسجل محاسبيا عند المؤجر:

– في الطرف الدائن ح/763 إعانات الديون الدائنة.

– في الطرف الدائن ح/ 274 القروض والديون الدائنة عن عقود إيجار– تمويل عن طريق الحسم من حساب أموال الخزينة–.

وفيما يلي نستعرض القيم الثابتة الملموسة التي نص عليها النظام المحاسبي المالي الجزائري:[1]

- 211 الأراضي.
- 212 تنظيم وتهيئة الأراضي.
- 213 البناءات.
- 215 تركيبات تقنية، عتاد ومعدات صناعية.
- 218 قيم ثابتة ملموسة أخرى.

ثالثا: حساب 22 (إستثمارات محل إمتياز)[2]

يعرف إمتياز الخدمة العمومية بأنه عقد يسند بموجبه شخص عمومي (مانح الإمتياز) إلى شخص طبيعي أو شخص معنوي (صاحب الإمتياز) تنفيذ خدمة عمومية على مسؤوليته لمدة محدودة وطويلة على العموم مقابل حق إقتضاء أتاوى من مستعملي الخدمة العمومية.

والعمليات المتعلقة بالإمتياز تدرج في حسابات صاحب الإمتياز، غير أنها تكون على العموم مفصولة عن بقية عمليات صاحب الإمتياز تبعا لبنود الإتفاقية ولإحتياجات التسيير والإعلام.

وا ٍستعمال حسابات فرعية خصوصية سواء في مستوى حسابات الميزانية أم في مستوى حسابات النتائج غالبا ما يتيح هذا الفصل.

والتثبيتات المعنوية أو العينية الموضوعة موضع إمتياز من جانب مانح الإمتياز أو من جانب صاحب الإمتياز (الممنوح له) تدرج في الحساب 22، وتقسم عند الإقتضاء حسب نفس شروط التثبيتات المسجلة في 20 و 21.

ومقابل قيمة الأصول المالية الموضوعة محل إمتياز مجانا من قبل مانح الإمتياز يسجل في الجانب الدائن ضمن حساب فرعي للحساب 229 " حقوق مانح الإمتياز "ويظهر في خصوم الميزانية (خصوم غير جارية).

يصبح الحساب 229 مدينا بواسطة الجانب الدائن للحساب 282 " إهتلاك التثبيتات الموضوعة موضع إمتياز " كلما تمت الإهتلاكات المطبقة . وعند إنتهاء الإمتياز يكون للحساب 229 رصيد يتمثل في القيمة المحاسبية

[1] لبوز نوح، مرجع سابق، ص46.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، ص 59.

الصافية للتثبيتات الموضوعة موضع إمتياز. وتتم ترصيده عند إرجاع الملك إلى مانح الإمتياز في مقابل حسابات التثبيت والإهتلاك المعنية.

رابعا: حساب 23 (إستثمارات قيد التنفيذ)

يسجل في هذا الحساب الإستثمارات التي لم تنتهي الأشغال بها في نهاية السنة وتحتوي هذه الإستثمارات على:

-الإستثمارات التي سلمت أشغالها إلى أطراف خارجية عن المؤسسة.

- الإستثمارات المنجزة من طرف المؤسسة ذاتها.

1+الإستثمارات المسلمة لأطر اف خارجية: تسجل من ح/23 إلى حسابات الصنف 4.

2- الإستثمارت المنجزة من طرف المؤسسة: تسجل من ح/23 إلى ح/72.

في نهاية السنة بعد تسجيل المصاريف التي تحملتها المؤسسة في إنجاز هذه الإستثمارات في حسابات التكاليف " صنف 6" حسب طبيعتها.

3- في حالة تقديم تسبيقات على طلبيات للموردين الذين توكل لهم مهمة إنجاز هذه الإستثمارات حيث يتم تسجيل هذه التسبيقات في الجانب المدين لحساب 23 مع جعل ح/40 موردون دائنا.

خامسا: حساب 26 (مساهمات مرتبطة بالمساهمات)[1]

يتلقى حساب 26 في جانبه المدين كلفة إقتناء (أو قيمة الإسهام) سندات المساهمة وكذلك الحسابات الدائنة المرتبطة بتلك السندات.

وفي حالة سندات قيمتها الإسمية مسددة جزئيا، فإن القيمة الكلية تقييد في الجانب المدين للحساب 26 في مقابل حساب الغير أو الحساب المالي فيما يخص الجزء المستدعي وفي مقابل قسم فرعي للحساب نفسه (الحساب 269) عمليات الدفع الباقية الواجب القيام بها عن سندات المساهمة غير مسددة فيما يخص الجزء غير المستدعي على أن يتم بعد ذلك تصفية هذا الجزء كلما تم تسديد المبالغ المستدعاة في مقابل الحسابات المالية.

وفي حالة بيع سندات المساهمة فإن فوائض أو نواقص القيم تسجل كمنتوجات أو كأعباء.

سادسا: حساب 27 (قيم ثابتة مالية أخرى)[2]

تتنوع الاصول المالية من مؤسسة الى أخرى حسب نشاط كل منها وحسب شكلها القانوني فهناك شركات تمارس نشاط يربطها بالأصول المالية بشكل شبه دائم كالمؤسسات المالية (بنوك،شركات التأمين...الخ) ومن خلال ما نص عليه المشروع الجزائري في النظام المحاسبي المالي قيم ثابتة مالية أخرى لم يتم ذكرها سابقا وهي كالتالي:

- ح/ 271 الأوراق المالية باستثناء سندات المساهمة.
- ح/ 272 السندات التي تمثل حق الدين الدائن.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 19، ص 60.
[2] لبوز نوح، مرجع سابق، ص 65.

- ح/273 السندات المثبتة التابعة لنشاط الحافظ .
- ح/274القروض والديون الدائنة المترتبة على عقد ايجار التمويل.
- ح/275 الودائع والكفالات المدفوعة.
- ح/276 الدين الدائنة الأخرى المثبتة.
- ح/279 ما بقي من عمليات الدفع الواجب القيام به عن السندات المثبتة غير المسددة.

يسجل ح/27الأوراق التي تشتريها المؤسسة ليس بغرض المضاربة وإعادة بيعها في المدى القصير وإنما بغرض الإحتفاظ بها لمدة طويلة والاستفادة من إيرادها وفوائدها.

سابعا: حساب 28 (اهتلاك التثبيتات)[1]

تقيد إهتلاكات التثبيتات في الجانب الدائن للحسابات 28 وهذه الحسابات تقسم إلى أقسام فرعية حسب نفس مستوى تفصيل الحسابات الرئيسية 20 و 21 التي تتضمنها.

وفي المقابل تسجل مخصصات الإهتلاكات كأعباء في الجانب المدين لحسابات الخصصات. وفي حالة التنازل عن العناصر الأصول أو نزع ملكيتها أو زوالها المعوض عنه أو غير المعوض عنه (إسقاطه وإهماله) فإن حسابات الإهتلاكات المتعلقة بها تحول إلى الحساب 20 و21 المعني. وتهتلك التثبيتات المعنوية على أساس مدة نفعيتها ويفترض في هذه المدة النفعية عدم تجاوز 20 سنة، إلا إذا كانت هناك حالة إستثنائية ينبغي تبريرها في الملحق.

ثامنا : حساب 29 (خسائر القيمة عن التثبيتات)[2]

يتم إعتماد الحساب 29 عند ثبوت خسارة في القيمة بحسم حسابات التخصيص المتعلقة بالإستغلال أو الحسابات المالية أو الإستثنائية المعنية (الحساب 68).

يتم إعادة تسوية حساب خسارة القيمة في نهاية كل سنة مالية بما يأتي:

– الجانب المدين حسابات التخصيص المناسبة عندما يزاد مبلغ خسارة القيمة.

– الجانب الدائن لحساب 78 من نفس مستوى الحساب المستعمل للتخصيص عندما يكون مبلغ خسارة القيمة منقوصا أو ملغيا (خسارة القيمة صارت كلها أو جزء منها غير ذات موضوع).

الفرع الثالث : حسابات المخزونات والإنتاج الجاري[3]

أولا: حساب 30 مخزونات البضائع

هي السلع المشتراة بقصد إعادة بيعها على الحالة التي أشتريت بها دونما تغيير على حالتها، وحساب مخزونات البضائع يعتبر من الحسابات التي تعرف تغييرات كثيرة في المحاسبة على إعتبار أنه حساب يمس مجموعة من الحسابات الأخرى.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 19، ص61.
[2] المرجع نفسه، ص61.
[3] لبوز نوح، مرجع سابق، ص ص79- 97.

ثانيا: حساب 31 مواد أولية ولوازم

عادة ما يكون هذا الحساب ناشطا لدى الكيانات المنتجة والمحولة كالشركات الصناعية والتحويلية وأحيانا الشركات الخدمية ويضم هذا الحساب مشتريات الشركة من المواد واللوازم التي تحتاجها الشركة في دورتها النشاطية.

ثالثا: حساب 32 (تموينات أخرى)

قد تحتاج المؤسسة في دورتها الإستغلالية إلى شراء بعض التموينات الضرورية لسير العملية الإستغلالية ولا تعتبر مواد أولية ولا لوازم أي لا تدخل مباشرة في عملية الإنتاج كوصولات البنزين وزيوت التشحيم ومواد الصيانة وغيرها وعادة تكون تحت الحسابات التالية:

- 321 مواد قابلة للإستهلاك.
- 322 لوازم قابلة للإستهلاك.
- 326 أغلفة.

رابعا: حساب 33 (سلع قيد الإنجاز)

في المؤسسات الإنتاجية التي تعمل بنظام السلسلة أي عبور عمليات الغنتاج أو الأشغال بمراحل حتى تصبح تامة الصنعلكن نظرا لمبدأي إستمرارية النشاط وا ٍستقلالية الدورات المالية يفرضان على أي كيان أن يفرق بين إنتاج ومردود الدورة المالية من غيرها مع نية الكيان في مواصلة دوره الإستغلالي مستقبلا ونظرا لأن هناك سلع لم يتم إستكمال صنعها فهي تتمتع بقيمة زائدة أضافها عملية الإنتاج التي مرت بها حتى اللحظة التي هي عليها من التصنيع أو عدم الجاهزية التامة.

ويمكن أن نسرد الحسابات التي ذكرها المشرع الجزائري في النظام المحاسبي المالي بخصوص هذا الشأن وهي كما يلي:

- 331 منتجات قيد الإنجاز.
- 335 أشغال قيد الإنجاز.

خامسا: حساب 34 خدمات قيد الإنجاز

فكما هو الحال بالنسبة للإنتاج قيد الإنجاز هناك أنواع عديدة من الخدمات التي تستكمل وخاصة في المؤسسات الخدمية التي تؤدي خدمات للناس مقابل أتعاب وعادة ما يكون هذا النوع من النشاط عند مكاتب الدراسات التي تقوم بالتهيئة العمرانية ومكاتب الدراسات المعمارية ومكاتب الإعلام الآلي التي تنتج برامج ...إلخ وقد قسم هذا النوع من الخدمات إلى نوعين:

- 341 دراسات قيد الإنجاز.
- 345 تأدية خدمات قيد الإنجاز.

سادسا: حساب 35 (مخزونات المنتوجات)

أي مؤسسة إنتاجية أو تحويلية يوجه إنتاجها للبيع لكن إذا تم إنتاج السلع ولم تباع فيتم تخزينها في مخازن الشركة المنتجة على أنها منتجات تامة الصنع وليست بضائع لأنها مقيمة بقيمة تكلفتها دون أي هامش ربحي متوقع أو خسارة إلا إذا تطلب الأمر ذلك في حالة خسارة القيم وقد قسم المشرع الجزائري مخزونات المنتجات إلى ثلاثة أنواع هم كالتالي:

- 351 منتجات وسيطة.
- 355 منتجات تامة.
- 358 منتجات للتنازل أو مواد الإسترجاع (فضلات ومهملات).

سابعا: حساب 37 مخزونات بالخارج

كما سبق وأن شرحنا سابقا في حسابات مخزونات البضائع والمواد الأولية والتموينات الأخرى عندما لا يتم دخولها للمخازن في نهاية الدورة المحاسبية يرصد حساب مشتريات مخزونة بحساب مخزونات بالخارج على إعتبار أن حساب مشتريات مخزونة حساب عبور في كل الأحوال ينتهي دوره في نهاية الدورة المحاسبية.

ثامنا: حساب 38 (مشتريات بضائع مخزونة)

- 380 مشتريات بضائع مخزونة.
- 381 مشتريات مواد أولية ولوازم مخزونة.
- 382 مشتريات تموينات أخرى مخزونة.

تاسعا: حساب 39 (خسائر في القيم على المخزونات والجاري تخزينها)[1]

نظرا لإرتباط الأسواق العالمية ببعضها البعض ونظرا لتقلبات الأسعار المرتبطة بالحالة الإقتصادية والسياسية في العالم يمكن أن تأثر بشكل مباشر في أسعار السلع والخدمات بالزيادة أو النقصان ونظرا لأهمية الخسائر في حياةالإقتصادية للمؤسسة فقد تؤثر سلبا في نشاط الشركات وا عتبارا لمبدأ الحيطة والحذر الذي يفرض على الكيانات الأخذ بعين الإعتبار الخسائر وخاصة المتوقعة منها دون الإيرادات فالمشرع الجزائري خص المخزونات بمجموعة من الحسابات للمعالجة المحاسبية لهذا النوع من الخسائر:

- 390 خسائر القيم على مخزون البضائع.
- 391 خسائر القيم على المواد الألية واللوازم.
- 392 خسائر القيمة على التموينات الأخرى.
- 393 خسائر القيمة على السلع قيد التصنيع.
- 394 خسائر القيم على الخدمات قيد الإنجاز.
- 395 خسائر القيم على مخزونات المنتجات.

[1] لبوز نوح، مرجع سابق، ص93.

- 397 خسائر القيم على المخزونات بالخارج.

الفرع الرابع: موردون وحسابات مرتبطة[1]

أول/: ح/40(الموردون و الحسابات المرتبطة بها)

تندرج تحت ح/40 الديون والسلفات النقدية التي تتعلق باقتناء السلع والخدمات حسب الحاجة، الحسابات الفرعية ح/40 كما يلي:

- ح/401 مورد السلع والخدمات.
- ح/403 أوراق الدفع على المخزون.
- ح/404 مورد والاستثمارات .
- ح/405 أوراق الدفع على الاستثمارات.
- ح/408 فواتير للاستلام.
- ح/409 موردون مدينين(تسبيقات للموردين و عمولات التحصيل).

يسجل ح/40على النحو الآتي:

- من ح/3 الي ح/40 عند شراء المخزونات
- من ح/3 الي ح/40 عند تسديد الخدمات، التكاليف أو المبالغ غير القابلة لتخزين مع الأخذ بعين الاعتبار ح/445 – " TVA.
- ح/38 مشتريات مخزنة.
- حسابات المتعلقة بالصنف 6 بالنسبة للمشتريلت غير المخزنة أو الخدمات.
- الحساب الفرعي لـ ح/44 "TVA " بقيمة رسم مسترجعة:

يكون مدين:

- حساب الخزينة.
- ح/38.
- أحد حسابات الصنف 6 و ح/"TVA".
- ح/403 عند استقال كمبيالة أو سند لأمر.
- ح/403 يرصد أحد حسابات الخزينة.
- ح/408 يكون دائن بقيمة "TVA"مبلغ الفواتير المرتبطة بالفترة المقفلة و التي تبلغ بالطرف المقابل المدين ح/4 وح/6.
- ح/409 يكون مدين عند إقفال الدورة بقيمة مبلغ الفواتير المرتبطة بالفترة المقفلة بالطرف المقابل ح/4 و ح/6.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 19، ص 64.

التسبيقات والعروبة المدفوعة على طلبيات الإستثمارات يجب أن تظهر في الميزانية تحت اسم استثمارات جارية وليس تحت اسم الموردون وبناءا عليه هذه التسبيقات تسجل في حساب ح/238 وليس ح/409.

ثانيا: حساب 41 (زبائن)[1]

ترد ضمن الحساب 41 الديون المرتبطة ببيع السلع والخدمات الملحقة بدائرة إستغلال الكيان.

وتنشأ أقسام فرعية للحساب 41 حسب حاجات التسيير والإعلام الآلي، على النحو التالي:

- ح/411 زبائن.
- ح/413 الزبائن والسندات المطلوبة تحصيلها.
- ح/416 الزبائن المشكوك فيهم.
- ح/417 الحسابات الدائنة عن أشغال أو خدمات جار إنجازها.
- ح/418 الزبائن –المنتجات التي لم تعد فواتيرها بعد.
- ح/419 الزبائن الدائنون– التسبيقات المستلمة تخفيضات وتنزيلات وا إنتقاصات المطلوب منحها والموجودات الأخرى الواجب إعدادها.

ثالثا : حساب 42 (أجراء وحسابات مرتبطة)[2]

وهو كذلك من أهم العناصر المتعاملة مع الكيان على إعتبار أنه العنصر المحرك للعملية الإقتصاديةداخل الكيان وكل المبالغ التي تدفع في سبيل اليد العاملة الداخلية تدخل ضمن نطاق هذا الحساب الذي يتفرع إلى مايلي:

- 421 أجور عمال مستحقة.
- 422 صناديق الخدمات الإجتماعية.
- 423 مساهمة الأجراء في النتيجة.
- 425 تسبيقات ودفعات ممنوحة.
- 426 ودائع أجراء مقبوضة.
- 427 معارضات الأجراء.
- 428 أعباء العمال الواجبة الدفع ومنتجات مستحقة القبض.

رابعا: حساب 43 (هيئات اجتماعية و حسابات مرتبطة)[3]

يرتبط نشاط أي كيان بمؤسسات التأمين على الأشخاص تحسبا لأي طارئ للعمال داخل المؤسسة بما يضمن صحته عن طريق التكفل بمصاريف العلاج، أو يضمن حقوقه في سن العجز عن العمل أو في حالة عجز

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 19، ص 64.
[2] لبوز نوح، مرجع سابق، ص ص 112-118.
[3] المرجع نفسه، ص ص 118- 122.

مرضي دائم وعادة ما يتكفل بهذا الأمر مصلحة الضمان الإجتماعي أو هيئات مماثلة تقوم بنفس الدور كصندوق التضامن الإجتماعي ويتفرع هذا الحسابإلى:

- 431 الضمان الإجتماعي.
- 432 الهيئات الإجتماعية الأخرى
- 438 هيئات إجتماعية أعباء واجب دفعها ومنجات مستحقة القبض.

خامسا: حساب 44(دولة-الجماعات العمومية، منظمات دولية وحسابات مرتبطة)[1]

ويقصد بها الدولة بما تتسم به من سلطة عمومية والعمليات التي تسجل ضمن هذا الحساب مستمدة من هذه السلطة كالضرائب والرسوم التي تمثل إيرادات عمومية والإعانات الصدرة عنها كنفقات عمومية تهدف إلى مصلحة عامة أما فيما عدا ذلك من عمليات الشراء والبيع فالدولة تعتبر زبون أو مورد وتنقسم حسابات التعامل مع الدولة إلى حسابات فرعية على النحو التالي:

-ح/441: دولة وجماعات عمومية أخرى، إعانات مستحقة القبض.

-ح/442: دولة، ضرائب ورسوم القابلة للتحصيل على المتعاملين.

-ح/443: العمليات الخاصة مع الدولة أو مع الهيئات العمومية الأخرى.

-ح/444: دولة، ضرائب على النتيجة.

-ح/445: دولة، رسوم على رقم الأعمال.

-ح/446: المنظمات الدولية.

-ح/447: ضرائب ، رسوم وتسديدات متشابهة أخرى.

-ح/448: الدولة، أعباء واجبة الدفع ومنتجات مستحقة القبض.

سادسا: حساب 45 (المجموعة و الشركاء)[2]

ويسجل ضمن هذا الحساب جميع العمليات التي تتم ضمن الشركة سواءا بين الشركاء والشركة أو بين مجموعة الشركات فيما بينها ويتفرع هذا الحساب حسب مقتضيات المحاسبة إلى مجموعة الحسابات التالية:

-ح/451: عمليات المجموعة.

-ح/455: الشركاء -حسابات جارية.

-ح/456: الشركاء -عمليات على رأس المال.

-ح/457: الشركاء -أرباح مستحقة التوزيع.

-ح/458: شركاء -عمليات منجزة بالشراكة أو في تجمع.

[1] لبوز نوح، مرجع سابق، ص ص 122- 133.
[2] المرجع نفسه، ص ص 133 - 138.

سابعا: حساب 46 (مختلف الدائنين ومختلف المدينين)[1]

يشمل هذا الحساب بحسب الحاجات، الأقسام الفرعية الآتية:

-ح/462: الحسابات الدائنة على عمليات التنازل عن تثبيتات.

-ح/464: الديون عن عمليات شراء قيم منقولة توظيفية وأدوات مالية مشتقة.

-ح/465: حسابات دائنة عن عمليات التنازل عن قيم منقولة توظيفية أو أدوات مالية مشتقة.

-ح/467: الحسابات الأخرى الدائنة أو المدينة.

-ح/468: الأعباء الأخرى الواجب دفعها والمنتجات المطلوب إستلامها.

في حالة التنازل عن الأصول غير الجارية من غير الأوراق المالية حيث الفرق بين سعر التنازل والقيمة المحاسبية الصافية للأصل المتنازل عنه حيث نسجل مباشرة كما يلي:

- في مدين ح/652 ناقص القيمة على خروج الإستثمارات إذا كان الفرق سالب.
- في دائن ح/752 ناقص القيمة على خروج الإستثمارات إذا كان الفرق موجب .

في حالة التنازل على أصل مالي فالفرق بين سعر التنازل والقيمة المحاسبية الصافية بعد إسترجاع فروقات التقييم المحتملة الظاهرة في الأموال الخاصة تسجل كما يلي:

- في مدين ح/667 خسائر صافية على التنازل على أصول مالية إذا كان الفرق سالب.
- في دائن ح/767 أرباح صافية على التنازل على أصول مالية إذا كان الفرق موجب.

ثامنا: حساب 47 (الحسابات الإنتقالية الإنتظارية)[2]

توضع الحسابات 47 وهي الحسابات الإنتقالية أو الإنتظارية تحت تصرف الكيانات لكي تتلقى أثناء السنة المالية العمليات الآتية:

- العمليات التي لا يمكن قيدها بصفة مؤكدة في حساب معين عندما يتم تسجيلها أو العمليات التي تتطلب معلومة إضافية.
- كل عملية يتم قيدها في الحساب 47 يتم قيدها في الحساب الختامي في أقرب الآجال وهذا الحساب لا يظهر في الكشوف المالية.

تاسعا: حساب 48 (تكاليف وا يرادات مسجلة مسبقا)[3]

ينقسم هذا الحساب إلى الحسابات الفرعية التالية:

-ح/481: مؤونات خصوم جارية.

-ح/486: تكاليف مسجلة مسبقا.

-ح/487إير ادات مسجلة مسبقا.

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 19، ص 69.
[2] المرجع نفسه، ص 70.
[3] المرجع نفسه، نفس الصفحة.

عاشرا: حساب 49 (خسائر القيم على حسابات المتعاملين)[1]

قد يتعرض حساب المتعاملين إلى خسائر في القيمة لسبب أو لآخر بسبب اليأس من تسديد أحد المتعاملين لديونه نظرا لظروف قانونية قاهرة كالإفلاس أو ظروف طبيعية كالوفاة في بعض الحالات أو بسبب كوارث طبيعية وينقسم حساب الخسائر في القيم على حساب المتعاملين إلى مايلي:

- 491 خسائر في القيم على حساب الزبائن.
- 495 خسائر في القيم على حسابات المجموعة والشركاء.
- 496 خسائر في القيم عن الحسابات المدينة المختلفة.
- 498 خسائر في القيم على الحسابات الأخرى للمتعاملين.

الفرع الخامس: حسابات مالية

أولا: حساب 50 (قيم التوظيف المنقولة)[2]

قيم التوظيف المنقولة هي أصول مالية مكتسبة من طرف المؤسسة بغرض تحقيق أرباح رأسمالية في المدى القصير والخاصة بالأوراق المالية، وينقسم هذا الحساب إلى:

-ح/501: حصص في المؤسسات المرتبطة.

-ح/502: أسهم خاصة.

-ح/503: أسهم أخرى أو سندات مخولة حقا في الملكية.

-ح506: سندات، قسائم الخزينة وقسائم لندوق القصيرة الأجل.

-ح/508: قيم توظيف منقولة أخرى الحسابات الدائنة المماثلة.

-ح/509:التسديدات الباقي القيام بها عن قيم التوظيف المنقولة غير المسددة.

تكون هذه الحسابات مدينة عند الشراء بتكلفة الشراء مقابل حسابات الخزينة في حالة تحرير الجزئي لقيمة هذه الأوراق حيث القيمة الكلية تسجل في مدين هذه الحسابات والجزء غير المحرر يسجل في دائن ح/509.

تخضع الأوراق المالية المسجلة في هذه الحسابات إلى تقييم دوري عند إقفال القوائم المالية من أجل مقارنة القيمة المسجلة محاسبيا والقيمة السوقية.

- مدين ح/50 مقابل ح/765 فرق التقييم على الأصول المالية إذا كان الفرق موجب.
- مدين ح/50 مقابل ح/655 فرق التقييم على الأصول المالية إذا كان الفرق سالب.

في حالة التنازل عن قيم التوظيف المنقولة رصيد ح/50 (القيمة الإجمالية المعدلة حسب فائض أو ناقص قيمة المسجلة في المدين وسعر التنازل في الدائن) تسجل كما يلي:

- مع مدين ح/667 خسائر الصافية على التنازل على أصول مالية إذا كان ناقص قيمة على التنازل.

[1] لبوز نوح، مرجع سابق، ص ص 153- 157.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 19، ص 71.

ثانيا: حساب 51 (بنوك، مؤسسات مالية وما شابهها)[1]

ويسجل ضمن هذا الحساب كل المؤسسات ذات الصبغة المصرفية أي التي لها صفة الإحتفاظ بالأموال للغير سواءا كحسابات جارية تسمح بدخول وخروج الأموال في أي وقت أو كودائع لمدة معينة يسمح بإقراضها للغير إذا سمح الأمر بذلك وينقسم هذا الحساب إلى حسابات فرعية على النحو التالي:

- 511 قيم للتحصيل.
- 512 الحسابات الجارية البنكية.
- 515 صندوق الخزينة العمومية والمؤسسات العمومية.
- 517 هيئات مالية أخرى.
- 518 فوائد منتظرة.
- 519 المساهمات البنكية الجارية.

ثالثا: حساب 52 (الأدوات المالية المتفرعة)[2]

تطابق الأدوات المالية المتفرعة أدوات مالية مثل الوعد بالبيع والعقود الآجلة بالتراضي أو الموحدة والإعتمادات المتبادلةلأسعار الفائدة والعملة الصعبة التي يحدث حقوقا وا لتزامات يترتب عنها تحويل بين أطراف الأداة خطرا واحدا أو عدة مخاطر مرتبطة بأداة مالية.

إقتناء أدوات مالية متفرعة يتم تسجيل كلفة الإقتناء في الجانب المدين للحساب 52 مع التمييز عند الإقتضاء في هذه الحسابات بين طبيعة هذه الأدوات في المقابل الحسابات المالية الممعنية بالنسبة للأدوات المالية المتفرعة القابلة للتداول فورا والمقدرة حسب قيمة السوق عند تاريخ إقفال الحسابات فإن الفارق بين هذه القيمة وقيمة السندات المضمونة والواردة في المحاسبة يتم تسجيله.

– في الجانب المدين للحساب 52 في مقابل الحساب 76 إذا تعلق الأمر بزيادة القيمة.

– في الجانب الدائن للحساب 52 في مقابل الحساب 66 إذا تعلق الأمر بنقص القيمة.

وفي حالة التنازل عن أدوات مالية متفرعة فإن رصيد الحساب 52 (القيمة الخام للدخول في الجانب المدين وثمن التنازل في الجانب الدائن) يتم تسجيله:

– في مقابل القيد في الجانب المدين للحساب 66 " تكاليف مالية أخرى " (الفرع 667 " الخسارة الصافية في التنازل عن أصول ") إذا تعلق الأمر بنقص قيمة التنازل.

– في مقابل القيد في الجانب الدائن للحساب 76 " إيرادات مالية أخرى " (الفرع 767) إذا تعلق الأمر بزائد قيمة التنازل.

[1] لبوز نوح، مرجع سابق، ص ص 171- 178.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 19، ص 72.

رابعا: حساب 53 (الصندوق)[1]

يسجل في طرفه المدين المقبوضات النقدية وفي جانه الدائن المدفوعات النقدية حيث يكون رصيده دائما مدين أو مرصد ولا يمكن أن يكون رصيد دائن.

خامسا: حساب 54 (وكالات التسبيقات والإعتمادات المالية)[2]

هي حسابات مفتوحة لدى البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى بإسم أشخاص يمثلون كيانات ويسيرون تلك الحسابات تحت مسؤوليتهم لصالح من وكلهم بذلك وينقسم هذا الحساب إلى:

- 541 وكالات التسبيقات المالية.
- 542 الإعتمادات المالية.

سادسا: حساب 58 (تحويلات داخلية)[3]

ويقصد به الجسر الذي تمر عبره جميع العمليات المالية داخل الكيان لتسهيل عملية المراجعة المحاسبية وخاصة في الكيانات الكبرى التي تحتوي غلى عدد هائل من العمليات المالية بين الصندوق والبنك والمؤسسات المالية التي يملك الكيان بها حسابات وتنقسم التحويلات إلى:

- 581 تحويلات مالية.
- 588 تحويلات داخلية أخرى.

سابعا: حساب 59 (خسائر القيم على الأصول المالية الجارية)[4]

ح/59 يعتبر مشابه إلى حد كبير مع حساب 49 اللذان يعتبران حسابات تصحيح القيم عن طريق تحويل القيمة المسجلة محاسبيا إلى القيمة الحقيقية.

كباقي الأصول نجد أن الأصول المالية يجب تعديلها في نهاية كل سنة إلى القيمة الحقيقية فقد نجد في نهاية السنة بعض التدهور أو النقص في قيمة الأصول المالية هذه الخسائر تسجل في ح/59 في الجانب الدائن مع مدين ح/668 مخصصات الإهتلاكات والمؤونات والخسائر في القيم على الأصول المالية.

هذه الخسائر تخضع إلى تعديل سنوي في نهاية كل سنة إذا إرتفعت نسجل قيد تكميلي بحيث يجعل ح/668 مدينا مع ح/59 دائنا.

وا ٍذا إنخفضت نجعل ح/59 مدينا مع حساب إسترجاعات مالية ح/ 78 دائنا.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 19، ص 72.
[2] لبوز نوح، مرجع سابق، ص ص 183- 185.
[3] المرجع نفسه، ص ص: 185- 187.
[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 19، ص 73.

المطلب الثاني: سير حسابات التسيير

الفرع الأول: حسابات التكاليف

أولا: حساب 60 (مشتريات مستهلكة)[1]

وهي جميع ما يتم إقتناءه بقصد إستهلاكه في عملية نشاط الكيان لضمان سيره وفق ما هو مخطط له ويتفرع هذا الحساب حسب نوع النشاط إلى مايلي:

- 600 مشتريات البضائع المباعة.
- 601 مواد أولية.
- 602 تموينات أخرى.
- 603 تغيرات المخزونات.
- 604 مشتريات الدراسات والخدمات المؤداة.
- 605 مشتريات العتاد، التجهيزات والأشغال.
- 607 مشتريات غير مخزونة من المواد ولوازم.
- 608 مصاريف الشراء الملحقة.
- 609 تخفيضات وتنزيلات والحسومات المحصلة على المشتريات.

ثانيا: حساب 61 (خدمات خارجية)[2]

من الحسابات الفرعية لهذا الحساب نذكر:

مصاريف المناولة –611–، مصاريف الإيجار–613–، مصاريف الصيانة –615–، مصاريف التأمين –616–، مصاريف الدراسة والبحث –617–، مصاريف الوثائق ومصاريف متنوعة –618–، تخفيضات وتنزيلات وحسومات على الخدمات الخارجية –619–.

ثالثا: حساب 62 (خدمات خارجية أخرى)[3]

من المصاريف المسجلة بهذا الحساب نذكر:

أجور عمال من خارج المؤسسة –621–، أجور الوسطاء والأتعاب –622–، مصاريف الإشهار والعلاقات العامة –623–، مصاريف نقل سلع ومستخدمي المؤسسة –624–، مصاريف البريد والإتصال –626–، خدمات مصرفية ومصاريف مماثلة –627–، إشتراكات ومصاريف متنوعة –628–، تخفيضات وتنزيلات وحسومات على الخدمات الخارجية الأخرى –629–.

خلال السنة تكون الحسابات الفرعية للحسابين 61 و 62 مدينة بجعل حسابات النقديات أو الموردون (401) دائنة.

---

[1] لبوز نوح، مرجع سابق، ص ص: 192– 197.

[2] عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار النشر جيطلي، سطيف، الجزائر، 2009، ص 85.

[3] المرجع نفسه، نفس الصفحة.

إن الحسابين 61 و 62 يظهران في حساب النتيجة في سطر إستهلاك الدورة.

ثالثا: 63 (تكاليف المستخدمين)[1]

تتضمن تكاليف المستخدمين مايلي:

- أجور وتعويضات العمال.
- إشتراكات صندوق الضمان الإجتماعي.
- تكاليف إجتماعية أخرى مثل الخدمات الإجتماعية، مطاعم، تعاونيات...إلخ.
- في المؤسسات الفردية أجور المستغل.
- تقيد المستحقات العينية في الحساب 638 " أعباء الموظفين الأخرى " في إعتماد حساب الإيرادات 758 " سلع التسيير العادية الأخرى " أو في إعتماد حسابات الأعباء المعنية:
- إشتراكات الصناديق الإجتماعية وصناديق الإحتياط المرتبطة بهذه المستحقات.
- التكاليف الإجتماعية الأخرى مثل الخدمات الإجتماعية (المطاعم ولجان الشركات).
- التكاليف الإجبارية والإختارية للمستغل في حالة الشركة الفردية.

رابعا: حساب 64 (ضرائب، رسوم وتسديدات مشابهة)[2]

بداية نشير إلى أن الضريبة على الربح تسجل بالحساب 695 وليس بالحساب 64، وكمثال حول الرسوم المسجلة بالحساب 64 نذكر الرسم على النشاط المهني والذي يحسب على أساس 2% من المبيعات (أي رقم الأعمال).

يمكن تقسيم الحساب 642 إلى حسابات فرعية مثل 642001 الرسم على النشاط المهني.

وا ٍذا لم يتم تسديد الرسم جعلنا الحساب 447 (ضرائب ورسوم أخرى) دائنا مع بقاء الحساب 642001 مدينا.

ملاحظة: إن كلا الحسابين 63 و 64 يظهران بحساب النتيجة ضمن أعباء الإستغلال، إذ يتم طرحهما من القيمة المضافة للإستغلال، للحصول على الفائض الإجمالي للإستغلال.

خامسا: حساب 65 (تكاليف عملية أخرى)[3]

ويقصد بها جميع الأعباء التي تصرف خلال عملية النشاط التشغيلي للكيان وتنقسم إلى حسابات فرعية كما يلي:

- 651 الإتاوات المترتبة على الإمتيازات ، البراءات، الرخص والبرمجيات والقيم المماثلة.
- 652 القيم الناقصة الناتجة عن التنازل عن الأصول الثابتة غير المالية.
- 653 أتعاب الحضور.
- 654 خسائر المديونات الغير محصلة.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 19، ص 74.

[2] عبد الرحمان عطية، مرجع سابق، ص 88.

[3] لبوز نوح، مرجع سابق، ص ص213- 218.

- 655 قسط النتيجة عن العمليات المنجزة بصفة مشتركة.
- 656 الغرامات والعقوبات، الإعانات الممنوحة، الهبات والتبرعات.
- 657 أعباء التسيير الإستثنائية الجارية.
- 658 أعباء التسيير الجارية الأخرى.

سادسا: حساب 66 (تكاليف مالية)[1]

ويقصد بها جميع الأعباء ذات الصبغة المالية التي يتحملها الكيان خلال دورة نشاطه ويضم هذا الحساب حسابات فرعية كما يلي:

- ح/661: أعباء الفوائد.
- ح/664: خسائر على المديونيات المرتبطة بالمساهمات.
- ح/665: فرق التقييم على الأصول المالية.
- ح/666: خسارة الصرف.
- ح667: خسائر صافية الناتجة عن التنازل على الأصول المالية.
- ح/668: الأعباء مالية أخرى.
- بالنسبة لحساب 661 يكون مدين بمجموع الفوائد العائد من القروض في الدورة المحاسبية.
- بالنسبة لحساب 665 يكون مدين بمقابل حسابات الأصول أو الخصوم المالية.
- بالنسبة لحساب 664 يسجل الحقوق التي يمكن تحصيلها (معدومة) المرتبطة بالشركاء.

سابعا: حساب 67 (عناصر غير عادية – أعباء)[2]

لا يستعمل هذا الحساب إلا في الحالات الإستثنائية بغرض تسجيل العمليات الطارئة مثل: الكوارث الطبيعية الغير متوقعة، الزلازل، البراكين ...إلخ، حيث كل عنصر مسجل في هذا الحساب يجب أن يفسر ويبرر في الجداول المالية النهائية.

ثامنا: حساب 68 (مخصصات الإهتلاكات والمؤونات والخسائر على القيم)

يقيد في الجانب المدين للحساب 68 في مقابل حسابات الإهتلاك، خسارة القيمة والمؤونات المعنية.

تاسعا: حساب 69 (ضرائب على النتئج وما شابهها)[3]

ويقصد بهذا الحساب جميع الضرائب على النتائج التي يدفعها الكيان أو يلزم بدفعها وتعتبر عبء لأنها جزء النتيجة الذي لا يستفيد منه صاحبه وكأن إدارة الضرائب شريك بهذا الجزء فعوض أن تسجل في حساب 655 قسط النتيجة على العمليات المنجزة بصفة مشتركة، ويتفرع هذا الحساب إلى مايلي:

- 692 الضرائب المفروضة المؤجلة أصول.

[1] لبوز نوح، مرجع سابق، ص ص218– 221

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 19، ص 75.

[3] لبوز نوح، مرجع سابق، ص ص 225– 228.

- 693 الضرائب المفروضة المؤجلة خصوم.
- 695 ضرائب على الأرباح المؤسسة على نتيجة النشاط العادي.
- 698 ضرائب أخرى على النتائج.

الفرع الثاني: حسابات الإيرادات

أولا: حساب 70 (مبيعات الإنتاج المصنع والبضائع ومبيعات الخدمات والمنتجات الملحقة)[1]

ويقصد به كل ما من شأنه أن يكون محل بيع من طرف الكيانات الاقتصادية ذات الهدف الربحي سواء كان كيان تجاري غرضه بيع السلع على حالها أو كيان خدمي يؤدي خدمات بمقابل أو إنتاجي يصنع لبيع منتجاته أو كيان هدفه إنجاز الأشغال وبيعها وينقسم هذا الحساب إلى حسابات فرعية كما يلي:

- 700 مبيعات البضائع.
- 701 مبيعات الإنتاج التام.
- 702 مبيعات الإنتاج الوسيطي.
- 703 مبيعات الإنتاج المتبقي.
- 704 مبيعات الأشغال.
- 705 مبيعات الدراسات.
- 706 مبيعات الخدمات المؤداة.
- 708 منتجات الأنشطة الملحقة.
- 709 التخفيضات والتنزيلات والحسومات الممنوحة.

ثانيا: حساب 72 (الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون)[2]

يقتصر إستعمال الحساب 72 على تسجيل تغيرات الإنتاج المخزن، فمتغيرات مخازن المؤونات في هذه الحسابات، في إطار الجرد المتناوب وتقتطع من قيمة المنتوج المخزن الأولية، وتقرض من قيمة المنتوج المخزن النهائية.

ويمثل ر صيد الحساب 72 التغير الشامل للمنتوج المخزن (الرصيد الدائن) أو المنتوج غير المحزن (الرصيد المدين) وهذا ما بين بداية الفترة ونهايتها.

تظهر الحسابات 72 ضمن حساب النتائج تحت فصل " المنتوجات ".

[1] لبوز نوح، مرجع سابق، ص 230.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 19، ص 74.

ثالثا: حساب 73 إنتاج عقاري (إنتاج ثابت) [1]

يسجل هذا الحساب في طرفه الدائن تكلفة إنتاج عناصر الأصول المادية والمعنوية المنشأة من طرف المؤسسة والتي تسجل في الأصول الجارية حيث تكاليفها حسب طبيعتها تسجل في الصنف 6 وتحول في نهاية السنة إلى ح/73 في الجانب الدائن مقابل مدين ح/23.

رابعا: حساب 74 (إعانات الاستغلال)[2]

يسجل هذا الحساب إعانات الاستغلال والتوازن التي تحصل عليها الكيان في مقابل الجانب المدين لحساب الغير أو الخزينة المعنية.

خامسا: حساب 75 (الإيرادات التشغيلية الأخرى)[3]

ويقصد بها جميع الإيرادات الناتجة عن عمليات الإستغلال التي لم تذكر في الحسابات السابقة.

سادسا: حساب76 (منتجات مالية)[4]

ويقصد بها الإيرادات المتأتية من حركة الأموال سواءا في شكلها السائل أو في الشكل الثابت كالقيم الثابتة المالية ويتفرع هذا الحساب إلى:

-ح/761 منتجات المساهمات.

-ح/762 مداخيل الأصول المالية.

-ح/763 عائدات الحسابات المدينة.

-ح/765 فرق التقييم على الأدوات المالية- زائد القيمة.

-ح/766 عائدات الصرف.

-ح/767 أرباح صافية على بيع على الأصول المالية.

-ح/768 إيرادات مالية أخرى.

سابعا: حساب 77 (عناصر إيرادات غير عادية)[5]

ويسجل ضمن هذا الحساب جميع مبالغ الإيرادات غير العادية للكيان دون توقعها لسبب من الأسباب الطبيعية الخارجة عن النشاط الإستغلالي للكيان ويسجل هذا النوع من الإيرادات محاسبيا على النحو التالي:

53/51 حـ/ الصندوق أو البنك

77 حـ/ العناصر غير العادية (منتجات)

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 19، ص 74.

[2] المرجع نفسه، ص 76.

[3] لبوز نوح، مرجع سابق، ص 241.

[4] المرجع نفسه، ص247.

[5] المرجع نفسه، ص 250.

ثامنا: حساب 78 (عائدات خسائر القيم والمؤونات) [1]

يقيد في الجانب الدائن لهذه الحسابات من خلال القيد في الجانب المدين القيمة والمؤونات المعنية، عند التموين عندما يصبح هذا التموين أو خسارة القيمة المثبتة مسبقا بدون موضوع.

المبحث الرابع: مقارنة النظام المحاسبي المالي بالمخطط المحاسبي وبالمعايير الدولية.

المطلب الأول: أوجه الشبه والإختلاف بين scf والمعايير الدولية

الفرع الأول: التباعد بين النظام المحاسبي المالي ومعايير التقارير المالية

إن النظام المحاسبي المالي الجديد يتطابق كليا مع معايير التقارير المالية الدولية IFRS غير أنة توجد بعض الاختلافات، نشير إليها كالتالي:[2]

• يتوقع المرجع الجديد القواعد الخاصة في مجالات: التنظيم ومسك المحاسبة وكذلك في مجال مدونة الحسابات وتسجيل العمليات فيها، وعموما لا تحدد هذه المجالات في أي معيار دولي ولا تعالجهم معايير التقارير المالية الدولية IFRS.

• يعالج المرجع الجديد حالات خاصة بالمؤسسات الصغيرة جدا و المسموح لها إلا بمسك محاسبة واحدة ترتكز على حركات الخزينة(الصندوق)، لكن معايير التقارير المالية الدوليةIFRS لم تتخذ أي أحكام خاصة بهذه المؤسسات.

• تكاليف الخدمات لإعادة المعالجة وطرق تقييم التكاليف لتكوين مؤونة لهذا العنوان تخضع لأحكام، عديدة مفصلة على مستوى معايير التقارير المالية الدوليةIFRS وتخضع بصفة إجمالية من طرف المشروع.

• يعالج المرجع المحاسبي الجديد المجال الخاص بالبنوك، شركات التأمين، ولا يعالج مجال الأدوات المالية، عقارات التوظيف والزراعة إلا بطريقة موجزة، وضرورة الأخذ بعين الاعتبار النص الكامل لمعايير المحاسبة الدوليةIAS ومعايير التقرير المالية الدولية IFRS الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB.

• على مستوى الإطار المفاهيمي يعرف المشروع (قاعدة الوحدة المنشأة وقاعدة الوحدة النقدية)، هي قواعد غير مذكورة صراحة في معايير التقارير المالية الدوليةIFRS لكن تبدوا من المفيد أن تذكر في إطار المؤسسات الصغيرة جدا.

•الجرد الدائم هو إجباري في النظام المحاسبي الجديد ومسموح به في معايير التقارير المالية الدوليةIFRS.

وكذلك توجد معالجات أخرى مسموح بها من طرف معايير التقارير المالية الدولية وغير مأخوذة بعين الإعتبار من طرف المرجع الجزائري الجديد وهي:

– تقييم الأصول الثابتة بالقيمة العادلة عند تاريخ الإقفال.

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 19، ص 77.

[2] شعيب شنوف، مرجع سابق، ص95.

- تطبيق طريقة LIFO لتقييم المخزونات.

- التسجيل المحاسبي للأصول الثابتة المقدمة كإعانة إستثمار بقيمة شرائها المخفضة من مبلغ الإعانة المحصل عليه.

الفرع الثاني: مقاربة النظام المحاسبي المالي للمعايير المحاسبية الدولية

جدول رقم -02- يوضح مدى تنميط النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية

وجه المقارنة	المعايير المحاسبية الدولية	النظام المحاسبي المالي الجديد
طريقة عرض الميزانية	ترتب حسب درجة سيولتها وتصنف إلى أصول متداولة وأصول غير متداولة -IAS-	ترتب حسب درجة سيولتها وتصنف إلى أصول متداولة وأصول غير متداولة
طريقة عرض جدول حسابات النتائج	تصنف الأعباء حسب طبيعتها -IAS1-	تصنف الأعباء حسب طبيعتها
طريقة عرض جدول تدفقات الخزينة	يعتبر عنصرا هاما من عناصر القوائم المالية- IAS-	يعتبر عنصرا هاما من عناصر القوائم المالية
المخزون	يتم تقييم بطريقة FIFO أو طريقة التكلفة المتوسطة المرجحة	يتم تقييم بطريقة FIFO أو طريقة التكلفة المتوسطة المرجحة
الاهتلاك عند التنازل	يحسب إلى غاية عرض الاستثمار للتنازل.	يحسب إلى تاريخ التنازل
القيم الثابتة المعنوية	يعاد تقديره عند وجود سوق خاصة بالقيم المعنوية أو تقييم لنفس العناصر المتجانسة	يعاد تقديره عند وجود سوق خاصة بالقيم المعنوية أو تقييم لنفس العناصر المتجانسة
بيع السلع	منذ تاريخ تحول المنافع والأخطار المتوقعة.	تعالج محاسبيا عند وجود وثيقة تثبت ذلك.
تقديم الخدمات	طريقة التسبيقات إجبارية	بطريقة التسبيقات
الجداول الملحقة	تقدم فيها البيانات القطاعية حسب القطاع الجغرافي	تقدم فيها البيانات القطاعية حسب القطاع الجغرافي

المصدر: قاسمي السعيد، عباس فرحات، "النظام المحاسبي المالي الجديد ومدى تنميطه مع المعايير المحاسبية الدولية، الملتقى الدولي الاول حول " النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية"، المركز الجامعي بالوادي، 17-18 جانفي 2010.

المطلب الثاني : مقارنة النظام المحاسبي المالي مع المخطط المحاسبي الوطني

الفرع الأول: الجانب التصوري ومدونة الحسابات

جدول رقم -03- يوضح مقارنة النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي

البيان	المخطط المحاسبي الوطني	النظام المحاسبي المالي
القوائم المالية	الميزانية، جدول حسابات النتائج، جداول ملحقة	الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، جداول ملحقة
تقييم العناصر المقيدة في الحسابات	التكلفة التاريخية	التكلفة التاريخية وبالاستناد إلى: - القيمة الحقيقية - قيمة الإنجاز - القيمة العادلة
عقود الإيجار	لا تسجل في عناصر الميزانية	يدرج الأصل المستدرج في حسابات أصول الميزانية، وكذلك إلتزامات دفع الإيجارات المستقبلية في حسابات خصوم الميزانية.
تكاليف البحث والتطوير	تسجل ضمن عناصر الاصول	تسجل تكاليف التطوير ضمن عناصر الأصول بينما تسجل تكاليف البحث في حساب الأعباء لأنها لا تقدم منافع إقتصادية مستقبلية.
جدول سيولة الخزينة	لا يوجد	يقدم مقبوضات ومدفوعات الخزينة

المصدر: ناصر مراد. جامعة البليدة، " الإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي "، الملتقى الدولي الاول حول " النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية"، المركز الجامعي بالوادي، 17-18 جانفي 2010.

و يمكن تلخيص أهم التغيرات فيما يلي:[1]

- تبني النظام المحاسبي المالي لمعايير المحاسبة الدولية.

- بالنسبة النظام المحاسبي المالي نجد تغليب الواقع الإقتصادي على الجانب القانوني بينما في المخطط المحاسبي الوطني نجد تغليب الجانب القانوني والإداري على الواقع الإقتصادي.

- يعتمد النظام المحاسبي المالي على القسيمة العادلة في تقييم الأصول أي مراعاة سعر السوق، وبالتالي ضرورة إعادة تقييم بعض أصول المؤسسة كل سنة.

[1] ناصر مراد، مداخلة بعنوان: الإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، الملتقى الدولي الاول حول " النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية"، المركز الجامعي بالوادي، 17-18 جانفي 2010.

– إضافة قوائم مالية جديدة تتمثل في قائمتي سيولة الخزينة وتغير الأموال الخاصة، بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة.

–تسجل الموردون و الزبائن في الصنف الرابع (حسابات الغير) بينما في المخطط المحاسبي الوطني تسجل الزبائن في الصنف الرابع (الحقوق)و الموردين في الصنف الخامس (الديون).

– يوجد عدة تغيرات على مستوى مدونة الحسابات حيث أصبحت هذه الأخيرة مستمدة من المخطط المحاسبي العام الفرنسي.

الفرع الثاني: التطورات الرئيسية مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975[1]

تكمن التغيرات المتوقعة في طرق التقييم، نوجزها في ما يلي:

– إعادة التقييم بدقة للأصول الثابتة الممنوعة.

– اللجوء إلى القيمة العادلة (لتقييم بعض الأدوات المالية) المأخوذة بهدف التعاملات الجاهزة للبيع.

– اللجوء إلى فكرة التقدير بالقيمة الحالية لتقييم السلفات والحقوق بالقروض الصادرة عن المؤسسة.

– شروط التسجيل المحاسبي لتقييم الأصول الثابتة المادية

– شروط إثبات مؤونات التكاليف.

– حساب الإهتلاكات.

– غياب المؤونات القانونية.

– إثبات خسائر القيمة على الأصل (مؤونة تدهور القيمة).

وزيادة على ذلك سيكون هناك بعض العناوين غير المنسجمة مع معايير التقارير المالية الدولية IFRS ، نذكر منها:

– التكاليف الثابتة وعدم معالجة مصاريف الإدارة (التكاليف الموزعة على عدة دورات، علاوات تسديد الإلتزامات).

– فرق تحويل الأصل، الخصم.

– تحويل تكاليف.

– إسترجاع على الإهتلاكات.

وفي الأخير هناك بعض العناوين الجديدة في الميزانية أو جدول حسابات النتيجة تتمثل في:

– فرق التقييم (حساب رؤوس الأموال الخاصة).

– الفوائد أو الخسائر الأخرى المحذوفة من رؤوس الأموال الخاصة.

– الضرائب المؤجلة للأصول والضرائب المؤجلة للخصوم.

– فائض القيمة أو ناقص القيمة عند التنازل على الأصول الغير جارية.

[1] حمادي نبيل، محاسبة المؤسسة الإقتصادية الجزائرية من المخطط إلى النظام، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد، جامعة البليدة، 2009.

خلاصة الفصل:

لقد ظهرت المحاسبة كوسيلة لمعالجة وتنظيم المعلومات المالية والإقتصادية لمواكبة التطور الإقتصادي والإجتماعي حيث كانت متطلبات الحياة الإقتصادية والإجتماعية هي المحرك الأول لمناقشة ووضع إطار نظري لأهداف ومبادئ العمل المحاسبي حتى يتلائم مع الواقع الإقتصادي.

وهذا ما أدى بالجزائر إلى اللجوء إلى نظام محاسبي جديد يهتم بتحديث المخطط المحاسبي الوطني القديم الذي أبان على عدة نقائص، حيث شكل النظام الجديد تعبيرا حقيقا للثقافة المحاسبية المطبقة من طرف المؤسسات الجزائرية نحو تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدوليين، والتكيف مع المعطيات الجديدة وتقييم وضعها بالمقارنة مع المؤسسات الأخرى وا ٍظهار قدرتها التنافسية.

كما توصلنا إلى المزايا التي يوفرها تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري في كونه قريب من التطبيقات المحاسبية العالمية المتطورة باعتباره متوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة، وسده للثغرات بوضع أدوات ملائمة لجميع المعطيات وتحليلها بشكل يرسخ التسيير الشفاف للمؤسسات،كما أنه يؤدي إلى تر قية التعليم المحاسبي بشكل عام ويعزز من مسار اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي ويساعد على إنشاء وظهور سوق مالية تضمن سيولة رؤوس الأموال و التمويل للمؤسسات من خلال تشجيع الاستثمار بعد إعطاء معلومات مطلوبة سهلة القراءة من المحللين الماليين.

الفصل الثاني

القوائم المالية

تمهيد:

تتعدد الجهات المستخدمة للتقارير المالية، منها من له علاقة مباشرة ودائمة بالوحدة المحاسبية ومنها من له علاقة غير مباشرة، وهذا التعدد في المستخدمين أدى إلى تعدد الرغبات في المعلومات المطلوبة التي تتوقف على مجال القرار الذي يراد إتخاذه، فلا توجد قائمة واحدة تلبي مختلف الإحتياجات من المعلومات، بل لابد من توفر قوائم مالية أخرى تقدم معلومات إضافية تساهم في شرح وتفسير العلاقات التي تربط بين مختلف عناصر مكونات القوائم المالية من أجل التقييم لإصدار الأحكام أو إتخاذ القرارات.

ومن خلال النظام المحاسبي المالي، فإن كل مؤسسة مجبرة على إعداد القوائم المالية الختامية في نهاية كل دورة محاسبية، تضم عناصر القوائم المالية وسنتطرق إليها فيمايلي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية.

المبحث الثاني: قائمة الميزانية.

المبحث الثالث: قائمة حساب النتائج.

المبحث الرابع: جدول تدفقات الخزينة.

المبحث الخامس: جدول تغيرات الأموال الخاصة، قائمة الملاحظات.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية

المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية وأهدافها وعناصرها

الفرع الأول: تعريف القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المنشأة، حيث ينظر للمعلومات الواردة فيها بأنها إقتباس للمركز المالي للمنشأة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية، ويمكن كذلك التعرف على التغييرات في المركز المالي وحقوق الملكية، حيث أنها تمثل نتاج النشاط في المؤسسة خلال فتر ة زمنية معينة، أو بعبارة أخرى هي ملخص كمي للعمليات والأحداث المالية وتأثيراتها على أصول وا لتزامات المنشأة وحقوق ملكيتها، وتعتبر أداة مهمة في إتخاذ القرارت المالية.[1]

وقد تطرق المعيار ISA1 إلى عرض القوائم المالية، وكذلك صدر عن مجلس المعايير المحاسبية IASB دليل عن كيفية إعداد القوائم المالية إستنادا إلى معايير التقارير المالية الدولية.

وتقع مسؤولية إعداد القوائم المالية حسب هذا المعيار على إدارة المنشأة حتى ولو قام بإعدادها المحاسب أو تم الإستعانة بالمدقق الخارجي فإن ذلك لا يعفي الإدارة من مسؤوليتها عن كافة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية، وقد أشار النظام المحاسبي المالي الجديد إلى ذلك حيث أكد على أن تضبط القوائم المالية تحت مسؤولية مسيري الكيان، ويتم إصداره خلال مهلة أقصاها ستة أشهر التالية لتاريخ إقفال السنة المالية.[2]

تعرف القوائم المالية " بأنها مجمو عة من البيانات المالية الأساسية التي تصدرها المؤسسة وذالك بموجب مجموعة من المفاهيم و المبادئ المحاسبية، وعلى أساس منطقي بصورة منسقة"[3]

فالقوائم المالية هي الناتج النهائي للمحاسبة حيث يتم في النهاية تلخيص جميع البيانات التي يتم تسجيلها في الدفاتر و التي تظهر في دفتر الأستاذ على شكل مجموعة من التقارير، و التقارير هنا ليست هدفا في حد ذاتها وا نما وسيلة للحصول على المعلومات و النتائج للاستفادة بها في اتخاذ القرارت و الحكم على نتائج عمليات وتقييم مركزها المالي.

الفرع الثاني: أهداف القوائم المالية

إن الأهداف التي تسعى القوائم المالية إلي تحقيقها تنشأ من احتياجات الجهات الخارجية التي تقوم باستخدام تلك القوائم والذين تنقصهم سلطة عرض المعلومات التي يحتاجونها على المؤسسة و انطلاقا من تحديد أهم أهداف القوائم المالية".[4]

---

[1] خالد جمال الجعرات، معايير التقارير المالية الدولية، إثراء للنشروالتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2008، ص93.

[2] القرار المؤرخ في 26 جوان 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات، صادر في الجريدة الرسمية العدد 19 بتاريخ 25 مارس 2009 ، ص22.

[3] أحمد مخلوف، دور معايير الابلاغ المالي في توحيد النظام المحاسبي العالمي وايجاد لغة مشتركة، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي الجديد و أليات تطبيقه في ظل المايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب البليدة، ص3.

[4] حسن القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، الطبعة 1 دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،2008، ص273.

- توفير المعلومات النافعة لتقرير احتمال تحققات تدفقات الخزينة وكذالك أهمية هذا التدفق فترات حدوثه الممكنة.

- عرض الوضعية المالية للمؤسسة وخصوصا الموارد الاقتصادية وكذلك الالتزامات وآثار العمليات و الأحداث القابلة لتغيير الموارد والالتزامات وتعكس أدائها.

- تبيين طرق المؤسسة في تحقيق و إنفاق السيولة باتجاه أنشطةالاستغلال و تمويل الاستثمارات و اتجاه عوامل أخرى التي من شأنها أن تؤثر على السيولة وقدرة المؤسسة على الوفاء.

- تقدم معلومات عن درجة وطرق تحقيق الأهداف المحددةمن طرف المسيرين ومنه فان المعلومات حول الوضعية المالية توفر أساسا من طرف الميزانية، أما المعلومات حول الأداء فتوفر من طرف قائمة حساب النتيجة، وفيما يخص المعلومات حول تدفقات الخزينة فهي توفر من قائمة التدفقات للخزينة، إضافة إلي معلومات أخرى تكون مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية، هذه المعلومات تشمل مايلي:

-الأهداف المالية لأنشطة المؤسسة.

- الأنشطة المتعلقة بتسيير الموارد البشرية.

- أثر أنشطة المؤسسة على محيطها البيئي و كذالك على التزاماتها بضمان حماية المحيط.

- التكنولوجيا المستعملة ودرجة اعتماد التجديدات التكنولوجية في ميدان الإنتاج والتسيير.[1]

وتظهر القوائم المالية كذالك نتائج الوكالة الإدارية أو المحاسبة الإدارة عن الموارد التي أوكلت إليها،و هؤلاء المستخدمين الذين يرغبون في تقييم الوكالة الإدارية أو المحاسبة، إنما يقومون بذالك من أجل صنع قرارات اقتصادية مثل: قرارات الاحتفاظ باستثماراتهم في المؤسسات أو بيعها.[2]

الفرع الثالث: عناصر القوائم المالية

توضح القوائم المالية الآثار المالية للعمليات والأحداث الأخرى وتعمل على تجميعها وتوزيعها على تصنيفات رئيسية تبقى تبعا لخصائص الاقتصادية، و تعرف هذه التطبيقات بعناصر القوائم المالية حيث هناك عناصر متعلقة مباشرة بقياس المركز المالي وتتمثل في (الأصول،الالتزامات،وحق الملكية) وهناك عناصر متعلقة مباشرة بقياس الأداء في قائمة الدخل و هي (الدخل، والمصروفات).

أولا: العناصر المتعلقة بقياس المركز المالي :

1 - الأصول: مورد يراقبه الكيان بسبب أحداث وقعت وترتقب منها جني مزايا.[3]

فهناك العديد من الأصول لها شكل مادي (الممتلكات ّ ، المنشأة المعدات) ولكن الوجود المادي ليس جوهريا لوجود الأصل، لأن هناك بعض الأصول (براءات الإختراع وحقوق النشر) ليس لها شكل مادي، ولكن تعتبر

[1] زغدار أحمد، سفير محمد، مقومات عرض الأعمال في ظل معاير المحاسبة الدولية (IAS/ARRS) ، ملتقى دولي حول الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل المعايير الدولية (IAS/IFRS)،جامعة سعد دحلب، البليدة ،ص3.

[2] طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005، ص85.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، ص81.

أصول إذا كان من المتوقع أن يتدفق عنها منافع إقتصادية مستقبلية وكانت المؤسسة تسيطر عليها، كما أن هناك أصول متعلقة بحقوق قانونية بما في ذلك حق الملكية، إلا أنه عند التحقق من وجود الأصل فإن حق الملكية لا يعد جوهريا.[1]

2 - الإلتزامات: هي تضحيات بمنافع اقتصادية يحتمل حدوثها في المستقبل نتجت عن إلتزامات حالية تعهدت بمقتضاها المؤسسة أن تحول أو تؤدي خدمات إلى مؤسسات أخرى في المستقبل نتيجة لعمليات أو أحداث ماضية.[2]

ويمكن تسديد الإلتزام بعدة طرق وذلك بواسطة: [3]

- الدفع نقدا.
- التسوية بمبادلة أصول كتحويل ملكية أجهزة إلى الدائنين سدادا لحقوقهم.
- تقديم خدمات.
-إستبدال ذلك الإلتزام بإلتزام آخر كالإقتراض من بنك لسداد أوراق دفع.
- تحويل الإلتزام إلى حق الملكية.

ويمكن تسوية الإلتزام بطرق أخرى مثل التنازل الدائم أو فقدان حقوقه، فتنتج الإلتزامات عن عمليات مالية سابقة أو أحداث أخرى ماضية، كالحصول على سلع أو إستخدام الخدمات ذمم تجارية دائمة، كما أن إستلام قرض من البنك يؤدي إلى إلتزام بإعادة دفع القرض، كما يمكن أن تعترف المؤسسة بالخصومات التي تمنحها للعملاء مستقبلا على أساس مشترياتهم السنوية، وهي تعتبر إلتزاما.[4]

3 - حق الملكية: تعرف على أنها ما تبقى من منتجات الأصول التي قامت المؤسسة بالتنازل عنها بعد طرح كافة إلتزاماتها الواجبة التسديد، ومن خلال هذا التعريف يمكن التعبير عن حق الملكية بالعلاقة التالية:[5]

حق الملكية = الأصول – الإلتزامات

وهذه العلاقة تدل على طريقة واضحة بأن مبالغ حقوق الملكية المكملة للدخل عن نتيجة إتفاقات وقواعد مستعملة لتقييم أصول وا إلتزامات المؤسسة.

ويختلف تصنيف حقوق الملكية حسب نوع المؤسسة، وفيما إذا كانت فردية أو شركة تضامن، أو شركة مساهمة، فمثلا في الشركة المساهمة تتضمن حقوق الملكية رأس المال والإحتياطات والأرباح المحتجزة، ويعطي هذا التصنيف معلومات ملائمة لمتخذي القرارات لترشيد عملية إتخاذ القرار لديهم.

---

[1] طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق المعايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص102.

[2] وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، سمير كامل محمد، المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، مصر، 2000، ص26.

[3] أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ، ص479.

[4] طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003/2002، ص90.

[5] رضوان حلوة حنان، أسس المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص52.

ثانيا: العناصر المتعلقة بقياس الآداء

1 - الـدخل: هـو زيـادة فـي المنـافع الإقتصـادية فـي صـورة تـدفقات إلـى الـداخل أو تحسـنات فـي الأصـول أو تناقصات في الإلتزامات، ينتج عنها زيادة في حقوق الملكية (بخلاف الزيادات الناتجة عن مساهمات الملاك) ويتضمن الإيراد والمكاسب.[1]

* **الإيرادات:** هي عبارة عن إجمالي الزيادة في حقوق الملكية والناتجة عن الأنشطة التي تقوم بها المنشأة بهدف الحصول على الدخل، وبالتالي فإن الإيرادات تنتج عن بيع البضائع وتأدية الخدمات وتأجير الأصول وا ٍقراض الأموال.

وعادة ما ينـتج عـن الإيـرادات إحـداث زيـادة فـي أصـل كمـا أن مصـادر الإيـرادات تتمثـل غالبـا فـي المبيعـات والأتعـاب والرسـوم والعمـولات والفوائـد الدائنـة وتوزيعـات الأسـهم والإيجـارات الدائنـة الناتجـة عـن قيـام المؤسسـة بتأجير بعض أصولها من الإيرادات الأخرى وذلك حسب طبيعة المؤسسة.[2]

* **المكاسب:** هـي الزيـادة فـي حقـوق الملكيـة (صـافي الأصـول) التـي تنـتج مـن العمليـات العرضـية التـي تقـوم بهـا الوحدة الإقتصـادية، وكـذلك مـا ينـتج عـن العمليـات والأحـداث والظـروف التـي تـؤثر علـى المؤسسـة الإقتصـادية خلال الفترة المعنية فيما عدا تلك التي تنتج عن الإيرادات وا ٍستثمارات الملاك.[3]

2 - المصـروفات: يمكـن إعتبارهـا بأنهـا التـدفقات الخارجيـة أو أي إسـتخدام لأصـول المؤسسـة الإقتصـادية أو حدوث إلتزامات عليها والتي تحدث خلال فترة معينة نتيجة إنتاج أو بيع سلع أو تقديم خدمات أو إنجاز أي أنشطة أخرى تمثل عمليات أساسية للوحدة وتتضمن المصروفات كل من:

* **الخسائر:** هي النقص في حقوق الملكية (صافي الأصول) الذي ينتج من العمليات العرضية التي تقوم بها المؤسسة الإقتصادية وكذلك ما ينتج عن العمليات و والظروف الأخرى التي تؤثر على الوحدة الإقتصادية خلال الفترة المعنية فيما عدا النقص الذي ينتج من المصروفات والتوزيعات على الملاك.

* **المصروفات الأخرى:** وهي التي تنشأ في سياق النشاطات العادية للمؤسسة مثل: تكلفة المبيعات، الأجور، الإستهلاك ... وتأخذ عادة شكل التدفقات الخارجية، أو إستفادة الأصول مثل: النقد وما يعادله، المخزون، المعدات.

كذلك الخسائر تمثل عناصر أخرى تحقق تعريف المصروفات، وقد تنشأ أو لا تنشأ في سياق النشاطات العادية للمؤسسة، وهي تمثل نقصان في المنافع الإقتصادية وبالتالي لا تختلف في طبيعتها عن المصروفات الأخرى، فحسب مجلس معايير المحاسبة الدولية لا تعتبر عنصرا منفصلا عن المصروفات.[4]

---

[1] خالد جمال الجعارات، مرجع سابق ّ ، ص60.

[2] المرجع نفسه، ص60.

[3] وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، المحاسبة المالية المتوسطة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000، ص27.

[4] طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، مرجع سابق، ص 95.

المطلب الثاني : خصائص القوائم الماليةو الفرضيات التي تقوم عليها

الفرع الأول: خصائص القو ائم المالية

الخصائص النوعية للقوائم المالية هي الصفات التي تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة لمستخدمي هذه القوائم، وهي:

1 - القابلية للفهم: "إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الظاهرة بالقوائم المالية هي قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين" الذين يملكون معارف أساسية في التسيير والمحاسبة والإقتصاد ولديهم الرغبة في دراسة المعلومات، وعلى كل حال فإنه يجب عدم إستبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية إن كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات بحجة أنه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين. [1]

2 - الملائمة: لكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يجب أن تكون مؤثرة في القرار، أما إذا كانت غير مؤثرة فتعتبر هذه المعلومات غير ملائمة لهذا القرار، وتتأثر ملائمة بطبيعتها وبأهميتها النسبية، ففي بعض الحالات تعتبر طبيعة المعلومات لوحدها كافية لتحديد ملائمتها، وفي حلات أخرى يكون لطبيعة ومادية المعلومات لأهمية لتحديد ملائمتها، فالأهمية النسبية هي إعطاء أهمية وتركيز كبير للعناصر التي يكون تأثيرها كبير عند إتخاذ القرار ودرجة أقل من الأهمية والتركيز للعناصر من قبل المحاسب أثناء قيامه بأعماله اليومية أو الدورية لإعداد القوائم المالية لكن هذا لا يعني إهمال العمليات الصغيرة على حساب العمليات الكبيرة لأنه لابد من إعطاء العمليات المالية والإفصاح عنها مهما كان حجمها ونوعها أهمية ودقة كبيرة في عمليات التسجيل والقياس لكي تكون نتيجة النشاط معبرة عن الحقيقة ، وتعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الإقتصادية التي يتخذها مستخدموا القوائم المالية. [2]

3 - الموثوقية: (المصداقية): تكون المعلومات صادقة إذا كانت خالية من الأخطاء ويتفق فيها مستخدموها وتمثل المعلومات بصدق وتعرض نتائج المحاسبة عن العمليات وتقدمها طبقا لجوهرها وحقيقتها الإقتصادية، وأن تكون محايدة وخالية من التحيز وتتخذ الإجراءات الضرورية لذلك، وتكون صادقة إذا تم تحضيرها حسب المبادئ التالية:[3]

4 - قابلية المقارنة: وتعني قابلية المقارنة إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة بقوائم مالية لفترة أو فترات أخرى سابقة للمنشأة ذاتها، وذلك لتقييم مركزها المالي وأدائها كما يجب أن يكون باستطاعتهم مقارنة القوائم لمالية للمؤسسات المختلفة من أجل أن يقيموا مراكزها المالية النسبة والأداء والتغييرات في المركز المالي.[4]

---

[1] طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص88.

[2] هينيى فان جريونتج، معايير التقارير الدولية، ترجمة: طارق عبد العال حماد، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، مصر، 2006، ص6.

[3] ساعد بوراوي، الأسس والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي والمالي الجزائري، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 2010، ص10.

[4] طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، مرجع سابق ، ص82.

الفرع الثاني :الفروض الأساسية

الفرضيات الأساسية هي ما يتم افتراضه عند إعداد القوائم المالية حيث لا يمكن تصور إعداد قوائم مالية متضمنة لمعلومات مفيدة لأصحاب القرارات إلا إذا تم إعدادها وفقا لهذه الفرضيات و هي:

1 - الفرضية المحاسبية على أساس الاستحقاق: بموجب هذه الفرضية يتم الاعتراف بالعمليات المالية و الأحداث الأخرى عند حدوثها (وليس عندما تقبض أو تدفع النقدية أو ما يعادلها)" ويجري قيدها في السجلات المحاسبية وتقريرها في البيانات المالية عن الفترات التي تمت فيها، حيث يتم الاعتراف بالمصروفات في قائمة الدخل بناء على ارتباط مباشر بين التكاليف التي تم تحملها وعائدات بنود الدخل المحددة. [1]

إن القوائم المالية المحددة على أساس الاستحقاق تبلغ المستخدمين ليس فقط عن العمليات المالية السابقة المتعلقة على دفع واستلام النقدية بل و تبلغهم كذالك عن التزامات الدفع النقدية في المستقبل و عن الموارد التي تمثل النقدية و التي سيتم استلامها مستقبلا، وبالتالي فهي توفر معلومات حول العمليات المالية السابقة والأحداث الأخرى التي تعتبر أكثر فائدة للمستخدمين في صنع القرارات الاقتصادية. [2]

2 - فرضية الاستمرارية: تنص المادة 23 من المعيار المحاسبي الدولي رقم(1) " على أنه عند إعداد القوائم المالية يجب على الإداري إجراء تقييم لقدرة المؤسسة على البقاء كمؤسسة مستمرة ويجب إعداد القوائم على أساس المؤسسة مستمرة، ما لم يكن هناك نية لدى الإدارة، إما بتصفيتها أو بالتوقف عن المتاجرة و ليس أمامها بديل واقعي سوى أن تفعل ذلك، وعندها تكون الإدارة أثناء قيامها بإجراء تقييمها على علم بحالات عدم تأكد مادية بأحداث أو ظروف قد تشير شكوك كبيرة في قدرة المؤسسة على البقاء كمؤسسة مستمرة فانه يجب الافصاح عن هذه الحقيقة وعن الأساس الذي يتم بموجب إعداد القوائم المالية وسبب عدم اعتبار المؤسسة أنها مؤسسة مستمرة. [3]

وقد ورد فرض الاستمرارية في النظام المحاسبي المالي حيث تنص المادة 7 من المرسوم التنفيذي 156/8 على اعداد الكشوف المالية على أساس استمرارية الاستغلال بافتراض متابعة الكيان لنشاطات في مستقبل متوقع إلا إذا طرأت أحداث أو قرارات قبل تاريخ نشر الحسابات و التي من الممكن أن تسبب التصفية أو التوقف عن النشاط في المستقبل القريب. [4]

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي ، المحاسبية الدولية ، مرجع سابق،ص465.

[2] يوسف محمود جربوع ، نظرية المحاسبة ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 141.

[3] حكيمة بوسلمة ، عرض معيار المحاسبي الدولي رقم 01 ، ملتقى دولي حول الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل المعايير الدولية (IAS/IFRS)، جامعة سعد دحلب ، البليدة ،ص10.

[4] المرسوم التنفيذي رقم:156/8 المؤرخ في 26مايو 2008، المتضمن تطبيق أحكام القانون 11/7.

المطلب الثالث: مستخدمو المعلومات المالية

1 المستثمرين الحاليون والمحتملون: هم الفئة التي تكبدت مبالغ من أموالهم الخاصة، لذا فهم بحاجة لمعلوماتتدخل الطمأنينة في قلوبهم حول ما تكبدوه من أموال و تشمل تلك المعلومات ّ : المعلومات الخاصة بموارد المشروع والالتزامات المرتبطة به ، والتغيرات فيها ، وبمدى قدرة المشروع على تحقيق إيرادات وتحويلها إلى ربحية بأدائه المالي ودرجة القدرة على السداد. [1]

2 الموظفين والمجموعات الممثلة لهم: تشمل هذه الفئة كلامن العاملين والموظفين والنقابات والاتحادات العمالية المهنية التي تمثلهم، وغالبا ما يتركز اهتمام الموظف أو بالاطمئنان على استمرار في الوظيفة ،[2] كما يهتمون بالمعلومات التي تساعدهم في تقيم منشأتهم على توفير المكافآت ومنافع التقاعد وفرص التوفر للعمل، ومن هنا فانه يهتم كثير بقراءة التقارير المحاسبية مادامت الوظيفة مضمونة و لأجر يصرف بانتظام، إلا أن ذالك لا يضع من التسليم بحقيقة أن العاملين عادة ما يقومون بإنابة ممثليهم في النقابات أو الاتحادات العمالية للقيام بمهمة تجميع المعلومات اللازمة للاطمئنان على مستقبل المؤسسة التي يعملون بها و مدى قدرتها على استمرار كمصدر للدخل، ولتحقيق ذلك تحتاج هذه الطائفة الي معلومات حول الأداء المالي والاقتصادي والقدرة على تحقيقتدفقات كافية و القدرة الربحية و التوقعات المستقبلية خاصة ما يتعلق بشؤون العمل العمالة.

3 -المقرضون:ويمثل المقرضون مصدر التمويل الخارجي للمؤسسة و الذي يكون في الغالب طويل الأجل، وما يهم المقرضون سواء كانوا حاليين أو محتملين هو الهيكل التمويلي للمؤسسة، ونسب المديونية ومدى الاعتماد على المتاجرة بأموال الغير كذالك قدرة المؤسسة على دفع أقساط القروض في مواعيد استحقاقها وخدمة القروض أيضا أي كل متعلقات القرارات الانتمائية. [3]

4 الموردون والدائنون والتجاريون:وتعتبر هذه الفئة مصدر للتمويل والائتمان –قصير الأجل ، حيث يهتم هؤلاء بالمعلومات التي تمكنهم من معرفة ما إذا كانت المبالغ المستخدمة لهم سوف تسدد في موعدها، وعلى عكس المقرضون فان الدائنون التجاريون يركزون اهتمامهم على المنشأة في الأجل القصير ويستثنى من ذلك حالة اعتمادهم على المنشأة في الأجل الطويل كالعميل الرئيسي لهم. [4]

5 - العملاء: لفئة العملاء مصلحة واضحة في استمرار المؤسسة كمصدر من مصادر الوفاء باحتياجاتها من المواد و السلع أو الخدمات الخاصة إذا كانت تربطها به علاقة دائمة أو طويلة الأجل وقدرة المؤسسة على الاستمرار كمصدر من مصادر الوفاء باحتياجات العملاء، إنما تتوقف على قدرتها على تحقيق التدفقات النقدية الكافية، ومن هنا يحتاج العملاء إلى معلومات أساسية مماثلة لما يحتاجه المستخدمون الممولون. [5]

---

[1] أحمد صلاح عطية ، مبادىء المحاسبة المالية، الدار الجامعية ،الأسكندرية، مصر،2007، ص5.

[2] المرجع نفسه، ص8.

[3] خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص43.

[4] المرجع نفسه، ص43.

[5] معتم دحو ، آفاق تطبيق المعايير المحاسبية ،مرجع سابق ،ص7.

6 -الحكومة بأجهزتها المختلفة: تهتم الجهات الحكومية بتوزيع المواد وبالتالي بأنشطة المنشآت المختلفة، وتحتاج تلك الجهات إلى معلومات لإستخدامها في توجيه وتنظيم تلك الأنشطة ووضع السياسات الضرورية وكذلك كأساس للإحصاءات المتعلقة بالدخل القومي وما يماثلها، وكذلك للتعرف على تكلفة الخدمات التي تقدمها المؤسساتو عدالة الأسعار التي تقدم بها الخدمات، وتهتم إدارات حكومية أخرى بمستوى نشاط المؤسسة وآثاره على الاستقرار الاقتصادي وبالرغم من أن الحكومة تملك سلطة الحصول على أي معلومة تريدها أنها تدخل ضمن مستخدمي التقارير المالية، فتزداد حاجة الحكومة للمعلومات في حالة المؤسسة ذات نشاط دولي من منطق الحكومة لمعلومات قد لا تقع في نطاق سلطتها إذا ما كانت المؤسسة الأم تقع في دولة أخرى.[1]

7 -الإدارة: هناك رأي على كون إدارة المؤسسة هي المستفيد الأول بالتقارير المحاسبية، هذا الاجتماع لا يعني عي حقيقة الأمر أن الإدارة في حاجة ماسة للتقارير لسبب منطقي هو أنها تملك في يدها كل السلطة للحصول على المعلومات دون انتظار للتقارير السنوية، ومع ذلك فان كانت الادارة تستفيد بالتقارير، فان تلك الاستفادة تتركز في مجرد إخلاء مسؤوليتها أمام المساهمين أو ملاك المشروع، وكذالك للوفاء ببعض الالتزامات القانونية تجه العديد من الجهات الحكومية و الوقاية.

8 - الجمهور: كذلك يسعى للحصول على معلومات حول نجاح و ازدهار المؤسسة لأنها قد تساهم بطريقة فعالة في تطوير الاقتصاد المحلي لا بتشغيل عمال أو التقاعد مع موردين جدد[2]،

هؤلاء هم من يستخدمون المعلومات المالية ولكن يوجد مستخدمون آخرون كالمحليين الماليين و الأقتصاديين والمستثمرين والسماسرة ومسئولي البورصات والمحامين والسلطات الضريبية والهيئات التنظيمية و المشرعين والصحافة المالية ووكالات التقارير و النقابات العمالية وباحثي الأعمال وأساتذة الجامعات، ومهما توفرت القوائم المالية على المعلومات إلا أنها تبقى دائما عاجزة عن تغطية كافة حاجات هؤلاء المستخدمين لاختلاف حاجاتهم وتنوعها على معلومات تفيد الحاجات العامة لهم جميعا، أي معلومات بشكل عام وتلبي حاجات مختلف المستخدمين .[3]

المبحث الثاني: قائمة الميزانية

المطلب الأول: تعريف قائمة الميزانية، مميزاتها وأهدافها

الفرع الأول مفهوم الميزانية ومزاياها

قائمة المركز المالي أو الميزانية العمومية تعتبر الوسيلة المحاسبية لبيان المركز المالي للمنشأة في لحظة زمنية معينة، عادة نهاية الفترة المالية (أو أي تاريخ آخر تعد فيه).

---

[1] عبد الحي مرعي و آخرون، مبادئ المحاسبة المالية ، الدار الجامعية الجديدة للنشر ،الأسكندرية ، مصر ،2001، ص24.

[2] غدار أحمد ،سفير محمد، مرجع سابق، ص5

[3] طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، مرجع سابق، ص73.

وتوفر قائمة المركز المالي معلومات مفيدة عن مدى متانة أو قوة المركز المالي للمنشأة، فتبين لهذه الأخيرة ما لديها من ممتلكات أو موجودات وما عليها من إلتزامات سواء من قبل الملاك أو أتجاه الغير[1].

- وفقا للمعيار الدولي رقم 1 : تعد الميزانية العمومية المكون الرئيسي في القوائم المالية وهي عبارة عن بيان بالمركز المالي الذي يوضح الأصول والخصوم وحقوق الملكية في نقطة زمنية معينة، وتعكس الميزانية الوضع المالي للمنشأة بما يتفق مع المحاسبة التي تم إعداد القوائم المالية على أساسها.[2]

1 - **مزايا قائمة المركز المالي:** تعتبر قائمة المركز المالي من أهم القوائم المالية التي تقوم المنشأة بإعدادها حيث تحقق الميزات التالية:[3]

- بيان المركز المالي للمنشأة في تاريخ إعداد الميزانية حيث تتضمن ما للمنشأة من حقوق وما عليها من إلتزامات.

- تقييم القدرة الائتمانية للمنشأة من خلال مقارنة إلتزامات بحقوق ملكيتها وفقا لما يعرف بنسبة التغطية والتي تعني مدى تغطية حقوق ملكية المنشأة لالتزاماتها.

- التعرف على مدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها المستحقة الدفع، ويتم قياس ذلك بنسب التداول والسيولة.

- التعرف على مدى اعتماد المنشأة على التمويل الذاتي بقيمة الأرباح التي يتم احتجازها، أو التمويل الخارجي بنسبة الإلتزامات إلى حقوق الملكية.

- تقييم مدى قدرة الإدارة على القيام بواجباتها و وظائفها وذلك من خلال التعرف على تجاه نمو الشركة من ناحية إجمالي أصولها وكذلك حقوق ملكيتها.

- القيام بعمليات التحليل المالي مثل تحليل درجة الرفع المالي أو النسب المتعلقة بالهيكل المالي ونسب التداول وغيرها.

- بيان مدى إلتزام المنشأة بالقوانين والتشريعات المحلية والمعايير المحاسبية الدولية.

- الوقوف على إستمرارية المنشأة، أو أن ميزانيتها تم إعدادها على أساس التصفية.

- معرفة سياسات الشركة تجاه إستثماراتها المالية.

2 - فوائد وأهداف قائمة المركز المالي : تقدم قائمة المركز المالي معلومات مفيدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية، حيث تبين هذه القائمة معلومات تتعلق بما يلي :[4]

- السيولة: وتتمثل بالنقدية وشبه نقدية وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها ضمن الدورة التشغيلية للمنشأة، وكلما كانت السيولة مرتفعة كلما كانت الشركة أقدر على تسديد التزاماتها.

---

[1] محمد مطر، مرجع سابق ، ص 169.

[2] طارق عبد العال حماد ، مرجع سابق، ص 111.

[3] خالد جمال الجعارات ، مرجع سابق، ص 113.

[4] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، الجوانب النظرية والعملية، دار وائل، عمان، 2008، ص 30.

- القدرة على سداد الديون طويلة الأجل: تعتبر عملية تحليل عناصر الميزانية أداة للوقوف على قدرة سداد المنشأة للديون الطويلة الأجل عند الإستحقاق، فكلما كان على المنشأة إلتزامات طويلة الأجل أكثر كلما كانت قدرة المنشأة على الوفاء بالديون منخفضة بسبب إرتفاع المخاطرة لدي هذه المنشأة كون المزيد من أصولها ستخضع لمواجهة الأعباء الثابتة لتلك الديون مثل الفوائد وأقساط تلك الديون. وذلك بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية استنادا إلى معطيات التدفقات النقدية التاريخية للفترات المحاسبية السابقة.

-المرونة المالية: إن هذا المفهوم أوسع من مفهوم السيولة حيث تقيس المرونة المالية قدرة المنشأة على تعديل حجم وتوقيت التدفقات النقدية والذي يمكنها من الاستجابة للإحتياجات والفرص غير المتوقعة، وهناك علاقة عكسية بين المرونة المالية ومخاطر تعرض المنشأة للفشل المالي. وذلك بحساب نسب معينة تساعد في التحليل المالي للمنشأة، مثل نسبة أرباح المنشأة المحققة خلال الفترة المالية إلى رأس المال المستثمر.

-كما تقدم الميزانية تطورا عن حجم نشاط المنشأة من خلال مجموع الموجودات وتعطي كذلك تصور عن حجم ونوعية مواردها الاقتصادية (الأصول) وهيكل الالتزامات المترتبة عليها وحقوق أصحاب المنشأة في تلك المصادر الاقتصادية.

بالرغم من الفوائد العديدة لقائمة المركز المالي إلا أن هناك محددات تؤثر على قدرتها في تمثيل الواقع المالي للمنشأة في وقت محدد ومن هذه محددات:[1]

-التعبير عن معظم الأصول والالتزامات بمبالغ التكلفة التاريخية: إن المعلومات الواردة في قائمة المركز المالي ذات موثوقية مرتفعة، لكنها موضع انتقاد كونها لا تعتبر ملائمة لعدم إدراجها بالقيمة العادلة الجارية، وبالتالي إن معظم الأصول تكون مدرجة بأقل من قيمتها، الأمر الذي يولد احتياطيات سرية غير ظاهره. ويشار هنا إلى أن هناك توجها نحو محاسبة القيمة العادلة، حيث تطلب معيار المحاسبة الدولي رقم(39) تقييم معظم الأدوات المالية بالقيمة العادلة كما تطلب المعيار المحاسبة رقم (40) قياس الممتلكات الاستثمارية كالعقارات بالقيمة السوقية العادلة.

- التقديرات والحكم الشخصي: حيث تتضمن قائمة المركز المالي العديد من البنود المعبر عنها من خلال التقدير والحكم الشخصي ومن الأمثلة على ذلك، تقدير الديون الممكن تحصيلها والعمر الإنتاجي للأصول طويلة الأجل وقيمة المخزون الظاهرة في قائمة المركز المالي.

- عدم شمول قائمة المركز المالي للعديد من البنود ذات القيمة المالية للمنشأة والتي يصعب قياسها بموضوعية: حيث لا تتضمن قائمة المركز المالي العديد من البنود والتي تمثل أصولا تولد منافع مستقبلية للمنشأة نظرا لصعوبة قياس قيم هذه الأصول بموضوعية وبشكل موثوق، ومن الأمثلة الهامة على ذلك قياس قيمة الموارد البشرية والتي تمثل في بعض الصناعات أهم الموارد الاقتصادية خاصة في الصناعات التكنولوجية والتي تعتمد أساسا على مهارات العنصر البشري، وكذلك الحال فان العديد من الأصول غير

[1] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سابق، ص31.

الملموسة لا تظهر في قائمة المركز المالي لصعوبات في عملية القياس مثل السمعة، والتفوق في الأبحاث، والشهرة المولدة داخليا.

الفرع الثاني: المعلومات التي يجب عرضها والمتعلقة بالميزانية

1 - المعلومات التي يجب عرضها في صلب الميزانية: يجب أن تعرض مبالغ البنود التالية في صلب الميزانية كحد أدني[1]:

* الأصول الثابتة.
* الاستثمارات العقارية.
* الأصول غير ملموسة.
* الأصول المالية (بخلاف المبالغ الموضحة أعلاه).
* الاستثمارات التي تمت المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية.
* الأصول البيولوجية.
* المخزون.
* العملاء والمدينون المتنوعون.
* النقدية وما في حكمها.
* الموردين والدائنون المتنوعون.
* الأصول والالتزامات الضريبية وفق ما يتطلب ذلك المعيار محاسبي دولي رقم (12) ضرائب الدخل.
* المخصصات.
* الالتزامات المالية.
* الضرائب المؤجلة وفق ما يتطلب ذلك المعيار محاسبي دولي رقم (12) ضرائب الدخل.
* حقوق الأقلية المدرجة ضمن حقوق الملكية.
* رأس المال المصدر والاحتياطات المتعلقة بمساهمي شركة الأم.

2 - المعلومات التي تعرض إما في صلب الميزانية أو في الإيضاحات: يجب على المنشأة أن تفصح إما في صلب الميزانية أو في إيضاحات الميزانية عن تصنيفات فرعية أخرى للبنود المعروضة مصنفة بشكل مناسب لعمليات المنشأة, ويجب أن يتم تصنيف كل بند إلى أنواع فرعية حينما يكون ذلك مناسب حسب طبيعته, ويجب الإفصاح بشكلمستقل عن المبالغ الدائنة والمدينة للمنشأة الأم والشركات التابعة والزميلة والأطراف الأخرى ذات العلاقة ويجب على المنشأة أن تفصح عما يلي إما في صلب الميزانية أو في الإيضاحات:[2]

2 -1 - بالنسبة لكل نوع من رأس المال المساهم:

- عدد الأسهم المصرح بها.

[1] الجمعية المصرية للمحاسبين القانونيين، معايير المحاسبة المصرية، الأسكندرية، مصر، 2006، ص 56.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة ، دار الثقافة ، ط1، الإسكندرية، مصر، 2008 ، ص 115.

- عدد الأسهم الصادرة والمدفوعة بالكامل, وعدد الأسهم الصادرة ولكنها ليست مدفوعة بالكامل.
- القيمة الاسمية لكل سهم أو أن الأسهم ليس لها قيمة أسمية.
- مطابقة لعدد الأسهم غير المعدودة في بداية ونهاية السنة.
- الحقوق والأفضليات والقيود الخاصة بتلك الفئة بما في ذلك القيود على توزيع أرباح الأسهم وتسديد رأس المال.
- أسهم المنشأة التي تملكها المنشأة نفسها أو شركاتها الفرعية أو شريكاتها الزميلة.
- الأسهم المحتفظ بها لإصدارها بموجب الخيارات وعقود المبيعات بما في ذلك الشروط والمبالغ.

2 -2 - وصف لطبيعة وغرض لكل احتياطي ضمن حقوق المالكين.

2 -3 - مبلغ أرباح الأسهم الموزعة أو المقترحة أو المصرح عنها بعد تاريخ الميزانية العمومية لكن قبل المصادقة على إصدار البيانات المالية.

2 -4 مبلغ أية أرباح أسهم تفضيلية متراكمة لم يتم الاعتر اف بها.

يجب على المنشأة التي هي بدون رأس مال مساهم مثل شركات الأشخاص الإفصاح عن المعلومات المعادلة للمعلومات المطلوب إعدادها طبقا للفقرة 76 (أ) مبينة الحركات أثناء الفترة في كل فئة من حصة الملكية والحقوق والأفضليات والقيود لكل فئة من حصة الملكية.

المطلب الثاني: عناصر قائمة الميزانية

الفرع الأول: الأصول

أولا - مفهوم الأصول: تعرف على أنها موارد إقتصادية تمتلكها المؤسسة أو خاضعة لسيطرتها، لذلك تستخدم المؤسسة تلك الموارد في تنفيذ أنشطتها مثل الإنتاج أو الإستهلاك أو التبادل مع الغير، وتتصف جميع الأصول بصفة مشتركة وهي قدرتها على تزويد المؤسسة بمنافع إقتصادية والتي تأخذ عادة شكل تدفقات نقدية داخلة إلى المؤسسة كما يلاحظ أن الأصول قد نتجت عن عمليات فعلية وليست إفتراضية، ومن أهم الأصول في المؤسسة: أصول في شكل نقدي كالبنك، أصول ينتظر تحويلها إلى نقدية في الأجل القصير كالمدينون، أصول أقتنيت بغرض التنازل عنها لتحقيق الأرباح مثل المخزون السلعي الجاهز للبيع، أصول ذات وجود مادي ملموس ينتظر أن تستخدمها المؤسسة لمدة طويلة نسبيا مثل المباني والآلات.[1]

ثانيا - تصنيفها: تصنف الأصول إلى متداولة وغير متداولة.

1 - الأصول المتداولة: وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (1) فإنه يعتبر الأصل متداول في الحالات التالية:

* عندما يكون من المتوقع بيعه أو الاحتفاظ به للبيع أو الاستهلاك أثناء دورة التشغيلية العادية للمنشأة .
* عندما يتم الاحتفاظ به لأغراض المتاجرة أو لأجل قصير ويتوقع أن يتم بيعه خلال 12 شهرا من تاريخ الميزانية العمومية.

[1] رضوان حلوة حنان وآخرون، مرجع سابق، ص 66.

* عندما يكون أصل نقدي أو معادل للنقد واستخدامه ليس مقيدا.

ويستثني المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) المعدل في 2007 كل من المخزون والذمم المدينة التجارية حيث ينص على انه حتى ولم يتوقع تحويل هذه الأصول إلى نقدية خلال 12 شهرا من تاريخ الميزانية فانه ينبغي إن تصنف إلى أصول متداولة، وكذلك الأوراق المالية التي يمكن التعامل بها في السوق على أنها أصول متداولة فقط إذا كان من المتوقع تحويلها إلى نقدية خلال 12شهر من تاريخ الميزانية ويتم تصنيف البنود التالية كأصول متداولة: [1]

1 -1 - النقدية وما في حكمها: ويشمل النقدية في الصندوق ويتألف من العملات المعدنية والعملات والشيكات غير المودعة والحوالات البريدية والودائع لدى البنك، وأي شيء يتم قبوله بواسطة البنك كوديعة سوف تعتبر نقدا ويجب أن يكون النقد متاح للسحب عند الطلب.

وعليه فإن الأصول مثل شهادات الإيداع لا تعتبر نقدا بسبب القيود الزمنية على سحب قيمتها، وكذلك فإن النقدية يجب أن تكون متاحة الاستخدام الجاري حتى تصنف كأصل متداول، ووفقا للمعيار الدولي المعدل رقم7 فإن حكم النقدية يشمل الاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة التي تكون:

* قابلة للتحويل بسهولة إلى مبالغ نقدية معلومة.

* قريبة جدا من ميعاد استحقاقها (فترة الاستحقاق الأصلية 3 شهور آو اقل) لدرجة أنها تمثل مخاطرة محدودة فيما يتعلق بتغيرات القيمة نتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة ومن الأمثلة على البنود التي في حكم القدية أذون الخزانة والأوراق التجارية.

1 -2 - الاستثمارات قصيرة الأجل: هي الأوراق المالية التي يمكن التعامل بها في السوق بسهولة و التي يتم الحصول عليها عادة من خلال استخدام النقد المعطل لفترة مؤقتة، ولا حاجة إلى ذكرها في صلب قائمة المركز المالي بشرط أن يتم إجر اء تسوية بين التصنيفات المختلفة في الإيضاحات المتممة.

1 -3 - الحسابات المدينة: وتشمل المدينون وأوراق القبض والمبالغ واجبة التحصيل من الشركات التابعة والمبالغ واجبة التحصيل من قبل المسؤولين الإداريين والموظفين نتيجة مستحقات عليهم ويمثل مصطلح الحسابات المدينة المبالغ المستحقة على العملاء والناشئة عن معاملات تم إنجازها في سياق أعمال المنشأة العادية.

1 -4 - المخزون: وهو عبارة عن أصول محتفظ بها إما لأغراض البيع في إطار الأعمال العادية أو في صورة مواد أو إمدادات يراد استهلاكها في العملية الإنتاجية أو في تقديم الخدمات و ينبغي الإفصاح عن أساس تقدير القيمة.

[1] طارق عبد العال حماد ، مرجع سابق ، ص 188.

1 -5 - المصروفات المدفوعة مقدما: وهي عبارة عن أصول يتم إيجادها عن طريق دفع نقدية مقدما أو تكبد التزاما ما, وهي تنقضي وتصبح نفقات مع مرور الوقت أو بالاستخدام أو بالأحداث.

2 - الأصول غير المتداولة : ويستخدم المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) المعدل في 2007 مصطلح غير جاري على أنه يشمل الأصول المادية والمعنوية والتشغيلية والمالية طويلة الأجل وهذا المعيار لا يحظر استخدام أي توضيحات بديلة طال ما كان المعنى واضحا وتشمل الأصول الغير متداولة والاستثمارات طويلة الأجل, والعقارات والآلات والمعدات والأصول المعنوية والأصول المتنوعة الأخرى كما سيرد شرحه: [1]

2 -1 - الاستثمارات طويلة الأجل: هي الاستثمارات التي يكون الغرض منها هو الاحتفاظ بها لفترة طويلة من الزمن (أطول من دورة تشغيلية واحدة) ويتم تصنيفها كاستثمارات طويلة الأجل, وفي ما يلي الأنواع الثلاثة الرئيسية للاستثمارات طويلة الأجل:

* **الأوراق المالية المتعلقة بالديون و حقوق الملكية :** وهي الأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى طويلة الأجل ويكون أساس الإفصاح عن هذه البنود هو أنه لا يتم ذكرها في صلب الميزانية ولكن يجب ذكرها في الإيضاحات المتممة للميزانية.

* **الأصول المادية:** وهي التي لا يتم استخدامها حاليا في التشغيل مثل الآلات الزائدة أو الفائضة المحتفظ بها كاحتياطي.

* **الاستثمارات المحتفظ بها في صناديق خاصة:** مثل صناديق المعاشات والمبالغ المحتفظ بها من أجل إجراء توسعات للمصنع أو المؤسسات.

2 -2 - الممتلكات والآلات والمعدات: وهي أصول مادية تحتفظ بها المنشأة لاستخدامها في الإنتاج أو توريد السلع أو الخدمات أو من أجل تأجيرها للغير, أو من أجل أغراض إدارية والتي يتوقع أن تستخدم أثناء أكثر من فترة واحدة, و ينبغي الإفصاح عن هذه البنود إلى جانب مجمع الإهلاك الخاص بها, ويجب كذلك بيان مجمع الإهلاك حسب المجموعات الرئيسية للأصول القابلة للإهلاك وبالإضافة إلى بيان المبالغ في الميزانية فإن الإيضاحات المتممة للميزانية يجب أن تحتوي على أرصدة المجاميع الرئيسية للأصول القابلة للإهلاك حسب الطبيعة أو الوظيفة في تاريخ الميزانية وكذلك يجب وصف للأسلوب المتبع في حساب الإهلاك.

2 -3 - الأصول المعنوية: هي الأصول غير المادية الخاصة بمنشأة الأعمال والتي تعود حيازتها على الملاك بمنافع متوقعة وتضم شهرة المحل والعلامات التجارية وبراءة الاختراع و حقوق التأليف والنشر ومصاريف التأسيس وقد تم تعريفها على النحو التالي: "هي أصول قابلة للتحديد وغير نقدية وغير ذات مضمون مادي تتحكم فيها المنشأة لاستخدامها في إنتاج أو توريد السلع والخدمات أو تأجيرها للغير أو لأغراض إدارية أو يتوقع أن يتم استخدامها خلال أكثر من فترة واحدة, وبصفة عامة يتم إضافة استهلاك الأصل المعنوي إلى جانب الدائن في حساب الأصل، رغم أنه من المقبول استخدام حساب استهلاك مجمع.

[1] طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، مرجع سابق، ص 192.

3 - أصول أخرى: يستخدم هذا العنوان للحسابات التي لا تتفق بدقة مع مجموعات الأصول الأخرى مثل النفقات الطويلة الأجل المدفوعة مقدما, الضرائب المؤجلة، تكلفة إصدار السندات المؤجلة، الحسابات المدينة غير المتداولة، النقد المقيد.

الفرع الثاني: الخصوم

أولا - مفهومها:[1] هي تضحيات مستقبلية محتملة بمنافع اقتصادية ناشئة عن الالتزامات الحالية للمنشأة المعنية بنقل أو تحويل أصول أو توفير خدمات للأصول الأخرى في المستقبل نتيجة لمعاملات أو أحداث ولكي يوصف البند بأنه التزام يجب توفر الشروط التالية:

- يتطلب الالتزام أن تقوم المنشأة بتسوية الالتزام الحالي عن طريق تحويل مستقبلي لأصل ما عند الطلب أو عند حدوث حدث معين أو في تاريخ معين.
- لا يمكن تفادي الالتزام.
- وقوع الحدث الملزم للمنشأة.

وتنتج الالتزامات عادة من معاملات تمكن المنشأة من الحصول على موارد وتنشأ الالتزامات لأخرى من تحويلات غير تبادلية عن طريق الإعلان عن توزيعات الأرباح للمساهمين.

ثانيا - تصنيفاتها [2]**:** ونفس الشيء بالنسبة للالتزامات فإنها تبوب متداولة وغير متداولة.

1 - الالتزامات المتداولة: يتم عادة إظهار الالتزامات في الميزانية حسب ترتيب الدفع للالتزامات المتداولة, ووفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم واحد المعدل فإنه يجب تبويب الالتزام على أنه متداول عندما:

* يكون من المتوقع تسويته خلال دورة تشغيلية عادية للمنشأة.
* يكون من المقرر تسويته خلال 12 شهر من تاريخ الميزانية.

بمعنى أن الالتزامات المستحقة الدفع عند الطلب أو التي قد يطلب المقرض سدادها في أي وقت تصنف على أنها متداولة بغض النظر عن النية الحالية للمنشأة أو المقرض بخصوص الطلب المبكر للسداد.

2 - الالتزامات غير المتداولة : هي الالتزامات التي لا يتوقع تصفيتها خلال الدورة التشغيلية الجارية وتشمل:

* الالتزامات الناشئة من الاستحواذ على الأصل مثل إصدار السندات والأوراق المالية أو الكمبيالات طويلة الأجل والالتزامات الإيجارية.
* الالتزامات الناشئة عن السير الطبيعي للعمليات مثل التزامات التقاعد.
* الالتزامات الطارئة المنطوية على عدم تأكد متصل بالخسائر المحتملة ويتم تسوية هذه الالتزامات بحدوث أو عدم حدوث حدث مستقبلي أو أكثر يؤكد المبلغ المستحق الدفع, المدفوع له أو تاريخ استحقاق الدفع مثل ضمانات المنتج.

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص 501.

[2] طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، مرجع سابق، ص 130 .

وبالنسبة لكافة الالتزامات طويلة الأجل فإنه يجب بيان تاريخ الاستحقاق وطبيعة الالتزام وسعر الفائدة ووصف أي ورقة مالية مرهونة لدعم وتأييد الاتفاق بوضوح, كذلك فإنه في حالة السندات والكمبيالات الطويلة الأجل يجب بيان أي علاوة أو خصم على حد كإضافة أو استقطاع من القيمة الاسمية أو قيمة التعادل للسند أو الكمبيالة, والالتزامات طويلة الأجل تحتوي على اتفاقات معينة وجب الالتزام بها وذلك إذا تم الإخلال بأي من هذه الاتفاقات تصف الالتزامات في هذه الحالة على أنها التزامات متداولة ويصبح للمقرض الحق بالمطالبة بالدفع وما لم يتنازل المقرض صراحة على حقه أو يتم تصحيح الأوضاع أو الظروف المسببة للعجز عند الدفع فإن الالتزام يكون متداولا.

3 - الالتزامات الأخرى: وهي تلك البنود التي لا ينطبق عليها مفهوم الالتزام مثل ضرائب الدخل المؤجلة والائتمان الضريبي الاستثماري المؤجل والتي تقاس بطريقة التأجيل ولكن في أغلب الأحيان يتم إدراج هذه البنود ضمن متداولة وغير متداولة رغم أنها ليست متماثلة من الناحية الفنية.

حقوق الملكية: هي حق الملكية على موجودات المنشأة بعد طرح جميع مطلوباته وبمعنى آخر هي الحصة المتبقية من الأصول بعد استبعاد أو طرح الالتزامات.

تصنيفاتها[1]: تمثل حقوق الملية حصة المساهمين في أصول المنشأة وهي توضح النتائج الصافية التراكمية للمعاملات و الأحداث الماضية.

* **أسهم رأس المال :** وتتألف من القيمة الاسمية أو المصرح بها للأسهم العادية والممتازة وينبغي ذكر عدد الأسهم المصرح بها والعدد المصدر والعدد المتداول بوضوح وفيما يتعلق بالأسهم الممتازة فإنه يجب بيان السمات التالية كمثال على ذلك: 6% أسهم ممتازة متراكمة الأرباح 1000 قيمة اسمية, قابلة للسداد بسعر 110 دينار, 10000 سهم مصرح به و متداول.

الأسهم العادية : القيمة الاسمية للسهم الواحد 10 دينار, عدد الأسهم المصرح بها 2 مليون سهم, عدد الأسهم المصدرة و المتداولة 1.5 مليون سهم.

وبالنسبة للأسهم الممتازة التي تكون قابلة للسداد عندما يرغب حاملها في ذلك فإنها لا تعتبر من حقوق الملكية ولكنها غالبا ما توضع بعنوان مستقل بين الالتزامات وحقوق الملكية, ومع ذلك فإن المعيار المحاسبي الدولي رقم (32) الإفصاح و العرض يوضح الجوهر الأكثر أهمية من الشكل في حالة الأدوات المالية المركبة بما في ذلك أدوات حقوق الملكية مثل الأسهم الممتازة الإلزامية السداد, وهو ما يعني أنه يجب إظهارها في قسم الالتزامات في الميزانية.

* **رأس المال الإضافي المدفوع** : هناك مجموعتان رئيسيتان لرأس المال الإضافي المدفوع وهما :

1 - رأس المال المدفوع الزائد عن القيمة الاسمية أو المصرحة وهو الفرق في السعر الإصدار الفعلي والقيمة الاسمية أو المصرح بها والمبالغ الزائدة يجب الإفصاح عنها على حد لكل من السهم العادي والممتاز.

[1] محمد أبو نصار، جمعة حميدات ، مرجع سابق ، ص40.

2 - رأس المال المدفوع من المعاملات الأخرى وتشمل أسهم الخزانة وتسديدات الأسهم, توزيعات الأسهم (أسهم المنحة) المسجلة بسعر السوق والعوائد من ضمانات شراء الأسهم والعوائد من تحويل السندات القابلة للتحويل إلى أسهم عادية زيادة عن قيمة الأسهم وأي رأس مال إضافي ناشئ عن معاملات الأسهم الخاصة بالشركة.

* **رأس المال الموهوب:** وهو التبرعات غير النقدية المقدمة من حملة الأسهم أو الأطراف الخارجية مثل تقديم أراضي ومباني ومعدات وأوراق مالية للمنشأة.

* **الأرباح المحتجزة:** هي الأرباح المتراكمة التي لم يتم توزيعها على المساهمين وتنقسم إلى:

1 - مخصصة: وهي مبالغ معينة من الأرباح المحتجزة التي لن يتم توزيعها على المساهمين كتوزيعات أرباح.

2 - غير المخصصة : الأرباح المتاحة لتوزيع كأرباح أسهم.

الفرع الثالث: الإفصاحات التكميلية[1] : بالإضافة إلى المبادئ المحاسبية للقياس والتي تواجه القيمة الظاهرة في الميزانية, فإنه توجد مبادئ الإفصاح المحاسبي ضرورية لجعل القوائم المالية غير مضللة بسبب إغفالها, وفيما يلي خمسة أساليب وهي:

أولا - التفسيرات والشروح الموضوعية بين أقواس:(parenthetical xplanation): يتم الإفصاح عن المعلومات التكميلية من خلال التفسيرات المذكورة بين أقواس عقب بنود الميزانية المناسبة وتختلف التفسيرات المذكورة بين أقواس عن الهوامش والجداول المؤيدة على أنها تقدم الإفصاح في صلب الميزانية أو القائمة المالية

1 - الهوامش : إذا لم يكن من الممكن الإفصاح عن المعلومات الإضافية في تفسير قصير وموجز مبينا بين قوسين فإنه ينبغي استخدام الهوامش.

2 - الجداول المؤيدة: في بعض الأحيان يكون من المناسب استخدام جداول مؤيدة لتقديم تفاصيل كافية حول بنود معينة في الميزانية, فعلى سبيل المثال حسابات المدينين قد تكون مذكورة في سطر واحد على النحو التالي:

الشكل رقم (01) : حسابات المدينين.

حسابات العملاء	× × ×
أوراق القبض	× × ×
شركة	× × ×
الشركات التابعة غير المجمعة	× × ×
أخرى	× × ×
ناقص مخصصات عملاء مشكوك فيهم	× × ×
المجموع	× × ×

المصـدر: طارق عبد العال حماد, موسوعة معايير المحاسبة, الجزء الأول, جامعة عين شمس, الدار الجامعية, مصر، 2004, ص139.

[1] طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة ، مرجع سابق، ص 138.

3 - الإحالات المرجعية : تستخدم الإحالة المرجعية عندما يكون هناك علاقة مباشرة بين حسابين في الميزانية وعلى سبيل المثال:

فإن الأصول المتداولة يجوز بيانها على نحو معين إذا كان المطلوب رهن قدره مليون دينار من الحسابات المدينة كضمان لقرض مصرفي قدره سبعة مليون دينار:

الحسابات المدينة المرهونة للبنك 1000000.

وسوف تتضمن الالتزامات الجارية ما يأتي :

القرض البنكي المستحق الدفع – مضمونا بالحسابات المدينة .1000000

4 - حسابات تقدير القيمة: تستخدم حسابات تقدير القيمة لتقليل أو زيادة المبلغ المحول لبعض الأصول والالتزامات في القوائم المالية, وعلى سبيل المثال يتم تخفيض قيمة الممتلكات والآلات والمعدات من خلال مجمع الإهلاك, وكذلك علاوة (أو خصم) إصدار السندات والتي تزيد (أو تقل) من القيمة الاسمية للسند المستحق السداد.

ثانيا: إفصاحات أخرى[1]

1 - إفصاحات الأطراف ذو العلاقات: في القوائم المالية يجب أن يتم الإفصاح عن المعاملات الهامة بين الأطراف ذوي العلاقات والمعيار المحاسبي الدولي رقم 24 يعرفها «تحويل الموارد و الالتزامات بين أطراف مرتبطة ببعضها بغض النظر عما إذا كان السعر يمثل عبئ » والطرف ذو العلاقة يعني أي طرف يتحكم أو يستطيع أن يؤثر على القرارات المالية أو التشغيلية للشركة لدرجة تحول دون تحقيق الشركة لمصالحها بالكامل.

2 - الإفصاح عن المبالغ المقارنة للفترة السابقة: ينص المعيار الدولي(1) على أن القوائم المالية يجب أن يتضمن أرقام مناظرة للفترات السابقة والكثير من المؤسسات تتضمن تقاريرها السنوية ملخصات لمدة 05 أو 10 سنوات وذلك من أجل زيادة منفعة القوائم المالية وكذلك تسمح لمحللي القوائم المالية بمعرفة الداء الفعلي للمنشأة.

3 - الإفصاح عن الأحداث اللاحقة: تحمل الميزانية تاريخ آخر يوم في السنة المالية إلا أنه قد تنقضي فترة من الزمن قبل أن يتم إعداد اوإصدار هذه القوائم فعليا وخلال هذه الفترة يمكن أن تحدث أحداث هامة تؤثر على الوضعية المالية للمنشأة.

4 - الإفصاح عن الظروف الطارئةيعر ّف المعيار المحاسبي الدولي رقم 10 الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية والظروف الطارئة بأنه ظرف أو موقف لا تتأكد نتيجته النهائية, سواء كان مكسب أو خسارة في تاريخ إعداد الميزانية إلا بوقوع أو عم وقوع حدث أو أكثر في المستقبل وهذا الحدث أو الأحداث غير مؤكدة, وا زالة عدم التأكد قد يؤكد ملك أصل ما, أو انخفاض التزام ما, أو تلف أصل ما, أو تكبد التزام ما.

[1] طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة ، مرجع سابق، ص144.

المطلب الثالث: شكل الميزانية

ويجب أن يظهر اسم المنشأة بالضبط كما هو وارد في الوثيقة القانونية التي أوجدته (مثل شهادة الإشهار, اتفاقيات الشراكة ...), كما يجب أن يعكس الاسم أيضا بوضوح الوضع القانوني للمنشأة (مثل شركة مساهمة, شركة تضامن ...), و يجب كذلك أن يكون عنوان القائمة المالية بوجه عام هو الميزانية أو قائمة المركز المالي ما لم يكن هناك اسم آخر دال على المصطلحات المستخدمة في الصناعة, وأخيرا يجب استخدام اليوم الأخير في الشهر على أنه تاريخ القائمة ما لم تستخدم المنشأة فترة مالية للتقرير تنتهي دائما في يوم معين من الأسبوع, ويجب كذلك أن يكون مظهر الميزانية موحد من فترة على الفترة التي تليها وكذلك كل القوائم المالية الخاصة بالمنشأة وينبغي أيضا أن يكون شكل ومصطلح وعناوين ونمط مزج البنود غير الهامة والكبيرة ثابتا, والهدف من ذلك تعظيم المنفعة عن طريق إتباع أسلوب ثابت في العرض ما لم تكن هناك أسباب وجيهة لتغيرها وتم بيان التغيرات أولا بأول. [1]

الفرع الأول: الميزانية على شكل التقرير: يتم في هذا الشكل عرض بنود الميزانية سطر بعد سطر ومن أعلى إلى أسفل كمايلي:

الشكل رقم (02) : قائمة المركز المالي على شكل التقرير.

البيان	المبالغ
الأصول	×××
أصول غير متداولة	×××
أصول متداولة	×××
إجمالي الأصول	×××
الخصوم	×××
إلتزامات متداولة	×××
حقوق الملكية	×××
إجمالي الخصوم وحقوق الملكية	×××
المجموع	×××

المصدر: طارق عبد العال حماد, موسوعة معايير المحاسبة, ج1, كلية التجارة, جامعة عين شمس,الدار الجامعية, مصر، 2004, ص153.

[1] طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة ، مرجع سابق، ص 141

الفرع الثاني: الميزانية على شكل الحساب: ويتبنى هذا الشكل مفهوم التوازن بين جانبين الجانب الأيمن يخص الأصول والجانب الأيسر يخص الخصوم .

الشكل رقم (03) : قائمة المركز المالي على شكل حساب.

البيان	المبالغ	البيان	المبالغ
الأصول	**××××**	**الخصوم**	**××××**
أصول غير متداولة	**××××**	**حقوق الملكية**	**××××**
أصول متداولة	**××××**	**التزامات غير متداولة**	**××××**
		إلتزامات متداولة	**××××**
إجمالي الأصول	**××××**	**إجمالي الخصوم**	**××××**
المجموع	**××××**	**المجموع**	**××××**

المصدر: طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة, مرجع سابق، ص153.

الفرع الثالث: الميزانية وفقا للنظام المحاسبي المالي

حسب ما حددته المادة 25 من القانون 07 -11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي أنه على كل وحدة إقتصادية تدخل في مجال تطبيق هذا القانون ملتزمة بإعداد قائمة الميزانية سنويا.

تتضمن الميزانية العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة.[1]

[1] حسب القانون 07-11 الصادر بتاريخ 15 ذو القعدة 1428 الموافق لـ: 25 نوفمبر 2007.

الجدول رقم (04) : قائمة الميزانية وفقا للنظام المحاسبي المالي.

ميزانية السنة المالية المقفلة في ...

الأصول	ملاحظة	إجمالي N	إهتلاك رصيد N	صافي N	صافي N- 1
أصول غير جارية					
فارق الإقتناء - المنتوج الإيجابي أو السلبي					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أراضي					
مباني					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح إمتيازها					
تثبيتات يجري إنجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
مساهمات أخرى مثبتة					
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصول غير الجارية					
أصول جارية					
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ					
حسابات دائنة وا إستخدامات مماثلة					
الزبائن					
المدينون الآخرون					
الضرائب وما شابهها					
حسابات دائنة أخرى إستخدمات مماثلة					
الموجودات وما شابهها					
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

.

الخصوم	ملاحظة	N	N- 1
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره			
رأس مال غير مستعان به			
علاوات وا ٍحتياطات – إحتياطات مدمجة (1)			
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة (1)			
نتيجة الصافية/ (نتيجة صافية حصة المجمع(1))			
رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية			
المجموع			
الخصوم غير الجارية			
قروض وديون مالية			
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية (2)			
الخصوم الجارية			
موردون وحسابات ملحقة			
ضرائب			
ديون أخرى			
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية			
مجموع عام للخصوم			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 19، ص24.

المبحث الثالث : قائمة الدخل

إن قائمة الدخل ذات أهمية كبرى بالنسبة لكلل محلل على مستوى المؤسسة أو على مستوى الإقتصاد الوطني، وعادة ما يهتم المستخدمون بهذه القائمة للحكم على ربحية المؤسسة، وتحديد قيمة الإستثمارات والديون.

المطلب الأول: مفهوم قائمة الدخل وأهميتها

الفرع الأول: تعريف قائمة الدخل

وهي التقرير الذي يقيس مدى نجاح عمليات الوحدة في تحقيق الأرباح فهي تقدم للمستثمرين والدائنين المعلومات التي تساهم في التنبؤ بكمية ووقت ودرجة عدم التأكد فيما يتعلق بالتدفقات النقدية وبذلك تعبر قائمة الدخل على فترة زمنية معينة وتقيس التدفقات التي حدثت خلال هذه الفترة وتبين ذلك من خلال عرضها لأرباح الدورة المالية والتنبؤ بالأرباح المستقبلية مما يعطي صورة أوضح عن إمكانيات المؤسسة في سداد إلتزاماتها وتقييم كفاءة الإدارة وا إستخدام الموارد الإقتصادية المتاحة.[1]

حسب النظام المحاسبي المالي الجديد فإن حساب النتائج هو بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة).[2]

وكما هو الشأن بالنسبة لبقية الكشوف فإن حساب النتائج يضبط تحت مسؤولية مسيري الكيان، ويتم إصداره خلال مهلة أقصاها ستة أشهر التالية لتاريخ إقفال السنة المالية، ويجب أن يكون متميزا عن المعلومات الأخرى التي يحتمل أن يقوم بنشرها ويتم تبيان المعلومات الآتية بطريقة دقيقة:[3]

* تسمية الشركة، الاسم التجاري، رقم السجل التجاري للكيان المقدم للكشوف المالية.
* طبيعة الكشوف المالية (حسابات فردية أو حسابات مدمجة أو حسابات مركبة).
* تاريخ الإقفال.
*العملة التي يقدم بها.

ويتم تبيان أيضا بعض المعلومات الأخرى التي تسمح بتحديد هوية الكيان.

* عنوان مقر الشركة، الشكل القانوني، مكان النشاط والبلد الذي سجلت فيه.
* الأنشطة الرئيسية، وطبيعة العمليات المنجزة.
* اسم الشركة الأم وتسمية المجمع الذي يلحق به الكيان عند الاقتضاء.
* معدل عدد المستخدمين فيها خلال الفترة.

---

[1] يوسف محمد جربوع، مرجع سابق، ص174.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 19، ص24.

[3] أوسرير منور، مجبر محمد، دراسة تفصيلية لعناصر حساب النتائج، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية. جامعة سعد دحلب، البليدة، ص1.

ويتم تقديم كشف حساب النتائج إجباريا بالعملة الوطنية، ويمكن القيام بجبر المبالغ الوارد ذكرها في الكشف إلى ألف وحدة، كما يوفر الكشوف المعلومات التي تسمح إجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة (وهو الأمر الذي لم يكن موجودا في المخطط المحاسبي القديم) من ذلك حيث أن:

كل فصل من فصول حساب النتائج يتضمن بيانا للمبلغ المتعلق بالفصل المقابل له من السنة المالية السابقة.

يشتمل الملحق على معلومات ذات صبغة مقارنة في شكل سردي وصفي رقمي(وهذا ما لم يكن متوفرا في المخطط المحاسبي لسنة 1975 وا ذا حدث تغيير لطريقة التقييم أو التقديم أن أحد الفصول المرقمة ما لا يمكن مقارنته بفصل السنة المالية السابقة، فمن الضرور ي تكييف مبالغ السنة المالية السابقة لجعل عملية المقارنة وعدم توافر المقارنة (بفعل وجود مدة للسنة المالية مختلفة أو لأي سبب أخر) فإنه يجب توضيح إعادة ترتيب أو التعديلات على المعلومات الرقمية التي تجرى على السنة المالية السابقة لجعلها قابلة للمقارنة في الملحق.

الفرع الثاني: أهميته قائمة الدخل والمعلومات التي تقدمها

أولا - أهمية قائمة الدخل[1]

تساعد قائمة الدخل مستخدمي القوائم المالية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية بطرق متعددة وهي:

- تقييم الأداء الماضي للمنشأة وبالتالي يمكن عمل تنبؤات بالتدفقات النقدية في المستقبل بقدر مناسب من الثقة.

- تساعد على تحديد خطر عدم تحقيق تدفقات نقدية معينة مما يتيح للمستخدم تقدير أثر التغير في الطلب على منتج الشركة على الإيرادات والمصروفات ومن ثم أثره على الدخل

- الأداء التشغيلي هو الوسيلة الرئيسية لتوليد الإيراد ومن ثم النقدية فنتائج العمليات التشغيلية المستمرة والمنتظمة يكون لها عادة أهمية أكبر من نتائج الأنشطة والأحداث غير المتكررة.

- الرقم النهائي للدخل لا يعطي صورة كاملة فأخذ قائمة الدخل بصورة متكاملة وتفصيلية يوفر معلومات عن طبيعة الدخل واحتمالات استمراره في المستقبل.

عمليةتحديد الدخل تخضع للعديد من الافتراضات والمبادئ الأساسية مثل افتراض الفترات المحاسبية وافتراض استمرارية الوحدة ومبدأ تحقق الإيراد وبمبدأ المقابلة.

إن الهدف الأساسي من قائمة الدخل ومن أي قائمة مالية أخرى هو تزويد مستعمليها بالمعلومات لاتخاذ قرارات اقتصادية بشكل عقلاني وأهم هذه الأهداف والقرارات بالنسبة لقائمة الدخل هي:

- تقييم جدوى الاستثمارات وعوائدها.
- تقييم كفاءة إدارة المشروع وفعاليتها.
- تقييم جدارة المشروع بالاقتراض من المصارف والمستثمرين.

[1] رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1 ، عمان، الأردن ، 1998، ص31 .

ثانيا - المعلومات التي يقدمها حساب النتائج[1]

- يقوم هذا البيان بتحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة ، الفائض الإجمالي عن الاستغلال.

- منتجات الأنشطة العادية.

- المنتوجات المالية والأعباء المالية.

- أعباء المستخدمين.

- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة.

- المخصصات للإهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية.

- المخصصات للإهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية.

- نتيجة الأنشطة العادية.

- لعناصر غير ا لعادية (منتجات وأعباء).

- النتيجة الصافية للفترة قبل ا لتوزيع.

- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة لشركات المساهمة.

المعلومات المقدمة إما في جدول حساب النتائج أو في الملحق المكمل له:

- تحليل منتجات الأنشطة العادية.

- مبلغ الحصص في الأسهم مصوتا عليها أو مقترحة والنتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

ملاحظات: لقد أشار النظام المحاسبي المالي الجديد إلى:

- للكيانات أيضا إمكانية تقديم حساب للنتيجة حسب الوظيفة في الملحق فتستعمل إذن زيادة على مدونة حسابات الأعباء والمنتوجات حسب الطبيعة مدونة حسابات حسب الوظيفة مكيفة مع خصوصيتها واحتياجها.

-تقدم المنتوجات و الأعباء الناتجة عن النشاط العادي والتي يكون حجمها وطبيعتها وتأثيرها بحيث من الضروري إبرازها لتوضيح نجاعة الكيان خلال الفترة، وتقدم تحت فصول خصوصية في حساب النتائج (مثل تكلفة إعادة الهيكلة، تناقص استثنائي للمخزونات، التكاليف الناجمة عن التخلي جزئيا عن النشاط).

- تتأتى النتيجة غير العادية من منتوجات وأعباء ناجمة عن حوادث أو معاملات واضحة التميز عن النشاط العادي للكيان وتمثل طابعا استثنائيا (مثل نزع الملكية والكارثة الطبيعية وغير المتوقعة).

- يضم حساب نتيجة البنوك والمؤسسات المالية المماثلة منتوجات وأعباء حسب النوع والطبيعة ويبين مبالغ أبرز أنماط المنتوجات والأعباء، وبصرف النظر عن التنظيمات الخاصة المتعلقة بهذا القطاع من النشاط فإن حساب النتائج أو الملحق بهذه الكيانات يمثل ما يأتي:

[1] أوسرير منور، مجبر محمد، دراسة تفصيلية لعناصر حساب النتائج، مرجع سابق، ص3.

* منتوجات الفوائد وما شابهها.
* أعباء الفوائد وما شابهها.
* الحصص المستلمة.
* الأتعاب والعمولات المقبوضة.
* الأتعاب والعمولات المدفوعة.
* المنتوجات الصافية الناجمة عن التنازل عن سندات حسب كل فئة منها.
* الأعباء والمنتوجات المتعلقة بعمليات الصرف.
* منتوجات الاستغلال الأخرى.
* خسائر القروض والتسبيقات الممنوحة وغير القابلة للاسترداد.
* أعباء الإدارة العامة.
* الاستغلال الأخرى.

المطلب الثاني: عناصر قائمة الدخل

الفرع الأول: الإيرادات

هي التدفقات النقدية الداخلة أو الزيادة في الأصول الأخرى للمنشأة أو النقص في التزاماتها أو الاثنان معاً و الناتجة خلال الفترة عن إنتاج وتسليم السلع أو تأثر الخدمات أو الأنشطة الأخرى والناتجة عن ممارسة المنشأة لنشاطها الرئيسي الهادف إلى تحقيق الربح الذي يؤدي إلى تغيير حقوق الملكية.

المصروفات: هي التدقات النقدية الخارجة أو النقص في الأصول الأخرى للمنشأة أو الزيادة في التزاماتها أو الاثنان معاً والناتجة خلال الفتر ة من إنتاج وتسليم السلع أو تأدية الخدمات أو تنفيذ الأنشطة الأخرى الناتجة عن ممارسة المنشأة لنشاطها الرئيسي الهادف إلى تحقيق الربح الذي يؤدي إلى تغيير حقوق الملكية.

المكاسب هي الزيادة في حقوق الملكية (صافي الأصول) الناتجة عن الأنشطة العرضية للمنشأة أو الزيادة في حقوق الملكية الناتجة عن كل المعاملات والأحداث الأخرى والظروف التي تؤثر في المنشأة خلال الفترة ما عدا تلك الناتجة عن الإيرادات أو الاستثمارات بواسطة الملاك.

تبويب الإيرادات في قائمة الدخل:

الإفصاح عن المصادر الرئيسة للإيرادات وا إظهارها بشكل مستقل عن مصادر الإيرادات الثانوية الأخرى يعتبر من الأهداف الرئيسية لقائمة الدخل.

التفرقة بين الإيرادات ووفورات أو تخفيضات التكلفة:

الإيرادات تنتج عن الزيادة المحققة في قيم الأصول في حين أن الوفورات أو التخفيضات في التكاليف هي عبارة عن نفقات استطاعت المنشأة تجنبها.

الفرع الثاني: المصروفات:[1] يمكن تعريف المصاريف بشكل عام بأنها تلك التدفقات التي تؤدي إلى تخفيض قيمة الأصول أو زيادة الإلتزامات (الخصوم)، وهي تلك المبالغ المنفقة خلال فترة زمنية معينة للحصول على إيرادات، ويتم حصر قيمة المصاريف خلال الفترة المحاسبية بهدف مقارنتها مع الإيرادات المتحققة بتلك الفترة نتيجة أعمال المؤسسة، فإذا زادت الإيرادات عن المصروفات حقق ربحا، وأما إذا زادت المصروفات عن الإيرادات فالنتيجة خسارة.

تبويب المصروفات في قائمة الدخل:

هناك العديد من الأسس لتبويب المصروفات إلا أن التبويب الطبيعي والوظيفي يعتبران أكثر هذه الأسس أهمية واستخداماً .

* **التبويب الطبيعي:** يتم تقسيم المصروفات على أساس طبيعة عناصر المصروفات مثل تكلفة البضاعة المباعة والأجور والاستهلاكات.

* **التبويب الوظيفي:** يتم تقسيم المصروفات إلى مجموعات تعكس كل مجموعة منها وظيفة من الوظائف الرئيسية للمنشأة مثل:

تكلفة البضاعة المباعة تعكس وظيفة التصنيع أو الشراء.

المصروفات البيعية تعكس وظيفة البيع أو التسويق.

المصروفات الإدارية تعكس وظيفة الإدارة العامة للمنشأة.

المصروفات التمويلية تعكس وظيفة التمويل.

وهنا يمكن إظهار المصاريف الخاصة بالوظائف الفرعية التي تندرج تحت هذه الوظائف الرئيسية.

التفرقة بين التكلفة والمصروف والخسارة:[2]

- التكلفة: عبارة عن كمية الموارد المضحى بها أو التعهدات التي تم الارتباط بها في سبيل الحصول على سلع وخدمات والتي تعتبر في وقت الحصول عليها أصول مثل المخزون السلعي والأصول الثابتة والتأمين المقدم.

- المصروف: استخدام الأصول والخدمات في توليد الإيرادات والذي يعني نقص أو استنفاد الأصول أو التكلفة وتحولها إلى مصروف، فالمصروف عبارة عن تكلفة مستنفذة في سبيل تحقيق الإيراد.

- الخسارة : هي نفقات غير منتجة أو استنفاد للأصول دون الحصول على مقابل فهي الأثر غير المرغوب (التخفيض في الأصول) الذي لا يتعلق مباشرة بالتشغيل العادي والذي لا يمكن تجنبه مثل الخسارة الناتجة من العواصف والأعاصير والخسارة الناتجة من بيع الأصول الثابتة.

[1] طلال الحجاوي، ريان نعوم، مرجع سابق، ص 248.
[2] المرجع نفسه، ص 250.

المطلب الثالث:الدراسة التفصيلية لعناصر حساب النتائج وفق نظام المحاسبي المالي

الفرع الأول: الدراسة التفصيلية لعناصر حساب النتائج (حسب الطبيعة):

الجدول رقم -05 - يوضح حساب النتائج حسب الطبيعة

	الملاحظة	N	N- 1
رقم الأعمال تغير مخزونات المنتوجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الإستغلال			
1 - إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى			
2 - إستهلاك السنة المالية			
3 - القيمة المضافة للإستغلال (1 -2)			
أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة			
4 - الفائض الإجمالي عن الإستغلال المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للإهتلاكات والمؤونات إستئناف عن خسائر القيمة والمؤونات			
5 - النتيجة العملياتية المنتوجات المالية الأعباء المالية 6 - النتيجة المالية			
7 - النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6) الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية			

مجموع منتجات الأنشطة العادية **مجموع أعباء الأنشطة العادية**			
8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية **العناصر غير العادية – المنتوجات (يطلب بيانها)** **العناصر غير العادية – الأعباء (يطلب بيانها)**			
9 - النتيجة غير العادية			
10 - النتيجة الصافية للسنة المالية **حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية**			
11 - النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) **ومنها حصة ذوي الأقلية (1)** **حصة المجمع (1)**			

(1) لا تستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سابق، ص30.

الدراسة التفصيلية: [1]

أولا: إنتاج السنة المالية(PRODUCTION DE L.EXERCICE): ويدخل في حسابه أربع حسابات (حسابات الإنتاج) وهي:

إنتاج السنة المالي = المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتوجات الملحقة + الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون + الإنتاج المثبت + إعانات الاستغلال.

إنتاج السنة المالية = حـ70 + حـ71 + حـ73+ حـ74.

ثانيا: إستهلاك السنة المالية(CONSOMMATION DE L.EXERCICE): ويدخل في حسابه 3 حسابات وهي:

استهلاك السنة المالية = المشتريات المستهلكة + : الخدمات الخارجية + الاستهلاكات الخارجية الأخرى

استهلاك السنة المالية = حـ60 + حـ61 + حـ62.

ثالثا: القيمة المضافة للاستغلال(VALEUR AJOUTEE D.EXPLOITATION): وهي عبارة عن الفرق بين إنتاج السنة المالية واستهلاك السنة المالية

[1] أوسرير منور، مجبر محمد، دراسة لتفصيلية لعناصر حساب النتائج،الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد، جامعة سعد دحلب، البليدة،13 -15 أكتوبر 2009.

القيمة المضافة للاستغلال = إنتاج السنة المالية - استهلاك السنة المالية

= حـ70 + حـ71 + حـ73+ حـ74 – (حـ60 + حـ61 + حـ62)

رابعا: إجمالي فائض الاستغلال(EXCEDENT BRUT D.EXPLOITATION): وهو عن القيمة المضافة للاستغلال مطروح منها أعباء المستخدمين والضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة، أي:

إجمالي فائض الاستغلال = عن القيمة المضافة للاستغلال – حـ 63 – حـ64

والملاحظ هنا هو أن إجمالي فائض الاستغلال في النظام المحاسبي المالي الجديد يختلف عن نتيجة الاستغلال في المخطط المحاسبي الوطني القديم نظرا لكونه لم يطرح المصاريف المالية ولم يضف الإيرادات المالية ولم يطرح مخصصات الاهتلاك والمؤونات، حيث أوجد النظام المحاسبي الجديد مستويين جديدين وهما: النتيجة العملياتية والنتيجة المالية.

خامسا: النتيجة العملياتية(RESULTAT OPERATIONNEL): عبارة عن إجمالي فائض الاستغلال مضافا إليه المنتجات العملياتية الأخرى ومطروحا منه الأعباء العملياتية الأخرى وكذا مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة ومضافا إليه استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات، أي أن:

النتيجة العملياتية = إجمالي فائض الاستغلال + حـ 75 – حـ 65 – حـ 68 + حـ 78.

سادسا: النتيجة المالية: (RESULTAT FINANCIER): وهي النتيجة التي تم تحقيقها من خلال العمليات المالية التي تم القيام بها حيث تمثل الفرق بين المنتوجات المالية والأعباء المالية:

النتيجة المالية = حـ67 – حـ 66.

سابعا: النتيجة العادية قبل الضرائب:(RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS): وهي مجموع كل من النتيجة العملياتية والنتيجة المالية، وتعتبر بمثابة نتيجة الاستغلال بالنسبة للنظام القديم إلا أنها تخضع مباشرة للضريبة.

ثامنا:النتيجة الصافية للأنشطة العادية:(RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES):

وذلك بعد طرح الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية والضرائب المؤجلة عن النتائج العادية.

النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضرائب – حـ(695 و698) – حـ(692 و693)

تاسعا: النتيجة غير العادية:(RESULTAT EXTRAORDINAIRE): وهي عبارة عن الفرق بين حـ77 عناصر غير عادية (المنتجات) وحـ67 عناصر غير عادية (الأعباء) حيث يقابلها في المخطط المحاسبي القديم نتيجة خارج الاستغلال.

النتيجة غير العادية = حـ77 – حـ67.

عاشرا: صافي نتيجة السنة المالية:(RESULTAT NET DE L EXERCICE): وهي عبارة عن جمع أو طرح (حسب الحالة) النتيجة الصافية للأنشطة العادية والنتيجة غير العادية.

صافي نتيجة السنة المالية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية ± النتيجة غير العادية.

الفرع الثاني: الدر اسة التفصيلية لعناصر حساب النتائج (حسب الوظايفة):

الجدول رقم -06 - يوضح حساب النتائج حسب الوظيفة

	ملاحظة	N	N- 1
رقم الأعمال كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين المخصصات للإهتلاكات) منتجات مالية الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغييرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية المنتوجات غير العادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية (1) النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)			

(1) لا تستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سابق، ص31.

الدراسة التفصيلية:[1]

أولا: هامش الربح الإجمالي: وهو الفرق بين رقم أعمال الدورة والمتمثل في مبيعاتها من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتوجات الملحقة وتكلفة هذه المبيعات من بضاعة مستهلكة ومواد أولية ومختلف الاستهلاكات المتعلقة بهذه المبيعات.

هامش الربح الإجمالي = رقم الأعمال – كلفة المبيعات.

ثانيا: النتيجة العملياتية: وهي هامش الربح الإجمالي مضافا إليه المنتجات العملياتية الأخرى مع طرح التكاليف التجارية والأعباء الإدارية والأعباء الأخرى العملياتية.

النتيجة العملياتية = هامش الربح الإجمالي + المنتجات العملياتية الأخرى - التكاليف التجارية - الأعباء الإدارية - والأعباء الأخرى العملياتية.

ثالثا: النتيجة العادية قبل الضريبة = النتيجة العملياتية – مصاريف المستخدمين ومخصصات الاهتلاكات + منتجات مالية – أعباء مالية.

رابعا: النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضريبة - الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية - الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية.

خامسا: النتيجة الصافية للسنة المالية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية – الأعباء الغير العادية + المنتوجات غير العادية.

المبحث الرابع: قائمة تدفقات الخزينة

المطلب الأول: مفهوم قائمة التدفقات النقدية

قائمة التدفقات النقدية هي إحدى القوائم الرئيسية المحاسبية التي تعتمد عليها المؤسسة، وهي تمثل التدفقات النقدية الداخلية والخارجةِ من وا إلى المؤسسة، كما أنها تبين طريقة الحصول على الأموال وطرق إستخدامها، والتي تعبر على العمليات التي تقوم بها المؤسسة داخليا وخارجيا، كما يمكن قياسها بشكل كمي نقدي، وتدخل هذه العمليات ضمن الإطار المحاسبي والتي تقوم عليها بشكل كبير وأساسي.[2]

جدول تدفقات الخزينة هو تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها ،وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة.ويعتبر كجدول قيادة في يد القمة الإستراتيجية (الإدارة العليا) تتخذ على ضوئها مجموعة من القرارات الهامة كتغيير النشاط أو توسيعه أو الانسحاب منه أو النمو وغيرها.[3]

[1] أوسرير منور، مجبر محمد، دراسة لتفصيلية لعناصر حساب النتائج،الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد،مرجع سابق.

[2] حسين قاضي، مأمون حمدان، مرجع سابق، ص 277.

[3] يوسف قريشي وإلياس بن ساسي، التسيير المالي: دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر، الأردن ، 2006، ص204.

وتختلف قائمة التدفقات النقدية عن قائمة الدخل والموازنة النقدية كالآتي:[1]

- قائمة الدخل تشمل كافة الإيرادات والأرباح والمكاسب المتولدة نتيجة مباشرة المؤسسة لنشاطها الرئيسي أو التي قد تنشأ من مزاولتها لأي أنشطة أخرى، وتعتمد وفقا لأساس الاستحقاق، على حين أن تبين قائمة التدفقات النقدية حركة المقبوضات والمدفوعات وفقا للأساس النقدي.

- الموازنة النقدية وهي عبارة عن ميزانية نقدية لتقدير المقبوضات والمدفوعات عن فترة مالية مقبلة وما يترتب عن ذلك من فائض أو عجز نقدي هي بذلك تعتبر أداة للتخطيط والرقابة، على حين تبين قائمة التدفقات النقدية حركة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للنقدية وما في حكمها التي تمت فعلا خلال الفترة المعنية.

المطلب الثاني: أنواع التدفقات النقدية

يقدم جدول تدفقات الخزينة مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصادرها إلى ثلاثة مجموعات رئيسية:[2]

* التدفقات التي تولدها أنشطة الاستغلال (الأنشطة التي تتولد عنها منتجات و غيرها من الأنشطة غير المرتبطة بالاستثمار والتمويل).

* تدفقات الخزينة المرتبطة بالاستثمار أو التي تولدها أنشطة الاستثمار (عمليات تسديد أموال من أجل اقتناء استثمار و تحصيل للأموال عن طريق التنازل عن أصل طويل الأجل).

* التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل (أنشطة تكون ناجمة عن تغيير حجم و بنية الأموال الخاصة أو القروض).

الفرع الأول: التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية[3]

يقصد بالنشاط التشغيلي كما هو وارد بالمعيار رقم ias7 ".الأنشطة الرئيسية المنتجة للإيراد المؤسسة والأنشطة الأخرى التي لا تمثل أنشطة استثمار أو تمويل.

فالتدفقات النقدية التي تنشأ من أنشطة التشغيل تتمثل بصفة أساسية في الأنشطة الإنتاجية المولدة للدخل والتي تنتج بصفة عامة من المعاملات والأحداث المحددة لنتيجة العام من ربح أو خسارة ومن أمثلة ذلك:

*المقبوضات النقدية من بيع البضائع أو تقديم خدمات.

*المقبوضات النقدية من الإتاوات والأتعاب والعمولات والإيرادات الأخرى.

*فوائد دائنة محصلة من إقراض الغير.

*متحصلات نقدية من دعاوى قانونية.

*المدفوعات النقدية للموردين سداد لقيمة بضائع وخدمات.

---

[1] محمد عبد العزيز خليفة، و آخرون، شرح معايير المحاسبة المصرية،ج 1 ، مركز فجر للطباعة، القاهرة، مصر، 1999، ص117.

[2] قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق 26 يوليو 2008 ،يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 19 / 46 ،25 مارس 2009 ، ص26.

[3] سالمي محمد الدينوري، قائمة التدفقات النقدية في ظل إعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009/2008، ص79.

*المدفوعات النقدية للعاملين أو بالنيابة عنهم مثل الأجور والمزايا النقدية والعينية وغيرها.....

*المقبوضات والمدفوعات النقدية من و إلى مؤسسة التأمين عن الأقساط والمطالبات والاشتراكات السنوية والمزايا الأخرى.

*المدفوعات النقدية أو استرداد ضرائب الدخل إلا إذا أمكن تحديد أنهمامر تبطان بأنشطة التمويل والاستثمار على وجه الخصوص الضريبة المسددة على الأرباح الرأسمالية المتعلقة ببيع الأصل الثابت تعتبر من التدفقات النقدية الخاصة بالنشاط الاستثماري.

*قد تحتفظ المؤسسة بأسهم وسندات وقروض لأغراض التعامل أو المتاجرة فيها فيتم تصنيف أو تبويب تدفقاتها النقدية على أنها أنشطة تشغيل مثلها مثل المخزون الذي يتم اقتناؤه لغرض إعادة بيعه، وبالمثل فإن التدفقات النقدية والقروض التي تمنحها المؤسسات المالية يتم تبويبها عادة على أنها أنشطة تشغيل حيث أنها تتعلق بالنشاط الإنتاجي الرئيسي المولد للدخل،هذا وتعتبر الدفعات المقدمة من العملاء بمثابة تدفقات نقدية من أنشطة التشغيل وليس من أنشطة التمويل.

ويستثنى من التدفقات النقدية المتعلقة بالنشاط التشغيلي أرباح وخسائر بيع الأصول الثابتة حيث تعالج باعتبارها تدفقات نقدية تخص النشاط الاستثماري.

أهمية التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي: تساعد بيانات التدفق النقدي من النشاط التشغيلي في تقييم السياسات المالية للشركة وبيان قدرتها على سداد القروض والمحافظة على القدرة التشغيلية للمؤسسة، وكذا بيان حجم النقدية المتولد نتيجة ممارسة المؤسسة لنشاطها الأساسي وسداد التوزيعات على الأسهم، وللوصول لصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، فإن من الضروري التقرير عن الإيرادات والمصروفات على الأساس النقدي ويتم ذلك عن طريق استبعاد آثار الصفقات التي تتضمنها قائمة الدخل التي لا ينتج عنها زيادة أو تخفيض في النقدية كما يعتبر الإفصاح المستقل للتدفقات النقدية الذي يمثل زيادة في طاقة التشغيل والتدفقات النقدية المطلوبة للمحافظة على طاقة التشغيل مفيدا في تمكين مستخدمو القوائم المالية من تحديد ما إذا كانت المؤسسة تستثمر بشكل كاف في مجال صيانة طاقتها التشغيلية أم لا.

الفرع الثاني: التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار

تعتبر أنشطة الإستثمار هي النشاطات المتعلقة بإقتناء الأصول غير المتداولة (طويلة الأجل) والتخلص منها، بالإضافة إلى الإستثمارات التي لا تعتبر نقدية معادلة، وتتمثل التدفقات النقدية الناشئة من أنشطة الإستثمار فيما يلي:[1]

- المدفوعات النقدية لإقتناء أصول ثابتة وأصول غير ملموسة وأصول أخرى طويلة الأجل، وتتضمن تكاليف التطوير، وتكاليف الأصول الثابتة التي تم إنشائها بالموارد الذاتية.

- المقبوضات النقدية من بيع الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة والأصول الاخرى طويلة الأجل.

[1] أحمد محمد نور، مبادئ المحاسبة المالية الدولية ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص57.

- المدفوعات النقدية لإقتناء أسهم أو سندات في مؤسسات أخرى والحصص في المؤسسات المشتركة (بخلاف المدفوعات لتلك الأوراق المالية والتي تعتبر ما يعادل النقدية، وتلك التي يحتفظ بها لأغراض التعامل أو المتاجرة).

- المدفوعات النقدية والقروض الممنوحة لأطراف أخرى (بخلاف المدفوعات النقدية والقروض الممنوحة عن طريق المؤسسات المالية).

- المقبوضات النقدية من تحصيل المدفوعات النقدية والقروض الممنوحة لأطراف أخرى (بخلاف المدفوعات النقدية والقروض الممنوحة عن طريق المؤسسات المالية).

المقبوضات النقدية لشراء عقود آجلة، مستقبلية وا ٍختيارية ما لم تكن هذه العقود يحتفظ بها لأغراض التعامل أو المتاجرة فيها، أو المدفوعات التي تبوب على أنها أنشطة تمويلية.

- المقبوضات النقدية من عقود آجلة مستقبلية أو إختيارية ما لم تكن هذه العقود يحتفظ بها لأغراض التعامل أو المتاجرة فيها، أو المقبوضات التي تبوب على أنها أنشطة تمويلية.

الفرع الثالث: التدفقات النقدية من النشاط التمويلي[1]

يقصد بالنشاط التمويلي كما هو وارد بالمعيار":الأنشطة التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات حقوق الملكية والاقتراض بالمؤسسة."هو النشاط المتعلق بالحصول على موارد التمويل للأصول سواء من قروض أو اصدار أسهم في ضوء التعريف السابق يتضح إن مصادر هذا النشاط تتمثل إما في زيادة حقوق الملكية من خلال إصدارات أسهم جديدة أو بالحصول على قروض طويلة الأجل .أما الاستخدامات فتتمثل في المدفوعات النقدية إلى المساهمين وسداد قيمة القروض، بمعنى أخر يرتبط هذا النشاط بالمعاملات مع ملاك المشروع والدائنين.والأمثلة عن ذلك:

أ - المقبوضات النقدية الناشئة من إصدار الأسهم أو صكوك الملكية الأخرى

ب -المدفوعات النقدية للملاك للاقتناء واسترداد أسهم المؤسسة.

ج - المقبوضات النقدية من إصدار صكوك المديونية والقروض وأوراق الدفع والسنداتو الرهونات والسلفيات الأخرى قصيرة الأجل

د -السداد النقدي للمبالغ المقترضة.

هـ -المدفوعات النقدية التي يدفعها المستأجر لتخفيض الالتزام القائم والمتعلق بعقود التأجير التمويلي

و -سداد توزيعات الأرباح

مع مراعاة:

إن السداد النقدي لقرض ما يتضمن كل من الفائدة ومبلغ القرض الأصلي، أما الفائدة فتبوب باعتبارها نشاط تشغيلي وأما عنصر القرض الأصلي فيبوب على أساس نشاط تمويلي.

[1] سالمي محمد الدينوري، مرجع سابق، ص87.

أهمية التدفقات النقدية من النشاط التمويلي: تنبع أهمية الإفصاح عن التدفقات النقدية المتعلقة بهذا النشاط من أنها توفر معلومات لمستخدمي القوائم المالية تتعلق بالأمور التالية:

أ -التعرف على مصادر التمويل التي حصلت عليها المؤسسة خلال الفترة سواء كان بشكل قروض أو إصدار أسهم أو سندات وقيمة كل من هذه المصادر، فاستخدام القروض قصيرة الأجل على سبيل المثال لتميل الاستثمارات طويلة الأجل قد يعرض الشركة لصعوبات مالية.

ب -التنبؤ باحتياجات المؤسسة من التدفقات النقدية المستقبلية.

ت -التعرف على المبالغ المدفوعة لسداد القروض والسندات وتوزيع الأرباح وغيرها.

ث -التعرف على نسبة التمويل الخارجي إلى التمويل الذاتي فالتوسع في مصادر التمويل الخارجي عند حد معين ممكن أن يترتب عليه حدوث أزمات مالية للشركة.

المطلب الثالث: عرض جدول تدفقات الخزينة

هناك العديد من النماذج لجدول تدفقات الخزينة الصادرة عن هيئات مالية و جامعات و معاهد مختصة وفرق بحث ومحللين ماليين و غيرها، ولكل نموذج خصوصيته في التحليل تتناسب مع كل حالة، ولقد حدد المشرع الجزائري ضمن النظامالمحاسبي و المالي الجديد طريقتين في عرض جدول تدفقات الخزينة:

- الطريقة المباشرة.
- الطريقة غير المباشرة.

وهذا التحديد مرتبط خاصة بالتدفقات الخزينة المرتبطة بالاستغلال أو التي تولدها أنشطة الاستغلال (الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات و غيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار و لا بالتمويل).

الفرع الأول: جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة

إن الطريقة المباشرة التي أوصى بها المشرع الجزائري ترتكز علىتقديم الأجزاء الرئيسية لدخول و خروج التدفقات النقدية الإجمالية (الزبائن ،الموردين ،الضرائب ...) قصد الحصول على تدفق للخزينة صافي،ثم تقريب و مقارنة هذا التدفق الصافي مع النتيجة قبل الضريبة للفترة المعنية.

و الجدول الأتي يوضح جدول تدفقات الخزينة حسب هذه الطريقة:[1]

[1] قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق 26 يوليو 2008 ، يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 19 / 46 ،25 مارس 2009 ، ص35.

الجدول رقم -07- يوضح جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة)

الفترة من ..... إلى .....

البيان	ملاحظة	السـنة الماليــة N	السنة المالية N- 1
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال			
تحصيلات المقبوضة من الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين			
الفوائد و المصايف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب على النتائج المدفوعة			
تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية(الاستثنائية)			
تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال(أ)			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية و معنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية و المعنوية			
تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة مالية			
الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية			
الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم			
حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتاتية من القروض			
تسديدات القروض أوالديون الاخرى المماثلة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل(ج)			
تاثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تغير الخزينة للفترة (أ + ب + ج)			
الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

يحتوي جدول تدفقات الخزينة بحسب الطريقة المباشرة على ثلاثة أجزاء رئيسية من التدفقات :

1. تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (أنشطة العمليات العادية التي ينشأ منها منتجات المؤسسة و غيرها من الأنشطة غير مرتبطة بالاستثمار و التمويل) و تحدد كما يلي :

التحصيلات المقبوضة من الزبائن.

- المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين.

-الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة.

- الضرائب عن النتائج المدفوعة .

+ / - تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية.

ويتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال على النحو الأتي:

* **التحصيلات المقبوضة من الزبائن** و تحسب كمايلي : حساب (70) المبيعات من البضائع و المنتجات المصنعة ،الخدمات المقدمة و المنتوجات الملحقة ماعدا حساب (709) التخفيضات والتنزيلات و الحسومات الممنوحة + الرسم على القيمة المضافة على المبيعات - التغير في رصيد حساب (41) الزبائن و الحسابات الملحقة(رصيد أخر مدة – رصيد أول مدة).

وهناك تحصيلات أخرى معنية بهذا العنصر و هي : حساب (74) إعانات الاستغلال + حساب (757) المنتجات الاستثنائية عن عمليات التسيير + حساب (758) المنتوجات الاخرى للتسيير الجاري + التغير في حساب (487) المنتوجات المسجلة مسبقا .

* **المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين** و تحسب كمايلي : حساب (60) المشتريات المستهلكة ماعدا حساب(609) التخفيضات و التنزيلات المتحصل عليها من المشتريات + الرسم على القيمة المضافة على المشتريات + حساب(61) الخدمات الخارجية + حساب (62) الخدمات الخارجية الأخرى + الرسم على القيمة المضافة للخدمات الخارجية و الخارجية الأخرى – التغير في رصيد حساب(401) المورد و المخزونات و الخدمات – التغير في رصيد حساب(467) الحسابات الاخرى الدائنة أو المدينة + حساب (63) أعباء المستخدمين – التغير في حساب(42) المستخدمون و الحسابات الملحقة – التغير في حساب(43) الهيئات الاجتماعية و الحسابات الملحقة.

وهناك مبالغ مدفوعة لمتعاملين آخرين وهي معنية بهذا العنصرو تحدد على النحو الأتي :حساب(64) الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة + حساب(65) الأعباء العملياتية الأخرى – التغير في رصيد حساب (445) الدولة ،الضرائب على رقم الأعمال – التغير في رصيد حساب (486) الأعباء المسجلة مسبقا.

* **فوائد و مصاريف مالية أخرى مدفوعة** تتمثل في حساب(66) الأعباء المالية.

* **الضرائب على النتائج المدفوعة** وتحسب كمايلي : حساب(695) الضرائب على الارباح المبنية على نتائج الانشطة العادية – التغير في رصيد حساب (444) الدولة و الضرائب على النتائج.

* **تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية** و تتحدد بالفرق بين حساب(77) منتجات العناصر غير العادية و حساب (67) أعباء العناصر غير العادية .

2 - تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (عمليات تسديد أموال من أجل اقتناء استثمار و تحصيل للأموال عن طريق التنازل عن أصل طويل الأجل) و تحدد كما يلي :

- تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية و معنوية.

+ التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية و المعنوية.

- تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية.

+ التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية.

+ الفوائد المحصلة من توظيفات الأموال.

+ الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة.

ويتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار على النحو الأتي :

* **تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية و معنوية** وتحسب حسب العلاقة الآتية :التغير في القيم الثابتة المادية و المعنوية للسنة المالية + القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة المادية و المعنوية.

* **التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية و المعنوية** وتتمثل في سعر التنازل عن القيم الثابتة المادية و المعنوية.

* **تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية** وتحسب حسب العلاقة الآتية :التغير في القيم الثابتة المالية + القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة المادية و المعنوية.

* **التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية** وتتمثل في سعر التنازل عن القيم الثابتة المالية.

* **الفوائد المحصلة من توظيفات الأموال** وتتمثل في حساب (76) المنتوجات المالية.

3 - تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (أنشطة تكون ناجمة عن تغيير حجم و بنية الأموال الخاصة أو القروض)، و تحدد كما يلي :

التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم.

- الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها.

+ التحصيلات المتأتية من القروض.

-تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة.

ويتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل على النحو الأتي :

* **التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم** تتمثل في التغير في حساب (101) رأس المال الصادر أو رأس مال الشركة أو الأموال المخصصة أو أموال الاستغلال +التغير في حساب (103) العلاوات المرتبطة برأس المال الشركة.

* **الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها** وتتمثل في حساب (12) نتيجة السنة المالية السابقة – الغير في حساب(106) الاحتياطات.

* **التحصيلات المتأتية من القروض** وتتمثل في التغير في حساب(16) الاقتراضات و الديون المماثلة + تسديدات القروض في السنة المالية.

***تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة** وتتمثل في الديون الجديدة المتحصل عليها خلال السنة المالية (التحصيلات المتأتية من القروض) – التغير في حساب(16) الاقتراضات و الديون المماثلة.

أما تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات فتتمثل في تأثيرات تغير سعر الصرف على الأموال في الصندوق و الوداع و الالتزامات ذات الأجل القصير(التوظيفات ذات الأجل القصير و بالغة السيولة) سهلة التحول إلى سيولة.

الفرع الثاني:جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشر ة

إن الطريقة غير المباشرة في تقديم جدول تدفقات الخزينة المحدد من قبل المشرع الجزائري ترتكز على تصحيح وتسوية النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان:[1]

_ أثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (الاهتلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات، تغيرات الموردين...).

_ التفاوتات أو التسويات (الضرائب مؤجلة).

_ التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل(قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة) وهذه التدفقات تقدم كل على حدى.

و الجدول الأتي يوضح جدول تدفقات الخزينة حسب هذه الطريقة: [2]

[1] قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق 26 يوليو 2008 ،يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها،الجريدة الرسمية للجمهورية الجز ائرية ،العدد 19 / 46 ،25 مارس 2009 ، ص26.

[2] قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق 26 يوليو 2008 ،يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 19 / 46 ،25 مارس 2009 ، ص36.

الجدول رقم -08 - يوضح جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشر ة)

الفترة من ..... إلى .....

البيان	ملاحظة	السـنة الماليـة N	السنة المالية N- 1
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات (تسويات) لـ:			
. الاهتلاكات و المؤونات			
. تغير الضرائب المؤجلة			
. تغير المخزونات			
. تغير الزبائن و حسابات الحقوق الأخرى			
. تغير الموردين و الديون الأخرى			
. نقص أو زيادة في قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
تسديدات لحيازة قيم ثابتة			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة			
تأثير تغيرات محيط الإدماج (التجميع) (1)			
تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار(ب)			
تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال النقدي			
إصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل(ج)			
تغير الخزينة للفترة (أ + ب + ج)			
الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تأثير تغيرات سعر العملات الاجنبية (1)			
تغير الحزينة خلال الفترة			

إن الاختلاف بين الطريقة المباشرة و الطريقة غير المباشرة في إعداد جدول تدفقات الخزينة ناجم عن كيفية تقديم تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات و غيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل).فكما ذكرنا سابقا فالطريقة المباشرة فتقدم هذا النوع من التدفقات فشكل عناصر رئيسية لدخول و خروج السيولة الإجمالية للزبائن و الموردون و الضرائب و غيرها من العناصر المعنية بتدفقات الخزينة المرتبطة بنشاطات الاستغلال قصد إبراز التدفق المالي الصافي،بينما الطريقة غير المباشرة تعتمد على تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية من أثار المعاملات دون التأثير في الخزينة كإهتلاكات التي لايرافقها تدفق نقدي حقيقي خارجي و الزبائن و الموردين التي بعد فترة معينة تتحول إلى تدفق نقدي داخلي أو خارجي أو العناصر التي ليس لها علقة بأنشطة الاستغلال كفائض أو عجز التنازل عن الاستثمارات.وتبقى باقي التدفقات الأخرى و المتمثلة في تدفقات الخزينة المرتبطة بأنشطة الاستثمار والتمويل تعرض كلا على حدى و بنفس الطريقة المباشرة و على هذا الأساس سنقوم بعرض كيفية حساب تدفقات الخزينة المرتبطة بأنشطة الاستغلال حسب الطريقة غير المباشرة فقط باعتبار النوعيين الآخرين تم عرضهم .

- تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال وتتحدد كمايلي:

صافي نتيجة السنة المالية

+ الاهتلاكات و المؤونات.

- تغير الضرائب المؤجلة.
- تغير المخزونات.
- تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى.
- تغير الموردين و الديون الأخرى.
- نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب.

ويتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال على النحو الأتي :

* **الاهتلاكات و المؤونات** وتتمثل في حساب (68) المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة.

***تغير الضرائب المؤجلة** وتتمثل في التغير في حساب (442) الدولة،الضرائب و الرسوم القابلة للتحصيل من أطراف أخرى.

* **تغير المخزونات** ويتمثل في تغير حسابات المخزونات و المنتوجات قيد التنفيذ ناقص التغير في حساب (39) خسائر القيمة عن المخزونات و المنتوجات قيد التنفيذ.

* **تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى** ويتمثل في التغير في حساب (41) الزبائن والحسابات الملحقة و حساب (42) المستخدمين و الحسابات الملحقة و حساب (43) الهيئات الاجتماعية و الحسابات الملحقة بالقيم الإجمالية ناقص التغير في حساب (49) خسائر القيمة عن حسابات الغير.

* **تغير الموردين و الديون الاخرى**: ويتمثل في التغير في حساب (40) الموردون و الحسابات الملحقة.

* **نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب** ويتمثل في سعر التنازل ناقص القيمة المتبقية للاستثمارات المتنازل عنها ،فإذا كان فائض يطرح أما إذا كان عجز فيضاف للحصول على تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال.

أما فيما يخص التدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار وتدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل فتحسب بنفس الطريقة المباشرة لإعداد جدول تدفقات الخزينة.

المبحث الخامس: قائمة التغير في حقوق الملكية وملحق القوائم المالية

المطلب الأول: قائمة التغييرات في حقوق الملكية

يتطلب المعيار الأول أن تقوم المؤسسة بعرض قائمة التغيرات في حقوق الملكية كجزء منفصل في القوائم المالية حيث تتضمن تسوية لحقوق الملكية بين آخر الفترة و بداية الفترة وبداية الفترة، اضافة بنود المكاسب و الخسائر التي تعتبر كجزء من حقوق الملكية ولا تظهر في قائمة الدخل.

الفرع الأول: مفهوم و مزايا قائمة التغيرات في حقوق الملكية

أولا: مفهوم قائمة التغيرات في حقوق الملكية

" هي قائمة توضح مقدار الزيادة أو النقص الذي يطرأ على رصيد حقوق الملكية خلال الفترة و من المعروف أن الزيادة في حقوق الملكية يكون مصدرها صافي دخل المؤسسة المحقق خلال الفترة ، و أيضا تنتج من أي استثمارات اضافية لزيادة رأس المال من قبل الملاك ، أما النقص فيها يكون مصدره صافي الخسائر التي تحدث خلال الفترة ، وكذا مسحوب المؤسسة خلال نفس الفترة."[1]

"كما يتم اعداد قائمة التغيرات في حقوق الملكية من خلال كل من رصيد رأس المال في بداية العام مضافا اليها الاستثمارات الاضافية التي تتم خلال العام مصافا اليها صافي الربح المحقق خلال العام أو مفصوما منه الخسارة ان وجدة ، كم يتم خصم توزيعات الأرباح أو المسحوبات الشخصية "[2].

وتقدم هذه القائمة بعض المعلومات عن النقاط التالية:[3]

- التغيرات التي طرأت على النواحي المالية للمؤسسة و التي عجزت قائمة المركز المالي عن اظهارها.
- جوانب الضعف و القوة في المؤسسة خاصة المتعلقة برأس المال العامل لأن ذلك هام للمقرضين والدائنين.
- مستوى الربحية باعتبارها مصدرا للأموال
- وسيلة مساعدة في اتخاذ القرارات والتنبؤ بالصعوبات التي قد تواجهها المؤسسة من الناحية المالية.

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي يتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة بالمؤسسة خلال السنة المالية.

---

[1] أحمد صلاح عطية ،مرجع سابق ،ص39.

[2] ناصر نور الدين عبد اللطيف، المعرفة المحاسبية لغير التجاريين ،الدار الجامعية الاسكندرية ،مصر ،2003، ص،113.

[3] عبد الناصر ابراهيم نور الدين ،أصول المحاسبة المالية ،الطبعة 3 الجزء 2 دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ،2005،ص290.

ولقد إعتبر النظام المحاسبي المالي أن جدول تغير الأموال الخاصة إحدى القوائم المالية على عكس المخطط المحاسبي الذي إعتبره جدول من الملاحق،وهذا إعتراف ضمني بأهمية حركة هذه الأموال لأنها هي التي تظهر مقدرة الملاك على ترك أجزاء من أرباحهم أو عائدات أسهمهم في متناول المؤسسة. [1]

ومنه يمكن عرض وتقديم أهم العناصر التي يتضمنها هذا الجدول:[2]

- النتيجة الصافية .

حركة ر ّ أس المال(زيادة,نقصان,إسترجاع)

- مكافآت رأس المال (توزيع الحصص)

- نواتج و أعباء سجلت مباشرة في رأس المال

-تغيرات في الطرائق المحاسبية أو تصحيح أخطائها أثر مباشرة على رأس المال.

ثانيا: مزايا قائمة التغيرات في حقوق الملكية

وتحقق قائمة التغيرات في حقوق الملكية المزايا التالية:[3]

- التعرف على مقدار حقوق الملكية و بنودها و أي تفصيلات أخرى عنها

- التعرف على التغيرات التي تحدث لحقوق الملكية خلال الفترة.

- التعرف على بنود المكاسب و الخسائر التي تم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية.

الفرع الثاني: عناصر قائمة التغيرات في حقوق الملكية

فقائمة التفسيرات في حقوق الملكية تتكون من العناصر التالية:

1 - **رأسمال أول المدة:** هي مجموعة الأموال النقدية والعينية التي يقدمها المالكين للمؤسسة بهدف بدأ أعمال المؤسسة ومزاولة نشاطها وتوفر الخدمات الرئيسية (الأفراد، السلع ....) وذلك لانجاز نشاطها.

2 - الأرباح المحتجزة :وهي الجزء المحتجز من الأرباح التي تم الاحتفاظ بها لأغراض معينة

3 - الاحتياطات: هي الاقتطاعات من الأرباح السنوية قبل توزيع الأرباح لغرض تقوية المركز المالي للمؤسسة، أو حماية المتعاملين معها من الخسائر ، وهناك نوعين من الاحتياجات : احتياجات اختيارية و أخرى إجبارية، ويتم تكوينها بناء على تشريع أو قانون أو أحيانا ينص قانون الضرائب على إعطاء إعفاءات أو تخفيضات من التزامات الضرائب إذا تم تكوين نوعا من أنواع الاحتياجات فوجد مثل هذه الاحتياطات تعتبر معلومات تعتبر معلومات يمكن أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرار.[4]

4

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 19، ص26.

[2] شعيب شنوف، مرجع سابق، ص81.

[3] خالد جمال الجعارات ، مرجع سابق ،ص126.

[4] يوسف محمود جربوع ، سالم عبد الله حلس ، مرجع سابق ، ص94.

4 - المسحوبات الشخصية: تتمثل في مقدار الأرباح التي يسحبها الملاك لتغطية حاجاتهم من مصروفاتهم الشخصية والتي من الضروري تميزها عن مصروفات المؤسسة.[1]

قائمة المكاسب والخسائر المعترف بها: وتعرض هذه القائمة كقائمة بديلة عن قائمة التغيرات في حقوق الملكية، وتمثل جزاءا منها وتتضمن المكاسب والخسائر التي تتم الإعتراف بها في قائمة الدخل، ولكن يتم الإعتراف بها في حقوق الملكية، وتتضمن البنود التالية من بنود قائمة التغيرات في حقوق الملكية:

- ربح أو خسارة الفترة وفقا لما تتضمنه قائمة الدخل.

-كل بند من بنود الدخل أو المصروفات خلال الفترة التي تم الإعتراف به مباشرة في حقوق الملكية، وا ٍجمالي هذه البنود.

- إجمالي الدخل والمصروفات عن الفترة المسحوبة كمجموع للبندين السابقين، موضحة بشكل منفصل القيم الإجمالية المرتبطة بأصحاب حقوق الملكية للمؤسسة الأم وبحقوق الأقلية.

- آثار التغيرات في السياسات المحاسبية، وتصحيح الأخطاء إستنادا للمعيار الثامن وذلك لكل بند من بنود حقوق الملكية.

الفرع الثالث: شكل قائمة التغير الأموال الخاصة (حقوق الملكية)

الجدول رقم - 09 - يوضح جدول تغير في الأموال الخاصة

تغييرات الاموال الخاصة	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الإحتياطات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N- 2						
تغيير الطريقة المحاسبية **تصحيح الأخطاء الهامة** **إعادة تقييم التثبيتات** **الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج** **الحصص المدفوعة** **زيادة رأس المال** **صافي نتيجة السنة المالية**						
الرصيد في 31 ديسمبر N- 1						

[1] هادي رضا الصفار، مرجع سابق، ص406.

تغيير الطريقة المحاسبية						
تصحيح الأخطاء الهامة						
إعادة تقييم التثبيتات						
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج						
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال						
صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم19، ص37.

المطلب الثاني: ملحق القوائم المالية

الفرع الأول: مفهوم قائمة الملاحظات

تتضمن قائمة الملاحظات على وجه الخصوص القواعد والطرق المحاسبية التي تسمح بفهم الميزانية زيادة على عدة معلومات تكميلية (حيث أن كل معيار دولي يحدد ويعرف مستوى المعلومات الواجب تقديمها في الملحقات).[1]

كما تشتمل قائمة الملاحظات معلومات تخص النقاط الآتية متى كانت هذه المعلومات تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية:[2]

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك الحسابات وإعداد الكشوف المالية (المطابقة للمعايير موضحة وكل مخالفة لها جديرة بالتفسير والتبرير).
- المعلومات المحاسبية الضرورية لشرح أو تكملة الميزانية وحساب النتائج.[3]
- إيضاحات تخص الشركاء، الأسهم، الوحدات والفروع والشركة الأم، التحويلات ما بين الفروع والشركة الأم.
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية.

هناك مقياسين أساسيان يسمحان بتحديد المعلومات المطلوب إيرادها في الملحق:

- ملائمة المعلومات.
- الأهمية النسبية.

كما يشتمل الملحق على المعلومات الآتية حول القواعد والطرق المحاسبية متى كانت هامة:[4]

---

[1] معتصم دحو، مرجع سابق، ص6.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 19، ص27.

[3] شنوف شعيب، مرجع سابق، ص81.

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 19، ص38.

1 - مدى المطابقة أو عدم المطابقة للمعايير، وكل مخالفة لهذه المعايير يجب تفسيرها وتبريرها.

2 - بيان أنماط التقييم والمطابقة على مختلف أبواب البيانات المالية.

3 - الإشارة إلى طرق التقييم المعتمدة أو الإختيارات المتبعة عندما تكون عدة طرق مقبولة في عملية ما.

4 - تفسيرات لعدم إدراج الحسابات في المحاسبة أو عمليات إعادة الترتيب والتعديل للمعلومات المرقمة الخاصة بالسنة المالية السابقة لجعلها قابلة للمقارنة.

5 - التأثير في نتيجة التدابير الإعفائية الممارسة من أجل الحصول على تخفيضات ضريبية.

6 - بيان ما يحتمل وقوعه من أخطاء هامة مصححة خلال السنة المالية من حيث طبيعتها، تأثيرها في حسابات السنة المالية، وطريقة الإدراج في الحسابات، وإعادة معالجة المعلومات القابلة للمقارنة والخاصة بالسنة المالية السابقة (حساب الفاتورة).

إن القوائم المالية تعد المصدر المهم لتزويد مستخدمي المعلومات المالية بالمعلومات والبيانات المالية التي تمثل جميع جوانب المؤسسة وتصف عملياتها، كما توجد بعض المعلومات والتي تكون في صورة إيضاحات أو ملاحظات التي يجب الإفصاح عنها من أجل فهم القوائم، والتي يتم عرضها في قائمة خاصة تعرف بقائمة الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

وتعتبر الملاحظات المرفقة للقوائم المالية جزاء لا يتجزأ منها، وذلك لأنها تتضمن هوامش وملاحظات وتوضيحات لما تتضمنه القوائم المالية والتي تعتبر ضرورية لفهم القوائم المالية، وبإنتفاء وجودها تعتبر القوائم المالية غامضة ولا يمكن أن تكون أساسا سليما لإتخاذ القرارات برشد وعقلانية.[1]

كما تعتبر: " الملاحظات المدققة بالقوائم المالية جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتعتبر ضرورية لفهم القوائم المالية وأساسا سليما لإتخاذ القرار ات حيث يمكن عرض هذه الملاحظات بأحد الأساليب التالية:[2]

- التفسيرات بين أقواس: مثل قرض السندات (القيمة الإسمية للسند 100 دج بفائدة 50 %) أو وحدة قياس دينار، دولار، ...إلخ.

- الملاحظات الهامشية: " تهدف إلى عرض المعلومات التي يمكن عرضها بصورة كافية في صلب القائمة دون النقص من وضوح القائمة، فيجب أن لا تستخدم هذه الملاحظات الهامشية كبديل للتبويب الصحيح أو التقييم أو الوصف في القوائم المالية، كما يجب تكرار معلومات القوائم "[3]

- الجداول الإضافية، يمكن أن توفر الجداول الإضافية في التقارير المالية الإضافية الحالية يمكن أن تكون مفيدة للمستخدمين، وتتضمن هذه الجداول معلومات مثل تسجيل الأداء عن خمس سنوات للمؤسسة،مثل جدول

[1] خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص143.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص ص 143 -144.

[3] الدون. س. هندريكس، مرجع سابق، ص787.

الممتلكات، المنشآت، المعدات الذي يبين تكاليفها التاريخية وا ٍهتلاكها ومجمعات إهتلاكها، وقيمتها الدفترية، وجدول يوضح تحليل المصروفات العمومية والإدارية. [1]

- الحسابات ذات الطبيعة المتعارضة مثل الحسابات المدينة المرهونة لبنك على ذمة قرض منه.
- حسابات التقييم مثل حساب الأصل الغير متداول ومجمع إهتلاكه كحساب مقابل.
- السياسات المحاسبية حيث يتم عرض كافة الأسس والسياسات والقواعد التي تمت المعالجة الإيجابية لها، وأعدت على أساسها القوائم المالية، وتعتبر السياسات المحاسبية هامة لفهم القوائم المالية، وقراءة الأرقام التي تحتويها مثل أسلوب الإهتلاك، أسلوب تقدير تكلفة البضاعة، أسلوب تقدير الإستثمارات المالية.

*** مزايا قائمة الإيضاحات المتممة للقوائم المالية**

تعتبر هذه القائمة تحسينا في عملية إعداد التقارير لأنها تؤدي إلى إفصاح أكثر إكتمالا عن الأحداث المالية والبيانات المالية الملائمة، وتتمثل المزايا الرئيسية التي تحققها هذه القائمة فيما يلي:

- عرض معلومات غير كمية كجانب مكمل للتقارير المالية.
- الإفصاح عن مقدار أكبر من التفاصيل بأكثر مما يعرض في القوائم المالية.

بما أن للإيضاحات المتممة أهمية عند إعداد التقارير المالية إلا أنه يوجد خطر في الإعتماد عليها بدرجة كبيرة كطريقة للإفصاح أو في إستخدامها كالدفاع عن القوائم المالية الرسمية غير الكافية، وهذا ما جعل لها عيوب نذكر منها:

- صعوبة قراءتها وفهمها دون الدراسة معقولة مما يؤدي إلى إحتمال التغاضي عنها.
- تعتبر الأوصاف النصية أكثر صعوبة في إتخاذ القرارات، عند مقارنتها بصعوبة ملخصات البيانات الكمية في القوائم المالية.
- نظرا للتعقيدات المتزايدة لمؤسسات الأعمال، تزيد خطورة الإستخدام الزائد للإيضاحات المتممة لو تم التطوير الصحيح للمبادئ التي تستوعب العلاقات والأحداث الجديدة في القوائم المالية ذاتها. [2]

الفرع الثاني: المعلومات التي يفصح عنها في قائمة الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

توجد ثلاث أنواع أساسية من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، تتمثل هذه الأنواع في:

النوع الأول: ويقدم هذا النوع الإيضاحات المحاسبية المتبعة لإعداد القوائم المالية للمؤسسة مثل:
الإعتراف بالإيراد، تقييم المخزون، تقييم الإستثمارات المالية.

النوع الثاني: ويقدم هذا النوع أي معلومات تفصيلية تكون لازمة لتفسير أحد بنود القوائم المالية، فهناك بعض البنود تحتاج فهمها إلى وصف مطول نسبيا لا يتم إظهاره في صلب القوائم المالية نفسها.

[1] هيني فان جريونتج، مرجع سابق، ص32.

[2] الدون . س. هندريكس، مرجع سابق، ص788.

النوع الثالث: يقدم إفصاحات مالية إضافية عن البنود التي يتم التقرير عنها في القوائم المالية.[1]

* ويشترط المعيار المحاسبي الدولي الأول عرض إيضاحات متممة للقوائم المالية بحيث:[2]

- تعرض معلومات عن أساس إعداد القوائم المالية، والسياسات المحاسبية المتبعة.

- تفصح عن المعلومات المطلوبة من جانب IFRS غير المعروضة في صلب قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل أو قائمة التغيرات في حقوق الملكية أو قائمة التدفقات النقدية.

- توفير معلومات إضافية غير مذكورة في صلب قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل أو قائمة التغيرات في حقوق الملكية أو قائمة التدفقات النقدية، ولكنها وثيقة الصلة لفهم أي منها.

وعادة يتم عرض الإيضاحات بالترتيب التالي، وذلك بهدف مساعدة المستخدمين على فهم القوائم المالية ومقارنتها بالقوائم المالية للمؤسسات الأخرى:

- عبارة الإلتزام بما جاء في معايير التقارير المالية الدولية.

- ملخص السياسات المحاسبية المطبقة.

- معلومات مؤيدة للبنود المعروضة في صلب قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل أو قائمة التغيرات في حقوق الملكية أو قائمة التدفقات النقدية، وذلك بالترتيب المعروفة به كل قائمة وكل بند.

- إفصاحات أخرى وتشمل:

* الإلتزامات المتداولة والإرتباطات التعاقدية غير المعترف بها.

* الإفصاحات غير المالية مثل أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية للمؤسسة.

" ويمثل هذا الترتيب المعتاد للإيضاحات، إلا أنه في بعض الظروف قد يكون ضروريا أو مرغوبا تغيير بنود معينة ضمن الإيضاحات ".[3]

الإيضاحات الأخرى: يتطلب الإفصاح عن ما يلي:

- الإفصاح عن المعلومات التالية إذا لم يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية:

* بلد ومقر المؤسسة.

* عنوان مكتب المؤسسة المسجل أو مكان الأعمال الرئيسية.

* وصف لعمليات المؤسسة ونشاطاتها الرئيسية.

* إسم المؤسسة الأم أو الإسم المحتمل لها إذا كانت جزء من المجموعة.

* بيانات عما تعتبره المؤسسة رأس مال.

* فيما إذا إلتزمت المؤسسة بأي متطلبات لرأس المال.

---

[1] طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص256.

[2] المرجع نفسه، ص256

[3] المرجع نفسه، ص347.

* إذا لم تلتزم المؤسسة بذلك يتم الإفصاح عن نتائج عدم الإلتزام.

- الإفصاح عن التوزيعات وتشمل:

* التوزيعات التي تم الإعتراف بها لتوزيعها على أصحاب الملكية خلال الفترة.

* القيمة التي سيتم توزيعها لكل سهم.

- الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة: الطرف ذو العلاقة هو طرف له علاقة بتأثير أو السيطرة على قرارات المؤسسة كالمؤسسة الزميلة أو التابعة أو المؤسسة الأم، وكذلك العلاقات المختلفة التي نص عليها المعيار بأنها إذا وجدت بين المؤسسات فتعتبر المؤسسات ذات العلاقة.

-المعلومات المقارنة: فقد تضمن المعيار الأول وجوب عرض قوائم مالية مقارنة عن سنة و حدة، لذلك تقوم كثير من المؤسسات بعرض معلومات مقارنة مختارة لسنوات سابقة يمكن أن تؤدي إلى ترشيد القرارات المتخذة.[1]

الفرع الثالث: المعلومات الأخرى التي يفصح عنها في القوائم المالية أو في قائمة الإيضاحات

هناك بعض البنود يتم الإفصاح عنها إما في كل قائمة مالية من القوائم الأربعة أو في قائمة الإيضاحات المتممة لهذه القوائم المالية.

1 - المعلومات الأخرى التي يتم الإفصاح عنها في قائمة الدخل أو في قائمة الإيضاحات:[2]

- تحليل المصروفات ويبني على طبيعة أو وظيفة المصروف.

- في حالة تبويب المصروف على أساس وظيفته، فإنه يتم الإفصاح عن مايلي:

* عبء الإهتلاك للأصول الملموسة.

* عبء الإستهلاك للأصول غير الملموسة.

*مصروف منافع العاملين.

* التوزيعات المعلن عنها ونصيب السهم الواحد منها.

* البنود غير العادية.

2 - المعلومات الأخرى التي يتم الإفصاح عنها في قائمة التغيرات في حقوق الملكية أو في قائمة الإيضاحات: وتتمثل في:[3]

* معاملات رأس المال مع الملاك وتوزيعات الأرباح لهم.

* تسويات أرصدة الأرباح أو الخسائر المتراكمة في بداية ونهاية السنة.

* تسويات القيمة العادلة لكل فئة من حقوق الملكية، علاوة الأسهم وأي إحتياطي في في بداية ونهاية الفترة.

[1] خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص146.
[2] طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص225.
[3] هيني فان جريونتج، مرجع سابق، ص31.

3 - المعلومات الأخرى التي يتم الإفصاح عنها في قائمة التدفقات النقدية أو في قائمة الإيضاحات:

فيجب على المؤسسات أن تقدم إفصاحات إضافية هامة ترتبط بقائمة التدفقات النقدية وهي:

* **أنشطة الإستثمار أو أنشطة التمويل غير النقدية:** وهي عمليات لا تأثر على التدفق النقدي ولكنها يجب أن ترد كملحق لإضافي لقائمة التدفقات النقدية .

فهناك بعض الصفقات الهامة لأنشطة الإستثمار والتمويل لكن ليس له تأثير على التدفقات النقدية مثل شراء عقار مقابل ديون طويلة الأجل ,وعلى الرغم أن هذه العملية لا تتسبب في تدفق نقدي داخل أو خارج المؤسسة ,فإنه لابد من إفصاحات مطلوبة لهذه الصفقة .

***معلومات إضافية للتدفق النقدي:**[1] فبعض المعايير تتطلب أن تقوم المؤسسة التي تستخدم الطريق غير المباشرة في عرض التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل ,أن تقدم ما يلي:

-المدفوعات النقدية للفائدة.

-المدفوعات النقدية لضرائب الدخل.

تعتبر قائمة الإيضاحات من القوائم المالية التي تساعد على فهمها أكثر وتوفير معلومات أخرى تكون في شكل ملاحظات وهوامش وتوضيحات لما تتضمنه هذه القوائم المالية,كما تستخدم هذه الإيضاحات أيضا لعرض البيانات الكمية التفصيلي التي لا تعتبر مهمة بدرجة تسمح بإدراجها في صلب القائمة ولكنها تكون في شكل جداول ملحقة.

يتم إعداد القوائم المالية وفقا لنفس المعلومات الأساسية بالعمليات التي تقوم بها المؤسسة وكل قائمة تعرض رؤية مختلفة للمؤسسة ,فلا يجب النظر إلى هذه القوائم على أنها بدائل لبعضها البعض لأنها تمثل وسائل مختلفة للنظر للأنشطة المالية التي تقوم بها كل مؤسسة ’ولانه يتم إعداد هذه القوائم بناءا على نفس المعلومات ,فإنها تترابط مع بعضها البعض على نحو وثيق ’ومنه فإنه هناك ترابط قوي بين هذه القوائم المالية الأساسية التي تعدها المؤسسة من أجل توفير المعلومات اللازمة الدقيقة والموثوقة للأطراف المهتمة بها سواء أطراف داخلية أو خارجية من اجل إتخاذ القرارات المختلفة.

[1] طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص347.

الفرع الرابع: شكل الملاحق[1]

جدول رقم -10 - تطور التثبيتات وأصول مالية غير جارية

الفصول والاقسام	الملاحظات	القيمة الإجمالية عند إفتتاح السنة المالية	زيادات السنة المالية	إنخفاضات السنة المالية	القيمة الإجمالية عند إقفال السنة المالية
التثبيتات المعنوية التثبيتات العينية المساهمات الأصول المالية الأخرى غير الجارية					

- يجب أن يفصل كل فصل حسب مدونة الأقسام الواردة في الميزانية على الأقل.

- يسمح عمود الملاحظة ببيان المعلومات التكميلية المذكورة في الملحق عن طريق الإحالة إليها والتي تخص عنوان (تغيرات ناتجة عن تجميع مؤسسات، طريقة التقييم).

- يجزأ عمود الإرتفاع (الزيادة) عند الضرورة إلى إقتناءات، إسهامات، إنشاءات.

- يجزأ عمود الإنخفاض عند اللزوم إلى عمليات "بيع"، "عمليات إنفصال"، "عمليات الوضع خارج الخدمة".

جدول رقم -11 - يبين جدول الإهتلاكات

العناوين والابواب	ملاحظات	إهتلاكات مجمعة في بداية السنة المالية	زيادات مخصصات السنة المالية	إنخفاضات العناصر الخارجية	إهتلاكات مجمعة في آخر السنة المالية
GOOD WILL القيم الثابتة غير المادية القيم الثابتة المادية مساهمات الأصول الأخرى غير الجارية					

1 - يجب أن يفصل على الأقل كل عنوان حسب مدونة الأبواب الواردة في الميزانية.

2 - يسمح عمود " الملاحظات " بتبيان المعلومات المكملة والتي تخص: مدة الإستعمال، نسبة الإهتلاك المستعملة، تغيير نسب الإهتلاك.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 19، ص ص 41 -42.

جدول رقم -12 - جدول خسائر القيمة في القيم الثابتة والأصول الأخرى غير الجارية

الفصول والاقسام	ملاحظات	سائر القيمة المجمعة في بداية السنة المالية	إرتفاعات خسائر القيمة خلال السنة المالية	إسترجاعات في خسائر القيمة	خسائر القيمة المجمعة في نهاية السنة المالية
GOOD WILL التثبيتات المعنوية التثبيتات العينية المساهمات الأصول المالية الأخرى غير الجارية					

- يجب أن يفصل كل فصل حسب مدونة الأقسام الواردة في الميزانية.

- يسمح عمود " الملاحظات " بتبيان المعلومات المكملة.

الجدول رقم -13 – يبين جدول المساهمات (فروع وكيانات مشاركة)

الفروع والكيانات المشاركة	ملاحظات	رؤوس الأموال الخاصة	رأس المال	قسط رأس المال المختار (%)	نتيجة السنة المالية الاخيرة	القروض والتطبيقات الممنوحة	الحصص المقبوضة	القيمة المحاسبية للسندات المختارة
الفروع الكيان أ الكيان ب الكيانات المشاركة الكيان 1 الكيان 2								

الجدول رقم -14- يبين جدول المؤونات

الفصول والاقسام	ملاحظات	الأرصدة المجمعة في بداية السنة المالية	مخصصات السنة المالية	إسترجاعات السنة المالية	الأرصدة المجمعة في نهاية السنة المالية
مؤونات الخصوم المالية غير الجارية مؤونات للمعاشات والواجبات المماثلة مؤونات للضرائب مؤونات للمنازعات					
المجموع					
مؤونات خصوم مالية جارية مؤونات للمعاشات والواجبات المماثلة مؤونات أخرى ترتبط بالمستخدمين مؤونات للضرائب					
المجموع					

جدول رقم -15- يبين كشف إستحقاقات الحسابات الدائنة والديون عند إقفال السنة المالية

الفصول والاقسام	ملاحظات	لمدة عام على الاكثر	مدة أكثر من عام و 5 أعوام على الاكثر	لأكثر من 5 سنوات	المجموع
الحسابات الدائنة القروض الزبائن الضرائب المدينون الآخرون					

المجموع					
الديون الإقتراضات ديون أخرى الموردون الضرائب الدائنون الآخرون					
المجموع					

خلاصة الفصل :

تعتبر القوائم المالية من الوسائل الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة الوحدة، وبالتدقيق فيما ستحققه من نتائج. فبعد ما كان مجموع القوائم في المخطط الوطني المحاسبي PCN سبعة عشرة جدولا، أصبح بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي خمسة قوائم أساسية فقط وهي : الميزانية - جدول حسابات النتائج -جدول تدفقات الخزينة - جدول تغيرات الأموال الخاصة والملحق . وحتى تكون المعلومات المحتواة في هذه القوائم ذات خصائص نوعية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار التوفيق بين التكلفة والعائد، بحيث يجب أن تكون منفعة المعلومات أكبر من تكلفة إعدادها. كما نص القانون الخاص بالنظام المحاسبي المالي على أنه يجب أن تضبط هذه القوائم تحت إشراف مسؤولية مسيري الوحدة أمام المصالح الضريبية.

الفصل الثالث

أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على عرض القوائم المالية

دراسة حالة شركة مطاحن الحاج صالح

-الوادي -

تمهيد:

بعد أن تطرقت في الجانب النظري إلى ماهية النظام المحاسبي المالي والقوائم المالية في ظل التغيرات والتطورات سأحاول تحليل القوائم المالية لتوضيح دور النظام المحاسبي المالي في عرض معلومات مفهومة وواضحة وقابلة للمقارنة ومطابقة للمعايير المحاسبية ذلك بدراسة القوائم المالية لـ "شركة مطاحن الحاج صالح" لإنتاج السميد و الفرينة.

ومن اجل تسهيل الدراسة قمت بتقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: تقديم الشركة وهيكلها التنظيمي.

المبحث الثاني: تقديم القوائم المالية للشركة.

المبحث الثالث: دراسة التغيرات التي طرأت على القوائم المالية

المبحث الأول :تقديم الشركة

للتعرف على شركة مطاحن الحاج صالح سأقوم بإعطاء لمحة عن الشركة وكيفية إنشائها وكل ما يتعلق بنشاطها ثم أستعرض هيكلها التنظيمي.

المطلب الأول: التعريف بالشركة

أولا : النشأة :

تعتبر شركة مطاحن الحاج صالح واحدة من الشركات العديدة المتواجدة على التراب الوطني والولائي وقد أنشأت بتاريخ : 2009/01/01 وهي شركة ذات مسؤولية محدودة حيث حدد رأس مال الشركة بمبلغ 500000دج قسم إلى 500 حصة اجتماعية بقيمة اسمية 1000 دج لكل واحدة سددت قيمتها كاملة ووزعت على الشركاء بنسب مساهمة لكل منهم كما يلي :

- الشريك الأول: 100 حصة.
- الشريك الثاني: 100 حصة.
- الشريك الثالث: 100 حصة.
- الشريك الرابع: 50 حصة.
- الشريك الخامس: 50 حصة.
- الشريك السادس: 50 حصة.
- الشريك السابع: 50 حصة.

ثانيا : مقر الشركة ونوع نشاطها:

تقع شركة مطاحن الحاج صالح في بلدية حساني عبد الكريم بمحاذاة الطريق الوطني رقم 16 وتبلغ مساحتها 20000م^2 (200×100م).

أما عن نشاط المؤسسة فيتمثل في إنتاج مادتي السميدو الفرينة.

ثالثا: الوسائل المادية للشركة:

تمتلك مطاحن الحاج صالح العديد من الآلات التي تستخدمها في نشاطها نذكر منها:

- عتاد إنتاج السميد
- عتاد إنتاج الفرينة
- جرار
- شاحنة تجر مقطورة
- الجسر الوازن
- محول كهربائي
- سيارة من نوع (TOYOTA)

رابعا: اليد العاملة للشركة :

تقوم الشركة بتشغيل 22عاملا من بينهم :

- الإطارات (المسير – المحاسب).
- رئيس الورشة.
- المستخدمين (عمال الورشة – السائقين - الحارس).

خامسا : زبائن الشركة:

تتعامل الشركة مع:

- تجار الجملة
- تجار التجزئة
- المخابر

المطلب الثاني: تحليل دورة الاستغلال الأساسية للشركة

إن المؤسسة التي نحن بصدد تحليلها مؤسسة إنتاجية ،بحيث تقوم بإنتاج منتوج ملموس والمتمثل في الدقيق ولواحقه، وتتجزأ دورة الاستغلال إلى عدة مراحل وهى كما يلي:

1 - مرحلة الإمداد:

تحتل هذه المرحلة مقدمة النشاط مقدمة النشاط لكونها تتمثل في مرحلة التي تتزود فيها الشركة بالمادة الأولية ،والمادة الأولية التي تعتمد عليها المؤسسة في إنتاجها متمثلة في القمح اللين لإنتاج منتج أساسي وهو الدقيق (الفرينة) باستعمال القمح اللين ، والفضلات المترتبة عن عملية الإنتاج تستعمل في إنتاج منتجات ثانوية، وتقوم الشركة بشراء المواد الأولية من الديوان الوطني للحبوب الجافة الواقع بولاية بسكرة، وتتحمل خلال هذه المرحلة المؤسسة عدة تكاليف متنوعة منها التكاليف المتعلقة بالنقل من مصاريف شحن وتفريغ وتكاليف الوقود...إلخ.

2 - مرحلة التخزين الأولي :

بعد عملية شراء الشركة للكمية التي تحتاجها من القمح تصل الكمية المطلوبة إلى المصنع توزن الشاحنات المحملة بالقمح عند دخولها ،وذلك بواسطة الجسر الوازن وبعد عملية تفريغ القمح من الشاحنات توزن الشاحنات مرة أخري، والفرق بين وزن الشاحنات وهي محملة ووزنها وهي فارغة يمثل وزن الكمية المشتراة من القمح، وبعد عملية وزن القمح تبدأ عملية تخزين القمح ،ومخازن الشركة عبارة عن مطامير ،وتعتبر هذه مرحلة التخزين الأولي.

3 - مرحلة الإنتاج:

وهذه المرحلة هي محور وضيفة الاستغلال للشركة، ويتخلل هذه المرحلة عدة مراحل وهي كما يلي:

- **مرحلة تصفية وتنقية القمح من الغبار وفصل البذور عنه :**

وتتم هذه العملية بتنقية القمح من الشوائب مثل الحصى والخشب والأتربة والغبار والبذور الأخرى، وتكون هذه المرحلة عن طريق آلات خاصة بالتنقية .

- **مرحلة التبليل:**

يتم تبليل وغسل القمح الصلب بالماء النظيف ولهذه العملية أهمية تتجلى في جعل قشور القمح تنفر عن البذور ومن ثم الفصل بينهما أثناء عملية الطحن .

- **مرحلة التجفيف :**

بعد عملية تبليل القمح يقوم العمال بتجفيفه عن طريق الآلات الخاصة بذلك .

- **فترة الراحة :**

بعد عملية التجفيف يتم تخزين القمح للراحة لمدة 24 ساعة في حافظات .

- **مرحلة الطحن**:

وهي أهم مرحلة من مراحل الإنتاج بحيث تعتبر جميع المراحل السابقة مراحل تهيئة لهذه المرحلة،وتتجزأ عملية الطحن إلى ما يلي:

- عملية الطحن الأولى: وفيها يتم تفريغ القمح في قمع آلة الطحن الأولى والتي تقوم بتقشير وتكسير القمح، ويستخرج في هذه المرحلة أول منتوج والمتمثل في النخالة ، وهي عبارة عن منتوج عرضي(ثانوي)متمثل في القشور الناتج عن عملية التقشير والتكسير التي يتعرض لها القمح، وباقي القمح يمر إلى عملية الطحن الثانية .
- عملية الطحن الثانية : يتم تفريغ القمح الباقي من عملية الطحن الأولى إلى قمع آلة الطحن الثانية والتي يتم فيها سحق القمح وطحنه ويستخرج من هذه العملية منتوج ثاوي جديد والمتمثل في النخالة الرقيقة (الممتازة).

- **مرحلة الغربلة:** بعد عملية الطحن الثانية للقمح يمر بمجموعة من الغرابيل ،وكل غربال خاص بنوعية معينة من المنتوج ،على حسب نوعية المنتوج المراد استخراجه – سميد ممتاز– سميد عادي – سميد رطب أما بقايا الغربلة تستغل لإنتاج الأعلاف.
- **مرحلة التعبئة والوزن والتغليف:** يتم في هذه المرحلة تعبئة السميد التام الصنع في أكياس ذات أحجام وأوزان مختلفة (50/ 25 / 10 كلغ) ، بعد ذلك تتم عملية خياطة هذه الأكياس عن طريق آلة خاصة بالخياطة للحفاظ على محتواها،وبهذا تكون قد انتهت مرحلة الإنتاج ،ونكون قد تحصلنا على منتجات تامة الصنع.

4 - مرحلة التخزين البعدي:

بعد عملية الانتهاء من الإنتاج وتكون المنتوجات قد أصبحت جاهزة لعملية التسويق،تنقل المنتوجات إلى المخازن استعدادا لعملية توزيعها، وتتكون عملية التخزين مؤقتة أي لمدة قصيرة، وهذا لأن كل ما تنتجه المؤسسة مباع مسبقا ،وبالتالي فإن الشركة لا تتحمل أعباء كبيرة من جراء عملية التخزين .

5 - مرحلة البيع والتوزيع:

تتمثل هذه المرحلة في المرحلة التسويقية وهي أهم مرحلة علي الإطلاق حيث يتوقف نجاح المراحل السابقة على نجاح هذه المرحلة، وبالنسبة لشركة منقر فإن بيع المنتوجات مضمون، لأن كل ما ينتج يباع، وبالتالي لا يوجد مشكل للمؤسسة في بيع منتجاتها.

وتقوم المؤسسة ببيع متوجاتها من خلال عدة مراكز توزيع تابعة لها وتعمل بالتنسيق معها وهي كما ذكر ت سابقا:

- مركز إليزي.
- مركز تقرت.
- مركز جانت.
- مركز تيميمون.
- مركز الوادي.
- مجموعة من العملاء المعتمدين.

6 - مرحلة تحصيل المبيعات:

من خلال ما فهمته من المسؤول المعني بالمبيعات فإن المؤسسة تبيع بالدفع الفوري وتبيع أيضا بالأجل حسب الاتفاق المبرم بين الطرفين.

الشكل رقم (04) : مراحل الإنتاج

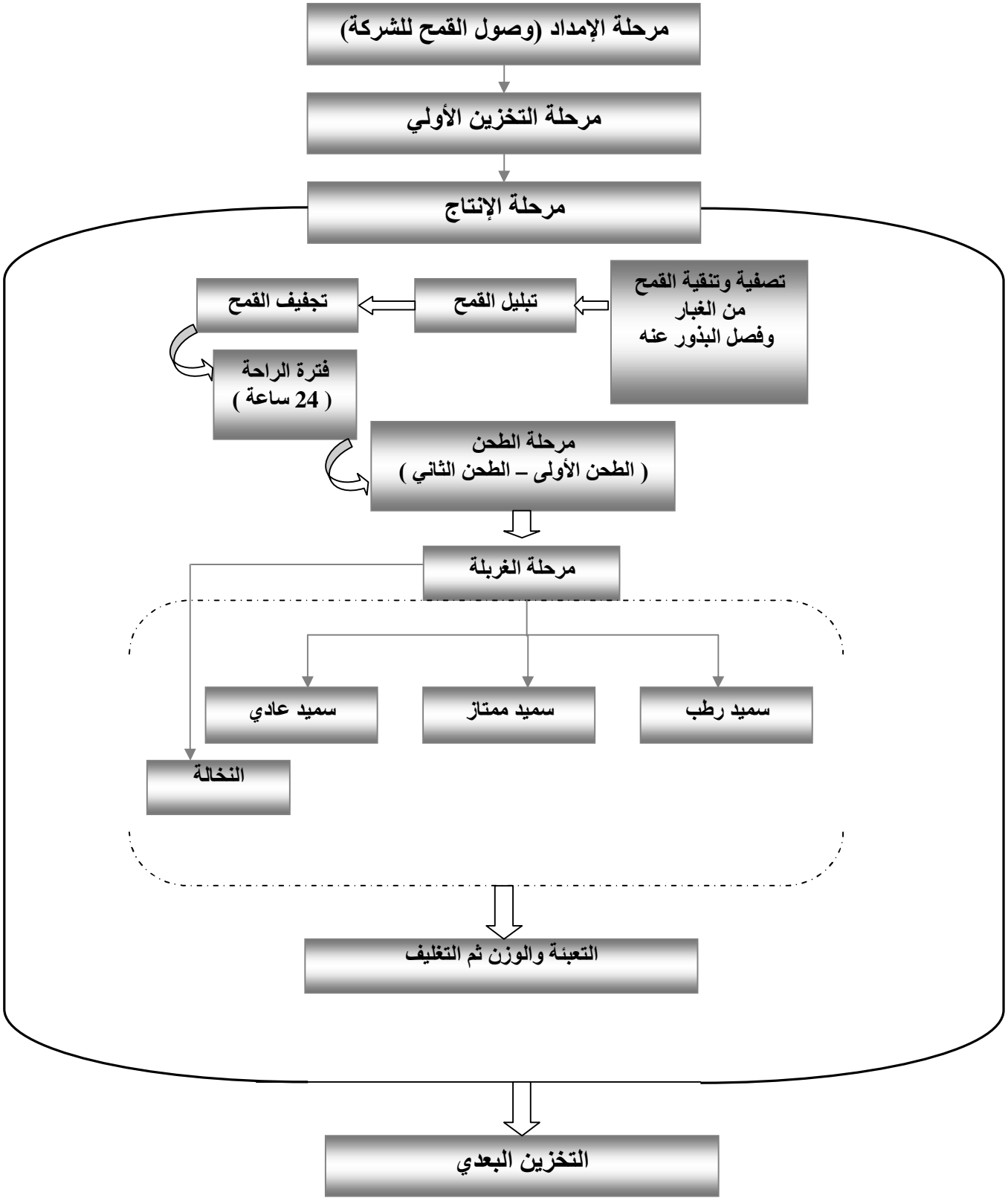

المصدر : من إعداد الطالب.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للشركة:

الهيكل التنظيمي هو عبارة عن وسيلة أو تقنية تساعد في تقسيم العمل والترتيب السلمي والإداري من حيث تباين مصالح و أقسام الوحدة .

ولأن شركة " مطاحن الحاج صالح " حديثة النشأة لم يتم وضع هيكل تنظيمي لها والذي يقوم بالمساعدة في عدم تداخل الأوامر واستقبالها، وعدم تداخل المصالح والوظائف بين الأقسام ووحدات الشركة، كما لا يتسم الهيكل التنظيمي للشركة بالوسع الأفقي المعروف في الشركات و المؤسسات الكبرى، حيث أن الأقسام الموجودة فيها قد تقوم بمهام عديدة تحت نفس القسم ومن خلال المعاينة والمعلومات التي قدمت لي أثناء قيامي بالدراسة الميدانية للشركة أستطيع إعداد هيكل تنظيمي تقريبي لها، وذلك لأخذ فكرة عامة عن الشركة كما هو موضح في الشكل الآتي :

الشكل رقم (05): يبين الهيكل التنظيمي للشركة

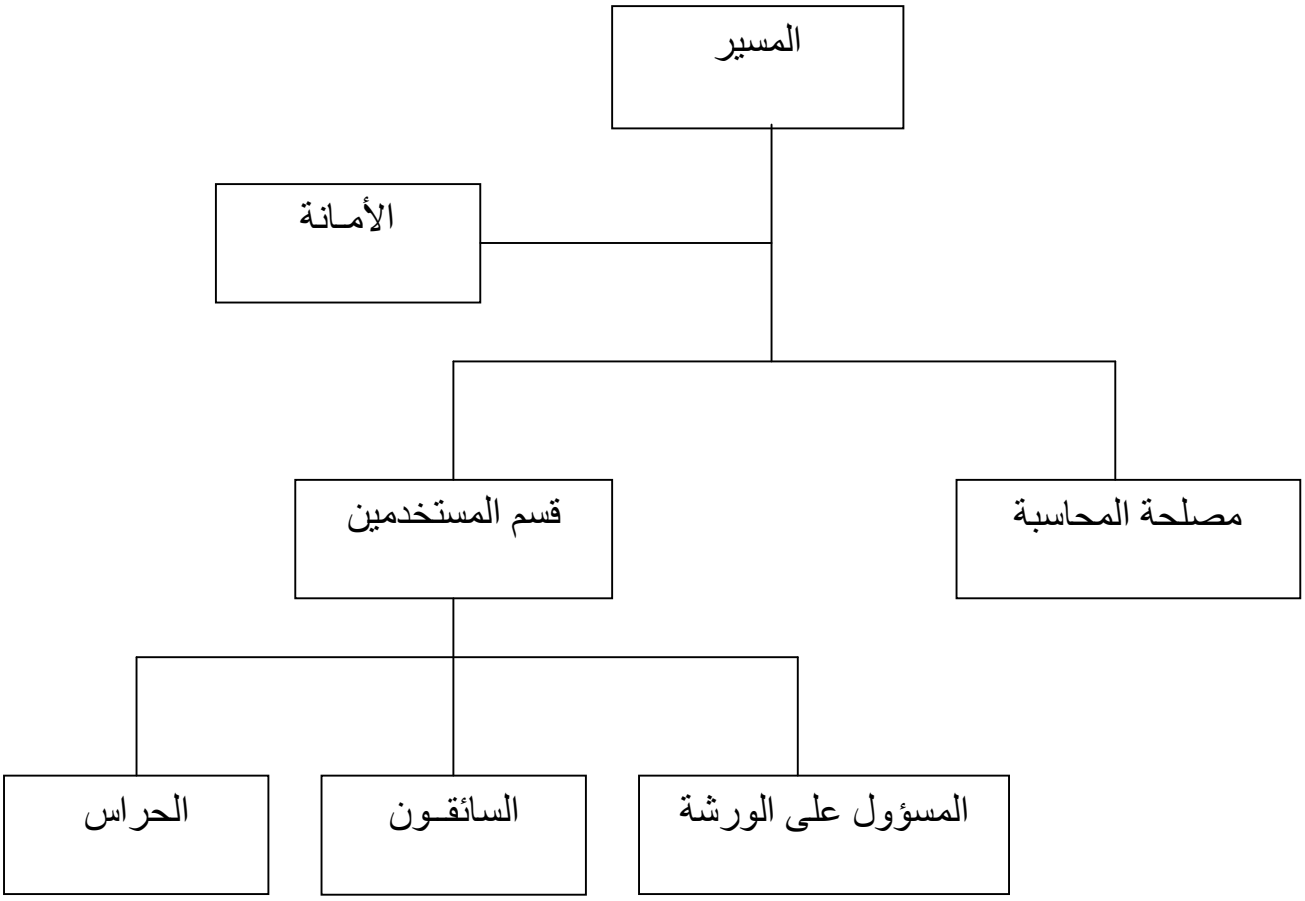

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى الوثائق الإدارية للشركة

وسأحـاول فيما يلي التعرف على المهام المخولة لأعضاء ومصالح الشـركة:

1 - المسير:

ويتمثل دوره في الإشراف العام على الشركة وتسييرها وذلك من خلال التنسيق بين المصالح والأقسام، والمحافظة على السير الحسن والسهر على سيرورة العملية الإنتاجية، هو المكلف بإمضاء الوثائق الإدارية والإشراف على صفقات البيع والشراء، أيضا توقيع الصكوك الخاصة بأموال الشركة، كما يقوم بعمليات مراقبة ميدانية ودورية لمصالح الشركة بهدف مراقبة نشاطها.

2 - الأمانة:

السكرتير يقوم بإستقبال جميع المعلومات من المصالح المختلفة داخل الشركة وكذلك المتعاملين مع الشركة من المحيط الخارجي وتسليمها للمسير، كما يقوم كذلك بإيصال جميع الأوامر والتعليمات الصادرة عن المسيروا إبلاغها للجهة المرسل إليها، وتحتفظ الأمانة بجميع الأوراق والوثائق الخاصة بالتسيير.

3 - مصلحة المالية والمحاسبة:

تعتبر هذه المصلحة العمود الفقري للشركة، حيث أنها تحتوي على جميع المعلومات المعطاة من قبل المصالح الأخرى، وهي المطالبة بإعداد الميزانية السنوية للشركة كما تقوم بوضع السياسة العملية والمالية حسب الخطط وا ٍستر اتيجيات الشركة المحددة من قبلها، كما تقوم أيضا بالإشراف على تسيير مجموعة المصادر المالية حسب محيط الشركة، وتحقيق ضمان احترام اللوائح والقوانين والسهر على تطبيقها في المجال المالي بالإضافة إلى التأكد من تسييرها استعمالها بطريق تضمن أحسن تشغيل وأوفر مردودية لكفالة موارد الشركة.

وتتلخص مهمتها في مايلي:

- استقبال الوثائق الخاصة بدفع الحسابات البنكية للمؤسسة.
- مراجعة الحسابات المقدمة من طرف كل مصلحة.
- عملية التسديد وتحصيل الفواتير المختلفة الخاصة بعملية الشراء والبيع.
- العمل على إعداد التقارير الخاصة بنشاط المؤسسة.
- تنظيم وترتيب مختلف الوثائق المحاسبية (فواتير – إيصالات الاستلام).
- إعداد رواتب العمال والإداريين.
- ضبط جدول حسابات النتائج والميزانية الختامية وكشوف الأجور.

1) قسم المستخدمين:

يتضمن هذا القسم كل من المسؤول عن الورشة والسائقين والحراس كما يحتوي على جميع ملفات العمال ويوضح واجباتهم ومهامهم وحقوقهم وتسلم لكل عامل أجرة في آخر كل شهر.

المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية للشركة

المطلب الأول: قائمة الميزانية

جدول رقم -16 - ميزانية السنة المالية المقفلة في 2010/12/31

الميزانية أصول

الأصول	إجمالي 2010	إهتلاك رصيد2010	صافي 2010	صافي 2009
أصول غير جارية				
فارق الإقتناء - المنتوج الإيجابي أو السلبي				
تثبيتات معنوية				
تثبيتات عينية				
أراضي				
مباني				
تثبيتات عينية أخرى	159489906	15694323	143795582	116812911
تثبيتات ممنوح إمتيازها				
تثبيتات يجري إنجازها				
تثبيتات مالية				
سندات موضوعة موضع معادلة				
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها				
مساهمات أخرى مثبتة				
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية				
ضرائب مؤجلة على الأصل				
مجموع الأصول غير الجارية	159489906	15694323	143795582	116812911
أصول جارية				
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	29334185		29334185	
حسابات دائنة وا إستخدامات مماثلة				
الزبائن	6757504		6757504	
المدينون الآخرون	12950421		12950421	273546
الضرائب وما شابهها				
حسابات دائنة أخرى إستخدمات مماثلة				
الموجودات وما شابهها				

الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى				
الخزينة	2204755		2204755	10173544
مجموع الأصول الجارية	51246866		51246866	10447090
المجموع العام للأصول	210736772	15694323	195042449	127260001

الميزانية خصوم

الخصوم	**2010**	**2009**
رؤوس الأموال الخاصة		
رأس مال تم إصداره	10000000	10000000
رأس مال غير مستعان به		
علاوات وا إحتياطات – إحتياطات مدمجة (1)		
فوارق إعادة التقييم		
فارق المعادلة (1)		
نتيجة الصافية/ (نتيجة صافية حصة المجمع(1))	8971888	- 3780495
رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد	- 3780495	
حصة الشركة المدمجة (1)		
حصة ذوي الأقلية		
المجموع	15191392	6219504
الخصوم غير الجارية		
قروض وديون مالية	108000000	110990000
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)		
ديون أخرى غير جارية		
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا		
مجموع الخصوم غير الجارية (2)	108000000	110990000
الخصوم الجارية		
موردون وحسابات ملحقة	20316787	
ضرائب	595054	
ديون أخرى	50939215	10050497
خزينة سلبية		
مجموع الخصوم الجارية	71851057	10050497
مجموع عام للخصوم	195042449	127260001

- تتكون الميزانية في المخطط المحاسبي من 5 أصناف، ثلاثة أصناف في الأصول هي الاستثمارات، المخزونات، الحقوق، وصنفين في الخصوم هما الأموال الخاصة والديون، بينما في النظام المحاسبي المالي قسمت الأصول إلى أصول غير جارية وأصول جارية، أما جانب الخصوم فقسم إلى: رؤوس الأموال الخاصة، الخصوم غير الجارية، والخصوم الجارية.

- عناصر الأصول في الميزانية المحاسبية في المخطط المحاسبي كانت تقيم بالقيمة التاريخية أي بالقيمة التي تم الحصول بها عليها، بينما في الميزانية المالية للنظام المحاسبي المالي تقييم الأصول هو تقييم إقتصادي وتقديري حيث يمكن إعادة تقييم عناصر الأصول بالقيمة الحقيقية (القيمة العادلة).

- التصنيف في الميزانية هو حسب الدوري وغير الدوري أما التصنيف الذي كان في المخطط المحاسبي الوطني pcn هو التصنيف في الأصول حسب درجة السيولة وفي الخصوم حسب درجة الإستحقاقية، وهو ما يجعل المؤسسة تجد نفسها مضطرة لإعداد القوائم المالية بتوزيع أرصدة بعض الحسابات بين الأصول غير الدورية والأصول الدورية ونفس الشيء بالنسبة للخصوم.

- يظهر في الخزينة حسب النظام المحاسبي المالي العناصر السائلة وشبه السائلة كالتوظيفات المالية قصيرة الأجل، القيم المنقولة للتوظيف...إلخ، عكس المخطط الذي كانت الخزينة فيه لا تضم سوى العناصر السائلة فقط.

- حسب المعيار IAS 1 فإنه لا يشير إلى نموذج العرض غير أنه يلزم بتقديم على الأقل فترة للمقارنة وهو ما نجده في النظام المحاسبي المالي الذي يعتمد على السنة N و N -1 وهو الشيء الذي يسمح لمتخذي القرار بعملية المقارنة واستنتاج منحنى الأعمال في المؤسسة..

- إعتماد الشكل الجديد في عرض القوائم المالية أعطى أكثر مصداقية لقائمة الميزانية حيث أن النظام المحاسبي المالي يفرض على الشركة إظهار جميع البنود التي أقرتها معايير المحاسبة الدولية وأوجبت عرضها في صلب الميزانية والمتمثلة في: الأصول الثابتة، الاستثمارات العقارية، الأصول غير ملموسة، الأصول المالية (بخلاف المبالغ الموضحة أعلاه)، المخزون، العملاء والمدينون المتنوعون، النقدية وما في حكمها، الموردين والدائنون المتنوعون، الأصول والالتزامات الضريبية وفق ما يتطلب ذلك المعيار محاسبي دولي رقم (12) ضرائب الدخل، المخصصات، الالتزامات المالية، الضرائب المؤجلة وفق ما يتطلب ذلك المعيار محاسبي دولي رقم (12) ضرائب الدخل، حقوق الأقلية المدرجة ضمن حقوق الملكية، رأس المال المصدر والاحتياطات المتعلقة بمساهمي شركة الأم.

- إن قائمة الميزانية للشركة والمعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي تظهر إسم المنشأة بالضبط كما هو وارد في الوثيقة القانونية التي أوجدتها ، كما يعكس الاسم أيضا بوضوح الوضع القانوني للمنشأة من خلال الإختصار sarl (شركة ذات المسؤولية المحدودة) إضافة لعنوان القائمة المالية بوجه عامو هو الميزانية (bilan actif، bilan passif) وهي أمور تنص عليها المعايير الحاسبية لعرض القوائم المالية.

المطلب الثاني: قائمة حساب النتائج

جدول رقم -17 - حساب النتائج حسب الطبيعة نشاط: 2010/01/01 إلى 2010/12/31

	2010		2009	
	debit	credit	debit	credit
رقم الأعمال		295827200		
تغيـــر مخزونـــات المنتوجـــات المصـــنعة		19568185		
والمنتجات قيد الصنع				
الإنتاج المثبت				
إعانات الإستغلال				
1 - إنتاج السنة المالية		315395385		
المشتريات المستهلكة				
الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى				
2 - إستهلاك السنة المالية	279990883		1651883	
3 - القيمة المضافة للإستغلال (1 -2)		35404501	1651883	
أعباء المستخدمين	1343715		437475	
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة	843791		2504	
4 - الفائض الإجمالي عن الإستغلال		33216994	2091863	
المنتجات العملياتية الأخرى				
الأعباء العملياتية الأخرى	569933			
المخصصات للإهتلاكات والمؤونات	15694323			
إستئناف عن خسائر القيمة والمؤونات				
5 - النتيجة العملياتية		16952737	2091863	
المنتوجات المالية				
الأعباء المالية	7980849		1688632	
6 - النتيجة المالية	7980849		1688632	
7 - النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)		8971888	3780495	
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية				
الضـرائب المؤجلـة (تغيـرات) حـول النتـائج				

العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية				
8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية العناصر غير العادية – المنتوجات العناصر غير العادية – الأعباء				
9 - النتيجة غير العادية				
10 - النتيجة الصافية للسنة المالية حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية		**8971888**	**3780495**	
11 - النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) ومنها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)				

المصدر: أنظر الملاحق.

- قائمة حساب النتائج لا تتفرق على جدول حسابات النتائج للمخطط الوطني المحاسبي الذي كان معمولا به سابق من حيث أنها جدول يوضح الإيرادات والمصروفات والنتائج.

- تعد قائمة جدول حسابات النتائج حسب النظام الجديد وفق منظورين:

1 - المنظور التقليدي حسب الطبيعة مع إختلاف في مستويات المعالجة كما هو عليه في PCN .

2 - المنظور الجديد حسب الوظيفة، معناه التمييز بين مختلف التكاليف من تكاليف الشراء وتكاليف التوزيع والبيع والتكاليف الإدارية .

- مستويات النتائج التي تظهرها قائمة حساب النتائج أكبر منها في جدول حسابات النتائج في النظام الذي كان يعتمده المخطط الوطني المحاسبي.

- من حيث الشكل فجدول حساب النتيجة هو أكثر تفصيل من ما هو عليه في المخطط المحاسبي الوطني المعمول به سابقا حيث يتطرق إلى كل من إنتاج الدورة، الفائض الإجمالي للاستغلال، النتيجة قبل الاهتلاك وقبل السياسة المالية، يطرح فقط مصاريف المستخدمين والضرائب والرسوم، ولم يطرح المصاريف المالية ولم يضف الإيرادات المالية ولم يطرح مخصصات الإهتلاك كما هو معمول به في حساب النتائج القديم.

- يظهر حساب النتائج أكبر قدر من النتائج مثل إجمالي فائض الاستغلال الذي لا يدخل في حسابه الاهتلاكات والمؤونات التي تأخذ بعين الاعتبار في المستوى الموالي (النتيجة العملياتية)، وكذا المصاريف والإيرادات المالية التي تدخل في حساب النتيجة المالية.

- يحتوي حساب النتائج لشركة مطاحن الحاج صالح على معطيات الدورة الحالية والسابقة، مما يمكن المقارنة واستخلاص النتائج.

- إن عرض حساب النتائج وبهذا الكم من المعلومات أدى إلى إعطاء صورة أكثر وضوحا عن الوضعية المالية للمؤسسة ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح أو العوامل التي أدت إلى حدوث الخسائر، مما يعني القدرة على أخذ القرارات السليمة بشأن المؤسسة سواء من الأطراف الداخلية أو الخارجية.

- يفرق حساب النتيجة بين نتيجة العملياتو النتيجة المالية وهو الأمر الذي لم يكن موجودا في جدول حسابات النتائج في المخطط الوطني المحاسبي.

- تم حساب الضريبة في حساب النتائج على أساس النتيجة العادية ثم إضافة النتيجة العادية إلى الصافي، بينما في جدول حسابات النتائج للمخطط المحاسبي كان يتم فرض الضريبة على مجموع نتيجتي الاستغلال وخارج الاستغلال.

- حسب قائمة حساب النتائج للشركة المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي هناك تمييز بين الربح التشغيلي وصافي الدخل وهو ما تنص عليه المعايير الدولية لعرض القوائم مالية وذلك بسبب وجود مكاسب أو خسارة من العمليات غير المستمرة.

- قائمة الدخل وفقا للنظام المحاسبي المالي تحتوي على جميع العناصر التي تفرضها المعايير الدولية الخاصة بإعداد القائمة وذلك من خلال عرض البنود التالية:

* الإيرادات.
* مصروف الضرائب.
* نتائج أنشطة التشغيل.
* صافي الربح عن الفترة.
* الربح أو الخسارة من الأنشطة العادية.
* البنود غير العادية.
* حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية
* حصة الأقلية.

المطلب الثالث: ملحق القوائم المالية

جدول رقم -18 - يمثل جدول حركة المخزونات

تغييرات الاموال الخاصة	رصيد بداية النشاط	حركة الفترة		رصيد نهاية النشاط
		مدين	دائن	
مخزون بضائع				
مواد ولوازم		267907421	258141421	9766000
تموينات أخرى		3506986	3506986	
سلع قيد الإنجاز				
إنتاج الخدمات الجاري إنجازه				
المخزونات من المنتجات		19568185		19568185
المخزونات المتأتية من التثبيتات				
المخزونات الخارجية				
المجموع		290982592	261648407	29334185

المصدر: أنظر الملاحق.

جدول رقم -19 - يمثل جدول التذبذب في الإنتاج المخزن

جانب مدين	جانب دائن	رصيد نهاية النشاط	
		مدين	دائن
	19568185		19568185

المصدر: أنظر الملاحق.

جدول رقم -20 - يمثل جدول تكاليف المستخدمون، الضرائب، الرسوم والتسديدات المماثلة، خدمات أخرى

العناوين والابواب	مبالغ
خدمات أخرى	
تكاليف التأجير	
دراسات وأبحاث	
التوثيق	
نقل السلع والنقل الجماعي للعاملين	16545000
مصاريف البريد والإتصالات	
الخدمات المصرفية وما شابهها	
الإشتراكات والمستجدات	
1 -المجموع	16545000
تكاليف العمال	
أجور للمستخدمين	**825926**
أجور المستغل الفردي	
الإشتراكات المدفوعة للهيئات الإجتماعية	272496
الأعباء الإجتماعية للمستغل الفردي	
الأعباء الإجتماعية الأخرى	
أعباء المستخدمين الأخرى	245291
2 -المجموع	1343715
الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة	
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة عن الاجور	
الضرائب والرسوم غير المسترجعة عن رقم الأعمال	336291
الضرائب والرسوم الأخرى (خارج الضرائب عن النتائج)	507500
3 -المجموع	843791
المجموع (1+2+3)	**18732506**

المصدر: أنظر الملاحق.

جدول رقم -21 - جدول الاعباء الاخرى ومنتجات العمليات

الفصول والاقسام	المبالغ
الأعباء العملياتية الأخرى	
الأتاوى عن الإمتيازات والبراءات والتراخيص والبرمجيات والقيم المماثلة	
نواقص القيمة عن خروج الأصول المثبتة غير المالية	
أتعاب حضور	
خسائر عن حسابات دائنة غير قابلة للتحصيل	
قسط النتائج عن العمليات المنجزة بصورة مشتركة	
الغرامات والعقوبات والإعانات الممنوحة والهبات والتبرعات	
الأعباء الإستثنائية للتسيير الجاري	
أعباء أخرى للتسيير الجاري	**5699333**
المجموع	**5699333**
منتجات عملياتية أخرى	
الأتاوى عن الإمتيازات والبراءات والتراخيص والبرمجيات والقيم المماثلة	
فوائض القيمة عن مخزونات الأصول المثبتة غبر المالية	
أتعاب الحضور وأتعاب أعضاء الإداريين أو المسير	
أقساط إعانات الإستثمار المحولة لنتيجة السنة المالية	
قسط النتيجة عن العمليات التي تمت بصورة مشتركة	
المدخولات عن الحسابات الدائنة المهتلكة	
المنتوجات الإستثنائية عن عمليات التسيير	
المنتوجات الأخرى للتسيير الجاري	
المجموع	

المصدر: أنظر الملاحق.

جدول رقم -22 - يمثل جدول الإهتلاكات وخسائر القيم

الفصول والاقسام	الإستهلاك المتراكم في بداية النشاط	إستهلاك النشاط	إنخفاض عناصر الخروج	الإستهلاك المتراكم في نهاية النشاط	الإستهلاك الضريبي للنشاط
GOOD WILL التثبيتات المعنوية التثبيتات العينية المساهمات الأصول المالية الأخرى غير الجارية		15694323		15694323	15694323
المجموع		15694323		15694323	15694323

المصدر: أنظر الملاحق.

جدول رقم -23 - يمثل جدول التثبيتات أنشأت أو أكتسبت أثناء النشاط

الفصول والاقسام	المبالغ الإجمالية	خصم tva	المبالغ الصافية
GOOD WILL التثبيتات المعنوية التثبيتات العينية المساهمات الأصول المالية الأخرى غير الجارية	42676995		42676995
المجموع	42676995		42676995

المصدر: أنظر الملاحق.

من خلال الجداول التي قامت المؤسسة بإعدادها يتضح إن مستوى التفصيل له أهمية كبيرة بالنسبة للنظام المحاسبي المالي على عكس ما يلزم المخطط المحاسبي الوطني.

تعتبر هذه الجداول تحسينا في عملية إعداد التقارير لأنها تؤدي إلى إفصاح أكثر إكتمالا عن الأحداث المالية والبيانات المالية الملائمة، وتتمثل المزايا الرئيسية التي تحققها هذه الجداول فيما يلي:

- عرض معلومات غير كمية كجانب مكمل للتقارير المالية.
- الإفصاح عن مقدار أكبر من التفاصيل بأكثر مما يعرض في القوائم المالية.

خلاصة الفصل:

من خلال القوائم المالية للشركة يتضح أن التغييرات التي أدخلها النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية كانت لها آثار إيجابية حيث أن مستوى الوضوح والدقة إرتفع بنسبة كبيرة وذلك من خلال العرض المفصل للقوائم المالية وكذا الشرح الكبير الذي نجده في الملحق، ومع أن التطبيق الكامل لطرق إعداد وعرض القوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي مازال يحتاج لبعض الوقت إلا أنه ومن خلال النتائج الأولية لتطبيق النظام المحاسبي المالي يتضح أن طريقة عرض القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي تغيرت كثيرا عما كانت عليه في المخطط الوطني المحاسبي وأصبحت تلبي متطلبات جل المستخدمين لأنها تحتوي على جميع البنود المنصوص عليها في المعايير المحاسبية الخاصة بعرض القوائم المالية.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال دراستي لهذا الموضوع وجدت أنه بعد قيام الجزائر بأعمال الإصلاح تبنت فكرة معايير المحاسبة الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي، والذي يستجيب لمتطلبات مختلف المتعاملين من مستثمرين ومقترضين وغيرهم، حيث يشكل هذا النظام تغيرا حقيقيا للثقافة المحاسبية المطبقة من طرف المؤسسات الجزائرية نحو معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي IAS / IFRS ، وكذلك يتناول المبادئ والقواعد المحاسبية التي أتت بها معايير المحاسبة الدولية خاصة تلك المتعلقة بالقوائم المالية والمبادئ المحاسبية.

وبما أن القوائم المالية ملخص للعمليات والأحداث المالية التي تمت خلال الدورة وتأثيراتها على أصول والتزامات المنشأة وحقوق ملكيتها، وتعتبر أداة مهمة في اتخاذ القرارات المالية، وتتمثل هذه القوائم حسب المعايير المحاسبية الدولية في قائمة المركز المالي(الميزانية)، قائمة الدخل (جدول حساب النتائج)، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية، الملاحظات (الملحق)، فإن النظام المحاسبي المالي قد أقر بهذه القوائم، مما يعني استحداث ثلاث قوائم لم تكن معروفة في المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975 ، و هي قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية والملحق، بينما احتفظ بالميزانية وجدول حسابات النتائج لكن مع بعض الاختلافات حتى تكون موافقة للمعايير المحاسبية الدولية.

إن النظام المحاسبي المالي يهدف إلى جعل القواعد و الممارسات المحاسبية لمؤسساتنا الاقتصادية بصفة خاصة و الاقتصاد الوطنيبصفة عامة تتماشى مع المقاييس و القواعد الدولية المنصوص عليها ضمن معايير المحاسبة الدولية، وعمل هذا النظام على إحداث تغيرات جذرية على المخطط القديم بالرغم من أنها عملية معقدة و مكلفة و أحدثتتغيير كبير ا على ميزانيات المؤسسات الاقتصادية إلا أنها استثمار حقيقي يجعل من الاقتصاد الوطني يساير الأحداث الاقتصادية الحادثة ويتفاعل معها بكل ايجابية وبمرونة ويضمن للمنافسة الشفافية ويعمل على تقديم المعلومات المحاسبية والمالية الصادقة والقابلة للمقارنة.

النتائج:

إن ما يمكن استخلاصه من هذا البحث هو أن:

- تطبيق النظام المالي المحاسبي الذي يحتوي على جزء كبير من المعايير الدولية وليس كلها، كان له أثر ليس فقط على الجانب المالي ولكن على عدة مستويات مختلفة في المؤسسة أهمها الجانب التنظيمي، ونظام المعلومات، و الموارد البشرية.

- بالرغم من تبني النظام المالي المحاسبي لأغلبية معايير (*IAS/IFRS*) إلا أنها في أرض الواقع لم تطبق كلها نظرا لكون الاقتصاد الجزائري و المؤسسات الاقتصادية لاترقى إلى مستوى هذه المعايير و لا توجد الظروف الملائمة لتطبيقها.

-أعمال الإصلاح المحاسبي التي قامت بها الجزائر كانت نتيجة عن التغيرات الإقتصادية التي عرفته بالتوجه نحو إقتصاد السوق.

- أن النظام المحاسبي المالي يقوم بتقريب الممارسة المحاسبية الدولية وهذا لتسهيل قراءة القوائم المالية من طرف المستعملين الداخليين والخارجيين للمعلومة المالية.

- تساعد المعايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي على تقديم معلومات شفافة وقابلية المقارنة للقوائم المالية.

- يتضمن المخطط المحاسبي الوطني عدة إختلافات مع ما هو وارد في المعايير المحاسبة الدولية خاصة فيما يتعلق بالإفصاح في القوائم المالية والأساليب المتبعة لمعالجة العمليات.

- النظام المحاسبي المالي أعطى إهتماما كبيرا بالملاحق .

- الإعتماد على النظام المحاسبي المالي من شأنه إيجاد حلول للمشاكل التي تعاني منها المؤسسة.

- تهدف القوائم المالية إلى إيصال المعلومات إلى المسيرين والمستثمرين بكل صدق وشفافية من أجل إتخاذ القرارات الملائمة.

- النظام المحاسبي المالي أدى إلى قدرة المؤسسة على تقديم صورة صادقة عن وضعها المالي، وقياس كفاءتها، ومعرفة التغيير في وضعيتها المالية في مقابل الالتزامات القانونية، الواجب عليها احترامها، وذلك بالأخذ بعين الاعتبار: تنظيمها وحجمها وطبيعة نشاطها.

- تتمكن الوحدة من إجراء مقارنة موضوعية زمنيا على مستوى الوحدة، ومكانيا على المستوى الوطني والدولي، بين الوحدات.

- القوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي تقوم بنشر معلومة أكثر صدق، كاملة، قانونية، موضوعية، وشفافة تسمح بتشجيع المستثمرين على جلب الأموال والتكنولوجيا التي تفتقدها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وتضمن لهم متابعة جيدة لأموالهم.

-إن تطبيق هذه المعايير يستوجب وجود بورصة أوراق ماالية تشرف على عملية تطبيق هذه المعايير على الأقل على المؤسسات المنتمية للبورصة.

إختبار الفرضيات:

- من خلال النظام المحاسبي المالي فإن القوائم المالية تتطابق وبنسبة كبيرة جدا ومعايير المحاسبة الدولية.

- إن النظام المحاسبي المالي جاء بالعديد من التغيير على القوائم المالية التي كانت في المخطط القديم وجعلها أكثر وضوح وشفافية وقابلة للمقارنة.

- القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي تلبي رغبات وحاجات معظم فئات مستخدمي البيانات المالية.

التوصيات:

- تشجيع المؤسسات الجزائرية على تكييف نظمها المحاسبية خاصة المعلوماتية مع ما تلزمه المعايير المحاسبية، خصوصا ما يتعلق بطريقة المعالجة والتسجيل المحاسبي وكذا طرق الإفصاح وتقديم القوائم المالية.

- لابد من العمل أكثر على زيادة الثقافة المحاسبية من أجل فهم أكثر القوائم المالية الصادرة عن مختلف المؤسسات من طرف المستثمرين ومتخذي القرار.

- تشكيل لجنة من الأساتذة المختصين وكذا خبراء المحاسبة بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي من أجل إعداد برنامج موحد لتدريس مقياس المحاسبة والمقاييس الأخرى ذات العلاقة في الجامعة الجزائرية.

- القيام في مرحلة أولية بدورات تكوينية لصالح الأساتذة المكلفين بتدريس مقياس المحاسبة والمقاييس الأخرى ذات العلاقة (التحليل المالي، المحاسبة المعمقة، محاسبة الشركات، ...).

- ضرورة تطبيق المعايير الدولية وذلك بتوفير الإمكانات البشرية والمادية

- دراسة تجارب وخبرات الدول المتقدمة في المجال المحاسبي ومحاولة الإستفادة منها في تطوير النظام المحاسبي الوطني.

- تكوين وتأهيل الإطارات علميا وعمليا من أجل ممارسة المحاسبة وفق المعايير المحاسبة الدولية.

- تحسين نوعية التعليم العالي وكذلك التدريب عن طريق توثيق العلاقة بين الجانبين الأكاديمي والتطبيقي.

- يجب أخذ العبرة والتعلم من مجموعة الدول العربية أجرت عملية توافق مع المعايير المحاسبية الدولية وقد نجحوا في ذلك مثل مصر وأعضاء دول مجلس التعاون الخليجي.

- يجب على مستخدمي القوائم المالية بذل مجهود في فهمها وتحليلها واستخدامها للمساعدة في التطبيق الصحيح والسليم للنظام المحاسبي.

- للمساعدة على جلب الاستثمارات الأجنبية يجب توفير مناخ استثماري ملائم يتوفر فيه الأمن، والديمقراطية، الشفافية في المعلومات المالية، شفافية النظم القانونية والجبائية والاستثمارية المشجعة.

- التكوين المستمر للمحاسبين لضمان الفعالية والكفاءة في الميدان المحاسبي، كما يجب الإشارة إلى ضرورة الإسراع في إنشاء معهد، تعهد إليه مهمة تخريج المحاسبين المعتمدين، وخبراء المحاسبة ومدققين للحسابات، إضافة إلى محافظي الحسابات.

آفاق الدراسة:

تناول هذا البحث موضوع القوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي الذي تم تطبيقه مؤخرا في الجزائر، ولهذا أقترح جملة من المواضيع يمكن تناولها مستقبلا والتي أراها أنها تكمل هذا البحث وتتمثل في:

- أثر تنميط القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية على المؤسسات الجزائرية؟

-ما هو أثر تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية على مهنة التدقيق والمراجعة؟

-أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد والتوافق؟

المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ - الكتب:

1 - أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.

2 - إبراهيم الأعمش ، أسس المحاسبة العامة, ديوان المطبوعات الجامعية, طبعة 1999.

3 - أمين السيد لطفي، نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.

4 - أحمد محمد نور، مبادئ المحاسبة المالية الدولية ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.

5 - أحمد صلاح عطية ، مبادىء المحاسبة المالية، الدار الجامعية ،الأسكندرية ، مصر،2007.

6 - أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، ط1، دار الثقافة، الإسكندرية ، 2008.

7 - الجمعية المصرية للمحاسبين القانونيين، معايير المحاسبة المصرية، الأسكندرية، مصر، 2006.

8 - بويعقوب عبد الكريم, أصول المحاسبة العامة, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 1999.

9 - حمزة أبو عاصي, مبادئ المحاسبة, الجزء الأول, دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع, عمان,الأردن,1999.

10 - حسين قاضي, مبادئ المحاسبة, دار زهران للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, 1999.

11 حسام الدين مصطفى الخداش، أصول المحاسبة المالية، الجزء الأول، دار المسير ة للنشر والتوزيع والطباعة عمان، الطبعة الثانية،1998.

12 - حسين قاضي، سوسن حليوني، مبادئ المحاسبة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن،1997.

13 - حواس صلاح، المحاسبة العامة حسب المخطط المحاسبي الوطني، دار هومة، الجزائر، 2006.

14 - حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، الطبعة 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ،2008.

15 - خالص صافي صالح, المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة المخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية, بن عكنون, الجزائر 2003, طبعة ثانية.

16 - خالد أمين عبد الله وآخرون، أصول المحاسبة، مركز الكتب الأردني، الأردن، 1990.

17 - خالد جمال الجعرات، معايير التقارير المالية الدولية2007، إثراء للنشروالتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2008.

18 - رضوان حلوة حنان، أسس المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.

19 - رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي، دار الثقافة للنشرو التوزيع، ط1،عمان، ،الأردن، 1998.

20 - شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، مكتبة الشركة بوداود، الجزائر، .2008

21 - عليان شريف, مبادئ المحاسبة المالية، الجزء الأول، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2000.

22 - عاشور كتوش، المحاسبة العامة أصول ومبادئ وفن المخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

23 - عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار النشر جيطلي، سطيف، الجزائر، .2009

24 - عبد الحي مرعي وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية الجديدة للنشر،الأسكندرية، مصر،2001.

25 - طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق المعايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.

26 - طارق عبد العال حماد ، موسوعة معايير المحاسبة ،جامعة عين شمس، الدار الجامعية، مصر، ج1، 2004.

27 - طارق عبد العال حماد، التقارير المالية ،الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، .2005

28 - لبوز نوح، مخطط النظام المحاسبي المالي الجديد، الناشر هو المؤلف، الجزائر، الجزء الأول، 2009 .

29 - محمد مطر, المحاسبة المالية ، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن ، 1995.

30 - محمد العناتي رضوان, مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها, دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع, 1999.

31 - محمد بوتين, مبادئ المحاسبة العامة, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 1998.

32 - محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، الجوانب النظرية والعملية، دار وائل، عمان، 2008.

33 - محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات، (القياس والعرض والإفصاح)، دار وائل، للنشر .عمان .الأردن،ط ،2008 .

34 - نعيم دهمش ، مبادئ المحاسبة، دار وائل للنشر، ط2، عمان، الاردن، 2005.

35 - نعيم دهمش, مبادئ المحاسبة, معهد الدراسات المصرفية, عمان, الأردن, 1999.

36 - هوام جمعة, تقنيات المحاسبة المعمقة وفقا للدليل المحاسبي الوطني, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 2002.

37 - هينيى فان جريوتنج، معايير التقارير الدولية، ترجمة: طارق عبد العال حماد، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، مصر، 2006.

38 - وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، سمير كامل محمد، المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، مصر، 2000.

39 - وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، المحاسبة المالية المتوسطة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000.

40 - يوسف محمود جربوع، سالم عبد الله حلس، المحاسبة الدولية، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.

41 - يوسف محمود جربوع، نظرية المحاسبة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.

42 يوسف قريشي وا إلياس بن ساسي، التسيير المالي: دروس وتطبيقات، الأردن، دار وائل للنشر، 2006.

ب - رسائل وأطروحات:

43 - سالمي محمد الدينوري، قائمة التدفقات النقدية في ظل إعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، إشراف الأستاذ عقاري مصطفى، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009/2008.

44 - حواس صلاح،التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي وأثره على مهنة المدقق، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،كلية العلوم الإقتصادية،2007 /2008 .

جـ - ملتقيات:

45 - أحمد مخلوف، دور معايير الابلاغ المالي في توحيد النظام المحسبي العالمي وا يجاد لغة مشتركة، ملتقى دولي حول الايطار المفاهيمي للنظام المحاسبي الجديد وأليات تطبيقه في ظل المايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب البليدة.

46 - أوسرير منور، مجبر محمد، " دراسة تفصيلية لعناصر حساب النتائج "، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية. جامعة سعد دحلب، البليدة.

47 - بن رجم محمد خميسي، " الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي الجديد "، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي والمالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة سعد دحلب البليدة.

48 - حكيمة بوسلمة ، " عرض معيار المحاسبي الدولي رقم 01 " ، ملتقى دولي حول الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير الدولية (IAS/IFRS)، جامعة سعد دحلب ، البليدة.

49 - حمادي نبيل، " محاسبة المؤسسة الإقتصادية الجزائرية من المخطط إلى النظام "، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد، جامعة البليدة.

50 - زغدار أحمد، سفير محمد، " مقومات عرض الأعمال في ظل معاير المحاسبة الدولية (IAS/ARRS) "، ملتقى دولي حول الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير الدولية (IAS/IFRS)،جامعة سعد دحلب ، البليدة.

51 - ساعد بوراوي، " الأسس والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي والمالي الجزائري "، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 2010.

52 - عزة الأزهر، " عرض ومراجعة القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة والمراجعة الدولية "، دراسة حالة النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2009.

53 - قاسمي السعيد، عباس فرحات، " النظام المحاسبي المالي الجديد ومدى تنميطه مع المعايير المحاسبية الدولية "، الملتقى الدولي الاول حول " النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية".

54 - معتصم دحو، " آفاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية "، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب، البليدة.

55 - ناصر مراد، " الإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي "، الملتقى الدولي الاول حول " النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية"، المركز الجامعي بالوادي، 17 - 18 جانفي 2010.

د - قوانين وأوامر ومراسيم:

56 - القانون 07 -11 الصادر بتاريخ 15 ذو القعدة 1428 الموافق لـ: 25 نوفمبر 2007.

57 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 25 مارس 2009.

58 - المرسوم التنفيذي رقم:156/8 المؤرخ في 26مايو 2008، المتضمن تطبيق أحكام القانون 11/7.

هـ - مجلات:

59 - بن بلغيت مدني ، إشكالية التوحيد المحاسبي (تجربة الجزائر)، مجلة الباحث، العدد الأول، مجلة تصدر عن كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة ورقلة، 2002.